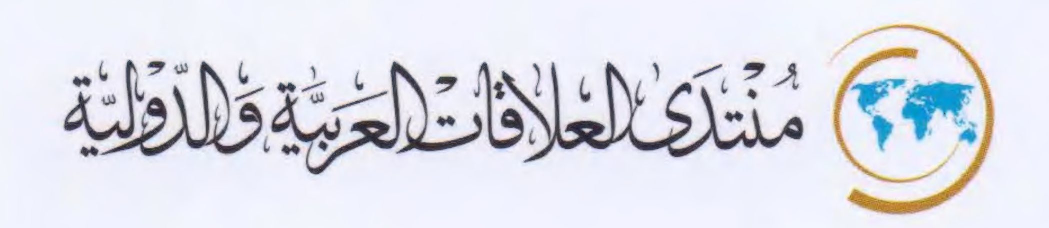
الجيوش
والتحوّل الديمقراطي في إفريقيا

مجموعة باحثين

تحرير
حمدي عبد الرحمن



الجيوش والتحوّل الديمقراطي في إفريقيا

هذا الكتاب الجماعي الذي كتبه عدد من الباحثين المهتمّين بالشأن الإفريقي، وأشرف على تحريره خبير متضلّع بالشؤون الإفريقية، يلقي الضوء على منطقة واسعة وقضيّة واحدة وهي أن من الواضح أن الجيش والسياسة لا يجتمعان، إذ يُعتبر تدخل العسكريين في الحياة السياسية بوجه عام منافياً للتقاليد والقيم الديمقراطية. وربما يُعزى ذلك لجملة من العوامل أبرزها أن بنية عمل المؤسّسة العسكريّة وأسلوبها الذي يقوم على التدرّج القيادي ومبدأ تنفيذ الأوامر دون نقاش لا يتفقان مع روح النظام الديمقراطي.

وإذا أخذ المرء بعين الاعتبار المحاولات الانقلابيّة الفاشلة التي تعرّضت لها معظم النّظم الحاكمة في إفريقيا؛ فإننا نستطيع أن نحصي ما يربو على مئتيْ انقلاب، أبقت كثيرا من دول إفريقيا ضعفية، وفقيرة، وجاهلة. غير أن هذا التعميم لا يُغني عن الاطلاع على تفاصيل هذه المأساة التي صنعتها الجيوش وطبّقها العساكر في القارّة كما تشرح وتوثّق هذه النصوص.



منتدى العلاقات العربيّة والدوليّة

هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231
الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org
العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدوحة، قطر

السعر
9 دولارات - 33 ريالاً قطرياً

ISBN: 978-9927-103-34-6



الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا

معوقات بناء الدولة الوطنية


بسم الله الرحمن الرحيم

الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا

معوقات بناء الدولة الوطنية

تحرير

حمدي عبدالرحمن



عنوان الكتاب: الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا
معوقات بناء الدولة الوطنية

تحرير: حمدي عبدالرحمن

٢٥٦ صفحة - ١٦,٥ × ٢٤ سم.

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٢٣٠/ ٢٠١٥

الرقم الدولي (ردمك): ISBN: 978-9927-103-34-6

الطبعة الأولى ٢٠١٥.

المحتويات

المقدمة

من الواضح أن الجيش والسياسة لا يجتمعان، إذ يعتبر تدخل العسكريين في الحياة السياسية بوجه عام منافياً للتقاليد والقيم الديمقراطية. وربما يُعزى ذلك لجملة من العوامل أبرزها أن بنية وأسلوب عمل المؤسسة العسكرية الذي يقوم على التدرج القيادي ومبدأ تنفيذ الأوامر دون نقاش لا يتفقان مع روح النظام الديمقراطي. ومن جهة أخرى فإن الطبيعة الأبوية، بالمعنى الفيبري (نسبة لماكس فيبر)[1] للنظم العسكرية تحول دون استقرار وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع.

لقد شكلت الظاهرة الانقلابية وما يتبعها من حكم العسكريين أحد الملامح البارزة لتطور البلدان الإفريقية منذ بداية مرحلة ما بعد الاستقلال أوائل ستينيات القرن الماضي. إذ أصبح الضباط العسكريون أحد مكونات النخبة الحاكمة في كثير من البلدان. ولعل ذلك هو ما أسهم في تقويض أسس الحكم التعددي لتحل محله نظم تسلطية أبوية. وعلى الرغم من الجدل النظري والأكاديمي حول طبيعة الحكم العسكري وتأثيره على المجتمع بشكل عام فإن الكتاب والدارسين يكادون يجمعون على أن فشل النخبة المدنية في إضفاء الشرعية على نظام حكمها مع ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية المدنية يسهم في تشجيع الجيش على التدخل في الحياة السياسية.

---

(1) الدولة الأبوية في شكلها المثالي كما حددها ماكس فيبر تعبر عن خمس خصائص هي: حكومة تقوم على الحكم الشخصي، وغياب الفصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة للمسئولين في الدولة، والنظر للوظيفة العامة كوسيلة لتحقيق الثراء المادي، وأخيرا يعمل النظام طبقا لشبكة القائد والأتباع، وتستخدم السلطة لخدمة مصالح المسئولين والحكام.

وإذا أخـذ المـرء بعين الاعتبـار المحاولات الانقلابية الفاشـلة التـي تعرضت لها معظـم النظم الحاكمة في إفريقيا فإننا نسـتطيع أن نحصي مـا يربو على مئتَيْ انقلاب. ولا شـك أن الأوضاع السياسـية والاقتصادية السائدة في الدول الإفريقية بالإضافة إلى العوامل الخارجية خلال مراحل التحرر الوطني والحرب الباردة وما بعدها تمثل جميعها دوافع ومحفزات للتدخل الانقلابي في إفريقيا.

مـا الـذي حدث خطـأ في إفريقيا؟ لقد توقع كثـير من الاقتصاديين، وعلى رأسـهم جونـار مـيردال الفائز بجائـزة نوبـل في الاقتصاد عام 1974 أن قارة آسـيا سـوف تظـل مثقلـة بأعباء الفقر والتخلـف في الوقت الذي تنطلق فيـه إفريقيا نحو النهضة والرخـاء. فـما الـذي حدث خطـأ إذن بحيث تقدمت آسـيا وتأخـرت إفريقيا؟ ربما يعـزى الأمـر إلى طبيعـة النخب الحاكمـة التي انغمس أفرادها في ممارسـات فسـاد واحتيال واسـعة النطاق بحيث أضحت السلطة وسـيلة مهمة لتحقيق الثراء المادي والتراكم الرأسمالي.

لا تـزال النخـب الإفريقيـة أحد أسـباب أزمة التنميـة وإخفاق مـشروع الدولة الوطنية في بلدانها. إذ تعمد هذه النخب، كما بينا، إلى النظر للوظيفة العامة باعتبارها أداة لتحقيـق الثـراء المادي والتراكم الاقتصـادي. لقد أكد الرئيـس الراحل موبوتو ذات مـرة: أن كل شيء في الكونغـو (زائير) هـو للبيع. وفي هذا المجـال فإن تبوأ أي سـلطة عامة يشـكل أداة مهمة للتبادل، حيث يصبح مصدراً للحصول على الأموال أو غيرها من السلع بشكل غير مباشر أو التخلي عن كافة الالتزامات. ولعل الأسوأ مـن ذلـك هو قيـام الفرد بفـرض ضريبة غـير مبـاشرة والحصول على الأمـوال من الآخريـن. ولعل هذا يحدث في علاقة الجمهور بمسئول حكومي، أو عند تسـجيل الأبنـاء في المدارس، أو الحصول على شـهادات مدرسـية، أو الحصول على خدمات طبية، أو حجز مقعد في طائرة، أو رخصة للتصدير أو شـهادة تعليمية وما إلى ذلك. وإذا كانـت هذه الأشـياء تشـكل ضريبة غير مرئية فإنها تقع تحـت بصر وأعين العالم أجمع.

ويكاد يتفق الكتاب على وجود فجوة كبيرة بين النخبة وباقي أفراد المجتمع. فالنخب الإفريقية أياً كانت طبيعتها تسعى دوماً إلى الدفاع عن مصالحها وتحاول الحصول على زيادة مواردها ونفوذها بكافة السبل المتاحة، بما فيها الاحتيال. ويلاحظ أن النخبة تحصل على التراكم الرأسمالي وتقوم بإعادة توزيعه بغية الحصول على الدعم السياسي. ولا شك أن رأس المال السياسي هذا يساعد النخبة في الحصول على مزيد من الموارد الاقتصادية.

وتظهر كثير من دراسات الحالة في إفريقيا بعد الاستقلال أن الأنشطة الاقتصادية عادة ما تستخدم للحصول على الولاءات اللازمة للمواقف السياسية والاجتماعية. وقد دفع ذلك بعض الدارسين إلى القول بأن النخب الإفريقية ربما تحقق لها السياسة الثراء المادي، ولكن في المقابل فإن على هذه النخب التمتع بالثراء لكي تمارس السياسة. ويرى موليتسي مبيكي أن تاريخ إفريقيا منذ الستينيات هو تاريخ مجموعة من النخب التي تسعى لتحقيق «المملكة السياسية» بغية إثراء أنفسهم في المقام الأول. وقد أفضت عملية التكالب على الثروة هذه إلى إخراج الأطراف الأخرى من المعادلة السياسية بما في ذلك الجماهير الفقيرة والشرائح الأضعف من النخب السياسية. ولا شك أن هذا التنافس على الموارد المحدودة قد أدى إلى إثارة النزعات القبلية والإثنية والدينية التي كانت قائمة من قبل. ولعل ذلك يفسر لنا أسباب تزايد الصراعات العنيفة داخل الدول الإفريقية.

لقد استغلت النخب السياسية الإفريقية مواقعها في السلطة من أجل تحقيق غايات ثلاث: أولها التمتع بمستوى معيشي مرتفع يوازي المستويات الغربية، وثانياً: تنفيذ المشروعات الصناعية الخاسرة التي لم تتوفر لها الأدوات الإدارية والتقنية اللازمة، وثالثاً: تحويل فائض الأموال الضخم من الزراعة والتعدين إلى حسابات خاصة في البنوك الأجنبية، في ذات الوقت الذي تتم فيه الاستدانة من الدول المتقدمة.

ولا يخفى أن نتيجة هذه الممارسات الفاسدة الناجمة عن «تسليع السياسة» من قبل النخب الإفريقية هي إفقار إفريقيا. فعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في

النصف الثاني من التسـعينيات، دخلت إفريقيـا الألفية الجديدة وبها أكثر دول العالم فقراً. لقد كان معدل الدخل الفردي أقل مما كان عليه في الستينيات. كما أن الدخول والأصول والوصول إلى الخدمات العامة لم يتم توزيعها بشكل عادل. ومن اللافت أيضـاً أن إفريقيـا تضم عـدداً متزايداً من الفقـراء الذين لا يملكـون حيلة في عملية توزيع الموارد.

كان طبيعيا في ظل هذه الأوضاع أن يُنظر إلى العسكريين باعتبارهم حماة الأمة من هذه الممارسـات الفاسدة. وعادة ما يطلق قادة الانقلابات وعودا بتنظيف البيت من الداخل إشـارة إلى فساد النظام السـابق. ويتمثل الإجراء النمطي لبداية نظم الحكم العسكرية في تشكيل مجالس ثورية من قبيل «الخلاص الوطني» أو «الإنقاذ الوطني» أو «المجلـس الثوري الوطني» وهلـم جرا. وقد أثارت هـذه الموجات الانقلابية في إفريقيـا العديـد من التسـاؤلات حول طبيعـة العوامل المفسرة لها والـدور التنموي للعسكريين ومدى اختلاف أداء النخب العسكرية في الحكم عن الحكومات المدنية.

ومـع بداية عقـد التسـعينيات، أي بعد عقود من الحكم الاسـتبدادي، شـهدت البلـدان الإفريقية ما يمكـن وصفه بأنه «العودة إلى السياسـة». فقد أضحت قضايا التحول أو الانتقال الديمقراطي مهيمنة في السياسة الإفريقية. ولعل من أبرز الأسئلة التي طرحت تتعلق بدور العسـكريين في هذه العملية. صحيح أن أغلب الأدبيات ركـزت على الأدوار والتنظيمات غـير الحكومية مثل المجتمع المـدني، ومع ذلك فإن البعـض طرح إشـكالية التعامل مـع العسـكريين في مرحلة التحـول الديمقراطي. لقـد كان التحـدي المطـروح دائما يتمثـل في كيفية حمايـة أي ترتيبـات ديمقراطية في المسـتقبل من أن تتعطل أو أن يتم تقويضها من قبل الجيش. لقد كان موقف الجيش في إفريقيـا مختلطا وملغزا في بعض الأحيان مـن عملية التحول الديمقراطي. فكثير من الدراسـات الحديثة عن التحول الديمقراطي في إفريقيا تميل بوضوح إلى التقليل من أهمية إسهام الجيوش في التحول الديمقراطي.

كل ذلك جعل دراسة العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا محل جدل كبير. ويمكن أن نبرز بعض الملاحظات الرئيسة بشأن طبيعة هذا الجدل بعد الاستقلال:

- إن معظم الأطروحات الخاصة بدراسة العلاقات المدنية العسكرية تعاني من انحياز معرفي واضح حيث إنها ذات مركزية أوربية خالصة ترى بأن أساس العلاقة هو تحقيق مبدأ الرقابة المدنية. ويبدو أن هذه الدراسات قد تجاهلت تماما طبيعة الواقع الإفريقي المعقد والمتشابك الأبعاد.
- ذهبت كثير من الدراسات الأكاديمية إلى القول بأن النخب العسكرية أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار والتحديث في مجتمعاتها، ومن ثم منع تدهور وانهيار الدولة الوطنية في إفريقيا في مرحلة ما بعد الاستقلال.
- خلال العقود الثلاثة الأولى بعد الاستقلال مثلت الانقلابات العسكرية الميكانزم الرئيس لتداول السلطة حيث كانت الحكومات العسكرية تمثل أكثر من نصف حكومات الدول الإفريقية. وقد كانت قلة من الدول الإفريقية مثل موريشيوس وسيشل هي التي تعتمد على أسلوب الانتخابات التعددية.
- وعلى أية حال فإن التجربة أثبتت فشل كلٍّ من النخب المدنية والعسكرية في حل أزمة إفريقيا المستعصية. وقد باتت الصراعات العنيفة التي شهدتها كثير من أنحاء إفريقيا قوة هدم تنال من أركان الدولة الإفريقية ذاتها.

يقول الراحل جون غارانغ: "إن الجيش بحكم التعريف غير ديمقراطي. وعليه فإن الحديث عن الديمقراطية داخل الجيش معيب. إن العسكريين يتحركون بالأوامر سواء داخل الجيش الأمريكي أو الجيش البريطاني أو الحركة الشعبية لتحرير السودان". وقد ذهب بعض الدارسين مذهبا بعيدا إلى حد القول بأن الجيش لا يمكن أن يساعد على تأسيس الديمقراطية أو الدفاع عنها في إفريقيا. ومع ذلك

فإن العسكريين قد يتدخلون بوسائل مختلفة لدعم الحكومات المدنية أو الدفاع عن عملية التحول الديمقراطي وتحقيق آمال الجماهير كما يحدث مثلا في حالات رفض الجنود إطلاق النار على المتظاهرين. وعليه فإن على أدبيات التحول الديمقراطي في إفريقيا أن تأخذ كلا الجانبين لمواقف الجيوش كي تكتمل معالم القصة.

ولا شك أن هذا الاتجاه الحديث في دراسة "العسكرة" الذي يربط بينها وبين إشكاليات وتحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا، يطرح مجموعة من القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية لعل أبرزها ما يلي:

أولًا: كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية في أعقاب انهيار نظام الحكم التسلطي، وماهية الإطار المؤسسي الملائم لذلك. ويرتبط بذلك طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة ولاسيما التنفيذية والتشريعية منها.

ثانيًا: مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية. فإذا كان ما من الأمر بد فما الدرجة والشكل اللذان يمكن من خلالهما للعسكريين المشاركة أو التمثيل في العملية السياسية؟ وما الحقوق السياسية التي ينبغي أن يحتفظ بها العسكريون؟

ثالثًا: قضية المزايا والامتيازات الخاصة بالعسكريين. ويشمل ذلك مجالات متعددة تتراوح بين الاستقلال المهني ومسائل المرتبات والمخصصات المالية وبين السلطات السياسية والدستورية الممنوحة لهم.

رابعًا: إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين بما في ذلك وظائفهم بالقياس إلى مؤسسات الأمن الداخلي. ولا شك أن هذه العملية تشتمل على قضايا المبدأ العسكري ومستويات القوة وأنماط التسليح والهياكل والعلاقات المؤسسية الملائمة.

خامسًا: إثارة إشكالية الميزانية العسكرية. وتلك مسألة بالغة الخطورة في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في إفريقيا حيث إنها تقع موقع القلب في الإصلاح العسكري وتقرير مزايا المؤسسة العسكرية.

وأيًّا كان الأمـر فإنه عـلى الرغم من وجود قواسـم مشـتركة في طبيعـة القضايا العسـكرية المرتبطة بالإصلاح السـياسي في الدول الإفريقية فإنـه لا يمكن تعميمها عـلى الخـبرة الإفريقيـة كافـة. وربما يعـزى ذلـك لأكثر من سـبب واحـد؛ أول تلك الأسباب: تنوع أنماط وأشكال العلاقات المدنية العسكرية السائدة في إفريقيا، وهو ما يعني صعوبة التمييز ببسـاطة بين النظم «المدنية» والنظم «العسكرية». وثانيها: يرتبط باختلاف السـياق الوطني الذي يحدث فيه التحول في البلدان الإفريقية. ففي بعض الحالات كانت توجد حروب أهلية (أنغولا - موزمبيق) وأحيانا تسـلطية سياسـية (مـدني أو عسـكري) أو ديكتاتوريـة عسـكرية، وثالثـا: اختلاف مسـارات التحول الديمقراطي في إفريقيا.

وسـوف نحاول مـن خلال فصول هذا الكتـاب بلورة القضايا السـابقة المتعلقة بإشكالية العلاقات المدنية العسكرية في إطار مسارات التحول الديمقراطي للبلدان الإفريقية من خلال رؤية مقارنة مع التركيز على عدد من الخبرات التي تشـهد تحولا ديمقراطيا أو أنها في مرحلة تعزيز هذا التحول وذلك من أجل استخلاص الدروس والعبر.

نهج الكتاب وتقسيمه

يحـاول هـذا الكتاب رصـد وتحليل أبرز قضايا "عسـكرة" السياسـة في إفريقيا. إذ إنـه عـلى الرغم من تراجع وانسـحاب المؤسسـات الأمنية والعسـكرية من الحياة السياسـية ولو نسـبيا منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي فإن ذلك لا ينفي اسـتمرار تأثيرهـم المحـوري في صياغة ورسـم ملامح النظم السياسـية القائمة، كما حدث في تجـارب ثورات الربيع العربي في شـمال إفريقيا ومحاكاتها في بوركينا فاسـو. وينقسـم الكتـاب إلى سـتة فصول بالإضافـة إلى المقدمة التي كتبها المحرر. يـأتي الفصل الأول الذي كتبه الدكتور أحمد عبد ربه بعنوان: **الاتجاهات الحديثة في دراسـة الدور السـياسي للجيوش**. لقد ظهرت دراسـات نقدية عديدة للمنظور الغربي في دراسـة العلاقات المدنية العسـكرية كـما شـهدتها الديمقراطية الغربيـة. فالتقاليد الغربية تـولي اهتماماً

كبيراً للبعد المؤسسي في هذه العلاقات، أي تظل القوات المسلحة بعيدة تماماً عضوياً وأيديولوجياً عن المؤسسات السياسية، وهو ما يعلي من أهمية الميكانزمات المؤسسية في تحقيق هذا الفصل بين المؤسسات العسكرية والمدنية. بيد أن واقع الحال في البلدان النامية يؤكد على أهمية الأشكال غير الرسمية لتحقيق مبدأ السيطرة المدنية مثل الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني والثقافة السائدة في تحديد المعايير الخاصة بالعلاقات المدنية العسكرية في الدولة. وقد ناقش الفصل نظريات الانفصال والتوافق والتنافس بين القطاعين المدني والعسكري. ثم انتقل لتحديد مفهوم السيطرة المدنية باعتبارها محددا للتحولات الديمقراطية في دول الربيع العربي ولاسيما تلك التي تقع منها في القارة الإفريقية.

أما الفصل الثاني الذي كتبه الدكتور حمدي عبدالرحمن بعنوان: الجيوش والسياسة في إفريقيا فإنه يتعرض لإشكاليات العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا منذ الاستقلال وحتى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويسعى هذا الفصل استنادا إلى الخبرات التحليلية السابقة إلى فهم وتحليل أسباب عودة النمط الانقلابي في إفريقيا بالإضافة إلى تفسير تعقيدات العلاقات المدنية العسكرية ومحاولات إصلاح مواطن الخلل فيها بما يعزز من فرص بناء الديمقراطية في المجتمعات الإفريقية. ويطرح الفصل ثلاث مقولات حاكمة وموجهة للدراسة هي على النحو الآتي:

1 - لا يزال القبول العسكري لمبدأ السلطة المدنية يمثل الحلقة المفقودة في ديناميات التحول الديمقراطي في إفريقيا.

2 - على الرغم من النظر إليها بحسبانها قيودا غير مرغوب فيها على قطاع الأمن فإن مبدأ السيطرة المدنية الديمقراطية على الجيش يعزز من شرعية، وقدرات، وأداء القوات المسلحة.

3 - يتطلب التحقيق العملي لهذا المبدأ قيام البرلمانات الإفريقية بممارسة دور أكثر قوة في قضايا الرقابة والإشراف على قطاع الأمن.

ويناقش الفصل الثالث الذي كتبه الدكتور محمد عاشور حالة جنوب إفريقيا من خلال دراسة طبيعة وتطور العلاقات المدنية العسكرية، وأثر تلك العلاقة على مسار التحول الديمقراطي في البلاد ومستقبله. وقد تتبعت الدراسة نشأة الجيش في جمهورية جنوب إفريقيا وتطورات عقيدته القتالية، ومكوناته البشرية، ودور المؤسسة العسكرية وموقعها في العملية السياسية في البلاد، وصولا إلى دور الجيش والمؤسسة الأمنية في مرحلة ما بعد الفصل العنصري. وخلص د. عاشور إلى القول بأن قوات الدفاع الوطني في جمهورية جنوب إفريقيا قد تمكنت من إدارة عملية التحول من جيش عنصري إلى جيش وطني جامع؛ خاضع للسلطة السياسية وملتزم إلى حد كبير بالمعايير الدولية. وقد ساعد على ذلك تاريخ من خضوع القوات العسكرية النظامية الرئيسة في البلاد (جيش دفاع جنوب إفريقيا) والمعارضة (قوات رمح الأمة التابعة للمؤتمر الوطني)، لسلطان القيادات السياسية على الجانبين.

أما الفصل الرابع الذي كتبته الدكتورة هالة ثابت بعنوان: العسكريون وتحديات السيطرة المدنية في نيجيريا فيطرح إشكاليات عمليات تعزيز التحول الديمقراطي في نيجيريا التي تعد بحق عملاق إفريقيا بحكم الإمكانيات والمكانة. لقد تعرض الجيش النيجيري للتسييس منذ البداية حينما طالب الإقليم الشمالي بعد الاستقلال عام 1960 بنصف عدد كادر الضباط في الجيش، وعليه فقد كان نظام التجنيد والترقية يعتمد إلى حد كبير على الهوية الإثنية. ويجادل هذا الفصل بأن تجربة الجمهورية الرابعة في نيجيريا تؤكد عدم إمكانية التعميم بحتمية عرقلة العسكريين في إفريقيا، أو في غيرها، لعملية التحول الديمقراطي ولا في دعمهم لها. وفي المقابل، لا يمكن التعميم بأن النظام المدني هو بالقطع الأصلح في إدارة البلاد وفي دعم عملية التحول. فالقضية ليست في الرداء، عسكريًا أو مدنيًا، ولا في طبيعة النظام الحاكم، ولكن الفيصل هنا هو في قدرة النظام على السماح بحرية التعبير والاختلاف، وتقبله للمعارضة والرقابة، والمشاركة في الحكم بين مكونات المجتمع الثلاثة وهي: الجيش، والنخب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني.

ويناقش الأستاذ سيد أبو فرحة في الفصل الخامس عسكرة التحول الديمقراطي في موريتانيا. فالحالة الموريتانية المرتبطة بعلاقة الجيش بعملية التحول الديمقراطي تقدم حالة نمطية لانقسام الدراسات على المستوين الإفريقي والعربي على السواء. لقد تحدث البعض في أعقاب انقلاب عام 2005 في نواكشوط عن إمكانية قيادة الجيش للتحول الديمقراطي في دولة ما. بيد أن موريتانيا لم تنتظر طويلاً لتذهب في دعم رجحان الافتراض الثاني بانقلاب لاحق كشف عن إشكالية عميقة في العلاقات المدنية العسكرية وهي مبدأ السيطرة المدنية. أما الفصل السادس والأخير الذي كتبته الدكتورة راوية توفيق بعنوان: جدلية الدمقرطة والعسكرة: تحدي الحرب ضد الإرهاب في كينيا فإنه يتناول حالة مغايرة لأنماط الجيوش الإفريقية غير المتدخلة في الحياة السياسية. لقد نجحت كينيا منذ الاستقلال في استيعاب الجيش وتحقيق السيطرة المدنية عليه من خلال «نموذج المقايضة» الذي سوف يتم تحديده في الفصل الثاني من هذا الكتاب. على أن أخطر التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في كينيا ولاسيما منذ تدخلها العسكري في الصومال يتمثل في تداعيات ما يسمى الحرب على الإرهاب. ما القيود والمخاطر التي قد تدفع في نهاية المطاف بتزايد نفوذ المؤسسة العسكرية حيث يتم إعلاء الأمني على السياسي؟

ولاشك أن هذه الإسهامات الثرية والمتعددة المقاربات ترسم صورة واضحة لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا؛ فقد أبرز هذا الكتاب تعقيد هذه العلاقات وتشابكها، كما طالب بضرورة تبني رؤى جديدة لتطبيق علم الاجتماع العسكري على الحالة الإفريقية. وعلى الرغم من الإصلاحات الديمقراطية التي أبرزتها بعض دراسات الحالة مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا فإن خطر التدخل الانقلابي في البلاد التي تشهد تراجعا ديمقراطيا لايزال قائما. وتظهر محاولات الانقلاب في النيجر (2010) وبوركينا فاسو (2014) وبوروندي (2015)، وجود إرادة شعبية رافضة لمحاولات الرؤساء الأفارقة الاحتفاظ بالسلطة إلى أجل غير مسمى، في انتهاك صارخ لدساتيرها. ولا يزال الاتحاد الإفريقي يواجه تحديات

كبرى في منع مثل هذه التغييرات غير الدستورية في بنية السلطة السياسية بالدول الأعضاء.

وقد استطاعت بعض الدول الإفريقية تبني استراتيجيات متعددة لفرض مبدأ الرقابة المدنية وحماية عملية التحول الديمقراطي ومن ذلك الإقالة والإحالة للتقاعد لبعض قادة الجيش وتعيين بعض القادة الموالين والموثوق بهم والذين يفضلون قيم الاحتراف والمهنية. أضف إلى ذلك فقد اتجهت بعض الدول إلى إصلاح واعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية وإعادة تحديد رسالتها وأهدافها. ويبدو أن إرسال القوات العسكرية للمشاركة في بعثات حفظ السلام يمثل استراتيجية أخرى لإبعاد العسكريين عن العمل السياسي.

وبعد؛ فالمرجو أن تساعد هذه الدراسات على تحقيق القدرة على الفهم بما يحقق الشراكة المجتمعية في حل إشكاليات العلاقات المدنية العسكرية السائدة في بلاد العرب وإفريقيا. إن مستقبل التحولات الديمقراطية التي تشهدها كثير من بلاد المنطقة تتوقف في جانب منها على مدى النجاح في إصلاح الخلل المتوارث في علاقات الجيش بالدولة. ولعل زيادة الوعي العام ولاسيما بين صانعي القرار قد يكون أحد مداخل هذا الإصلاح وتحقيق أحلام الجماهير العربية والإفريقية في تأسيس دولة مدنية ديمقراطية حديثة تحترم قيم العدالة والمساواة لجميع المواطنين.

والله من وراء القصد

حمدي عبدالرحمن

الفصل الأول: العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي
دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة

أحمد عبد ربه(*)

مقدمة

إن علم العلاقات المدنية العسكرية ليس بجديد على دارسي النظم السياسية حول العالم، لكن الإشكاليات التي يتناولها هذا العلم تغيرت في كلٍ من الدول المتقدمة ذات الديمقراطيات الراسخة وتلك التي لا زالت في مراحل التحول للديمقراطية، أو التي تحكمها نظم ديكتاتورية. فحين كانت دراسة العلاقات المدنية العسكرية في الحالة الأولى محاولة لفهم شبكة التفاعلات بين المكونين المدني والعسكري في نظام ديمقراطي بهدف تقوية السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية باعتبار تلك السيطرة إحدى ركائز الحكم الديمقراطي، كانت في حالة الدول الأقل ديمقراطية محاولة لفهم مكامن قوة المؤسسة العسكرية في سياق يغيب عنه تماماً مفهوم السيطرة المدنية في ظل مؤسسات عسكرية كان لها الفضل إما في تأسيس الدولة القومية

(*) مدرس النظم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الحديثة بشكلها الحالي أو في الحفاظ عليها من التفكك والانهيار أو في تحريرها من الاستعمار.

اختلاف السياقات بين الحالتين يجعل أعمالاً رائدة في حقل العلاقات المدنية العسكرية من قبيل كتاب صامويل هنتغنتون «الجندي والدولة- The Soldier and The State»[1] وكتاب موريس جانويتس "الجندي المحترف- The Professional Soldier"[2] رغم قيمتها البالغة في شرح وتحليل العلاقات المدنية العسكرية في الدول الديمقراطية، إلا أنهما يظلان غير قادرين على تناول السياقات الأقل ديمقراطية والتي يغيب عنها تماماً مفهوم السيطرة المدنية. ويوصي هنتغنتون بـ "السيطرة الموضوعية-Objective Control" التي تعني ترك الجيش دون تدخل من السلطات المدنية للحفاظ على احترافيته وتنميتها كخير رادع للتدخلات العسكرية في السياسة، في حين يوصي جانويتس بالسيطرة الذاتية (Subjective Control) وتعني دمج الجيش في الحياة المدنية باعتبار أن ذلك الرادع الأمثل للتدخلات العسكرية.

تلك المفاهيم والنظريات رغم قيمتها التفسيرية في الدول الغربية إلا أنها تظل غير ملائمة للسياقات غير الغربية؛ فعلى العكس من الدول الديمقراطية والتي تُعنى الجيوش فيها بالحفاظ على الأمن الخارجي للدولة والدفاع عنها ضد أي عدوان خارجي، نجد جيوش الدول النامية والأقل ديمقراطية منشغلة بالأساس بالحفاظ على الإستقرار الداخلي للدولة بالإضافة للدفاع عنها خارجيا، ولذلك تكون أكثر ارتباطاً ضمنيا بالسياسة الداخلية عن نظرائها في الدول الغربية.

---

(1) Huntington, Samuel P., The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations, Cambridge: Harvard University Press, 1957.

(2) Morris Janowitz,The Professional Soldier: A Social and Political Portrait. Glencoe: Free Press, 1960.

تلك الحقيقة أكدها جانويتس بقوله إن تدخل الجيش في السياسة الداخلية للدول غير الغربية هو المعيار والقاعدة الرئيسة، وأن الحالات المستقرة للسيادة المدنية على الجيوش في تلك الدول هي الحالات الاستثنائية التي تستدعي دراسة خاصة.[1]

في هذا الفصل نقوم أولا بتقديم تعريف لمفهوم "السيطرة المدنية" باعتباره مفهوما محوريا لدراسة العلاقات المدنية العسكرية. ثم نقوم ثانيا بتناول التطور التاريخي الخاص بتصورات وافتراضات حقل دراسة العلاقات المدنية العسكرية ثم نتناول في القسم الثالث أهم الاتجاهات النظرية الحديثة الخاصة بهذا الحقل من خلال مناقشة نظريات الانفصال والتوافق والتنافس بين القطاعين المدني والعسكري، ثم نقوم أخيرا بتناول السيطرة المدنية باعتبارها محددا للتحولات الديمقراطية في دول الربيع العربي، ولاسيما تلك التي تقع منها في القارة الإفريقية.

أولًا: المفاهيم الرئيسة

إن مفهومي العلاقات المدنية العسكرية والسيطرة المدنية هما المفهومان الرئيسان عند دراسة الجيوش وعلاقاتها بالسياسة في السياقات والأنظمة المختلفة، وتختلف تعريفات كل منهما حسب المنظور الذي ينطلق منه الباحث، وقد قدم أديدجو إيبو تعريفا شاملاً للعلاقات المدنية العسكرية بقوله إنها تمثل: "شبكة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمجتمع الذي تعمل خلاله، والذي تعتبر بالضرورة جزءاً منه،" ويضيف إيبو أن "تلك العلاقات تشمل كل جوانب دور المؤسسة العسكرية (كمؤسسة محترفة، سياسية،اجتماعية واقتصادية) في الحياة العامة بصورها المختلفة، وتضم تلك العلاقات القضايا المتعلقة بسلوك الجيش تجاه المجتمع المدني؛ إدراك

(1) Janowitz, Morris. «The comparative analysis of Middle Eastern military institutions.» In On Military Intervention, by M. Janowitz and J. van Doorn (eds), 306. Rotterdam: Rotterdam University Press, 1971, 306.

المجتمع المدني وسلوكه تجاه الجيش؛ وأخيراً الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها بالدولة"[1].

وبناء على هذا التعريف فإن مفهوم العلاقات المدنية العسكرية يصف التفاعلات بين شعب الدولة ومؤسساتها وقواتها المسلحة. فعلى المستوى المؤسسي يفترض أن يمثل المدنيون اليد الطولى التي ترسم السياسات العامة بما فيها السياسات العسكرية، بينما يمثل العسكريون اليد التي تنفذ تعليمات اليد العليا وتضع السياسة العسكرية التي يخططها المدنيون موضع التنفيذ.[2]

وبناء على هذا التصور للعلاقات المدنية العسكرية في الديمقراطيات الغربية فإن الأسئلة التي تطرحها تلك السياقات تتعلق بمن يسيطر على المؤسسة العسكرية في المقام النهائي، وما المستوى الملائم لتأثير الجيش على المجتمع، وما الدور الأمثل للجيوش، وأي نمط للعلاقات المدنية العسكرية يضمن النجاح العسكري للجيش؟ تنتج تلك الأسئلة من واقع العلاقات المدنية العسكرية في السياقات الغربية والتي تكون فيها نمط العلاقات المدنية العسكرية السائد عبارة عن المحصلة النهائية للتفاهم بين الشعب ومؤسسات الدولة وقواتها المسلحة، وهذا التفاهم ما هو إلا نتيجة لـ "حوار غير متكافئ" بين السلطات المدنية للدولة وقواتها المسلحة، فكلا الفريقين يعبر عن رؤاه لتلك العلاقة بصراحة لكن تظل السلطة النهائية في تحديد نمط تلك العلاقة في أيدي القيادة المدنية.[3] وبناء عليه؛ فبينما يمثل حق القيادات العسكرية في إبداء رأيهم للقيادة المدنية حقًا غير مقيد، إلا أنهم لا يملكون الحق في

(1) Ebo, Adedeji. "Towards a code of conduct for armed security forces in Africa: Opportunities and challenges." policy paper, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), , Geneva, 2005, 2.

(2) Owens, Mackubin T., «What Military Officers need to Know about Civil-Military Relations.» Naval War College Review, 2012, 67.

(3) Cohen, Eliot, Supreme Command: Soldiers, Statesmen, and Leadership in Wartime, New York: Anchor Books, 2002, 247.

إجبار القيادة المدنية على الاستماع لنصحهم وإنما عليهم الانصياع لما تمليه عليهم القيادة المدنية.

بناء على ما سبق يمكن الحديث عن حالة العسكرة (سيطرة الطبقة العسكرية) باعتبارها الحالة التي تهيمن فيها القيم العسكرية على المجتمع، وتستأثر فيها المؤسسة العسكرية بحصة غير متناسبة من موارد المجتمع، وهي تمثل أقصى حالات تأثير الجيش على المجتمع.[1]

وعلى النقيض من العسكرة، فإن السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية تمثل الطرف الآخر، والذي يتواجد حين يكون لمسئولي الحكومة المدنيين السلطة النهائية فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية، وتزداد تلك السيطرة المدنية حينما يقتصر عمل الجنود والضباط على المهام المتعلقة بوظيفتهم الرئيسة وهي الإعداد للحرب. ووفقا لهارولد ترينكوناس فإن السيطرة المدنية ستنشأ فقط حين يكون لدى القادة المدنين من السلطة ما يكفي لإجبار القوات المسلحة على قبول فرض الرقابة عليهم، ويؤكد أن الديمقراطية ستسود فقط حين يتم مأسسة السيطرة المدنية في داخل هياكل الدولة.[2] ونخلص مما سبق بأن السيطرة المدنية في سياقات العلاقات المدنية العسكرية لا تمثل نقطة النهاية بقدر ما تمثل عملية مستمرة تسعى فيها السلطات المدنية لتأكيد وتقوية سيطرتها وإشرافها على المؤسسة العسكرية حتى في الدول ذات الديمقراطيات المستقرة وهذا من خلال تحديد أدوارهم ومهامهم وميزانياتهم.

ولا يجب أن تفهم السيطرة المدنية على أنها مرادفة لغياب الانقلابات العسكرية، وإنما السيطرة المدنية الديمقراطية والتي تمثل النموذج الغربي يقصد بها انصياع المؤسسة العسكرية لسلطة الحكومة المدنية، وهو الوضع الذي يتحقق حين تكون

---

(1) Ngoma, Naison. «Civil Military relations in Africa: Navigating the uncharted waters.» African Security Review, 2006, 107-108.

(2) Trinkunas, Harold A. «Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces in Asia.» East-West Center Occassional Papers: Politics and Security Series, October 1999, 3-4.

القرارات المتعلقة بتنظيم القوات المسلحة، وتحديد مهامها وكيفية تشغيلها في يد السلطات المدنية وليس القيادات العسكرية. ويكمل السيطرة المدنية امتناع المؤسسة العسكرية عن التدخل بأي صورة من الصور في عملية صنع السياسات العامة.

ووفقا لترنكوناس فإن السيطرة المدنية الديمقراطية القوية تتكون من شقين: أولهما يتمثل في الرقابة المؤسسية على النشاطات العسكرية من قبل السلطات المدنية بمعنى وجود مؤسسات مدنية معنية في المقام الأول ببسط رقابتها على الأوجه المختلفة لأنشطة المؤسسة العسكرية، وثانيهما يتمثل في احترافية القوات المسلحة وهو ما يقتضي ضمنا كما يؤكد هنتغنتون الإذعان للسلطات المدنية في الدولة والحياد السياسي فيما يتعلق بسياسات وأنشطة الحكومة المدنية كأهم قيم تلك الاحترافية.[1]

ويمكن تعظيم السيطرة المدنية من خلال تقليص المساحات التي تحتفظ فيها القوات المسلحة باليد العليا في عملية صنع سياسات الدولة، فوجود جيوب تتمتع فيها المؤسسة العسكرية باستقلالية داخل الدولة، وكذلك الفيتو المؤسسي (الحق في الاعتراض وفقا لقواعد مستقرة في الدولة) للقوات المسلحة على عملية صنع السياسات داخل أروقة الدولة يهدد استقرار أي نظام سياسي. يضاف إلى ذلك أن المؤسسة العسكرية التي تسيطر على اقتصاد الدولة والتي تعمل خارج رقابة وإشراف السلطات المدنية تكون أكثر صعوبة في فرض السيطرة المدنية عليها وهو الحال في معظم الدول النامية والأقل ديمقراطية أو التي لا زالت في دور التحول.

بعض المؤسسات العسكرية في تلك الدول تتحكم كذلك في أجهزة الأمن الداخلي وهو ما يجعل من الصعب على السلطات المدنية فرض السيطرة عليها في ظل هذا التماهي بينها وبين أجهزة الأمن الداخلي. وقد أثبتت التجارب المختلفة بوجه عام أن مشاركة المؤسسة العسكرية في عمليات صنع السياسات البعيدة عن مهمتها

(1) Trinkunas, Harold A, Ibid, 5.

الرئيسة ترتب عليها تسييس تلك المؤسسة ووقوع شقاق بينها وبين السلطات المدنية في الدولة، علاوة على تناقص كبير في جاهزيتها وفاعليتها العسكرية.

ويرى المعنيون بحقل العلاقات المدنية العسكرية أهمية التمييز بين السيطرة المدنية من جانب وغياب التدخل العسكري في الشئون السياسية من جانب آخر، فالأول أكثر شمولاً واتساعاً وأكثر ملاءمة للمضي قدما في التحول الديمقراطي، لكن يثور الخلاف بين مختلف الباحثين حول كيفية الوصول للسيطرة المدنية. فيقترح هنتغنتون تنمية احترافية المؤسسة العسكرية كمدخل للوصول للسيطرة المدنية بما تشمله تلك الاحترافية من خبرة خاصة في استخدام القوة، وتواجد جهاز بيروقراطي عسكري له تراتبيته (هيراركية) وقواعده الداخلية الخاصة بالترقية والتي لا تتدخل السلطات المدنية فيها، ويؤكد هنتغنتون على أن هذا الشكل من الاحترافية كفيل بجعل المؤسسة العسكرية تذعن برغبتها للسيطرة المدنية عليها.[1] على النقيض من تلك الرؤية يرى جانويتس أن التمايز بين المجالين المدني والعسكري بما يتصف به الأخير من الاعتماد على التراتبية، والنظام والانضباط الصارم، سيظل حائلاً أمام تحقيق السيطرة المدنية على القوات المسلحة، نظرا لاتصاف المجال المدني بافتقاد النظام وتقدير الحريات الفردية، وأن الطريقة الوحيدة لتخطي تلك الاختلافات هي العمل على التقريب بين المجالين المدني والعسكري، عبر تشجيع التبادل المشترك والتفاعلات المنتظمة بين الفاعلين في الجانبين بما يترتب عليه في المقام الأخير ضمان أن تظل قيم المجتمع المدني وتوقعاته حاضرة في المؤسسة العسكرية وهو ما يترتب عليه إذعان المؤسسة العسكرية للسيطرة المدنية التي تعد قيمة أساسية في المجتمعات الديمقراطية. ولهذا السبب ينصح جانويتس باتباع نظام التجنيد العام، وهو ما يراه

(1) Huntington, Samuel P., Ibid.

أداة أساسية في تحقيق التقارب المأمول من خلال تمدين المؤسسة العسكرية وبالتالي الحيلولة دون التدخل العسكري غير المبرر في السياسة.[1]

ثانياً: تطور حقل العلاقات المدنية العسكرية

اتسم عصر ما بعد الاستعمار بانتشار الدول حديثة الاستقلال نسبياً والتي كانت مؤسساتها العسكرية أكثر توجها للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي من اهتمامها بالدفاع الخارجي عن الدولة. وبالتالي كانت النتيجة الطبيعية لاهتمام تلك الجيوش بالشئون الداخلية هو موجة من التدخلات العسكرية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي.[2] وقد نظر المجتمع البحثي الغربي لتلك التدخلات على أنها رفض للقيم والمؤسسات الديمقراطية للدول الاستعمارية السابقة والتي كان من المتوقع أن تتبعها الدول حديثة الاستقلال وهو ما جذب انتباه جزء كبير من المجتمع الأكاديمي الغربي لدراسة أسباب وكيفية حدوث تلك الانقلابات العسكرية في تلك الحقبة.

ولذلك فقد كان الجيل الأول من دراسات العلاقات المدنية العسكرية معنيًّا بالأساس بتفسير دوافع قادة الانقلابات العسكرية، وبنية وتركيبات المؤسسات العسكرية التي تنقلب على السلطات المدنية، وكذلك الظروف الاجتماعية/ الاقتصادية، والسياسة الخارجية الميسرة لحدوث مثل تلك الانقلابات العسكرية. وقد خلص الاتجاه الغالب في الأدبيات الغربية إلى أن التدخلات العسكرية في الدول الإفريقية والآسيوية ترجع لتخلف مؤسساتهم المدنية السياسية، مما يفسح المجال

(1) Lutterbeck, Derek. «Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistence.» SSR Paper, 2011: 9-10.

(2) May, R. J., Stephanie Lawson, and Viberto Selochan. «Introduction: democracy and the military in comparative pespective.» In The Military and Democracy in Asia and the Pacific, by R.J. May & Viberto Selochan (Eds.), 1-8. Canberra: ANU E Press, 2004, 1-10.

أمام المؤسسات العسكرية للتدخل، بينما ذهب اتجاه آخر إلى تفسير تلك الانقلابات بالمصالح المؤسسية للجيش، وذهب آخرون إلى النظر للمؤسسة العسكرية باعتبارها امتدادًا طبيعيًا للمجتمع المدني الأوسع وأنها تخضع مثله تماماً للتقسيمات الطبقية والإقليمية والعرقية، وبالتالي يكون لها نفس الميل للانشقاق الداخلي ومن المرجح أن تأخذ جانب بعض القوى السياسية في لحظة ما من الصراع الدائر في المجتمع، بينما فسر البعض الآخر بعض الانقلابات في ضوء الطوحات الشخصية لقادة تلك الانقلابات في الاستحواذ على السلطة.(1)

الجدير بالذكر أن كل تلك التفسيرات تتقاطع معًا في الحالات المختلفة بدرجات متفاوتة، فلا يمكن إنكار اندماج العوامل الشخصية والتنظيمية والمجتمعية في معظم الانقلابات. وبناء على ذلك فقد تطور الاهتمام الأكاديمي بحقل العلاقات المدنية العسكرية لينتقل من التنظير لأسباب حدوث الانقلابات إلى دراسات الحالات لدعم التفسيرات المختلفة التي سبق تقديمها، وكانت خلاصة العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسات الحالة أنه رغم وجود العديد من القواسم المشتركة بين الانقلابات العسكرية في الدول المختلفة إلا أن تفسير الحالات الفردية يستدعي فهم الأثر لخصوصيات الظروف التاريخية والاجتماعية لكل حالة على حدة.

النقلة الثانية في حقل العلاقات المدنية العسكرية تمثلت في الانتقال من البحث عن تفسيرات للتدخلات والانقلابات العسكرية التي حدثت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي إلى محاولة دراسة الأداء الاقتصادي والسياسي للأنظمة العسكرية التي أصبحت مستقرة في الحكم في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. فعلى سبيل المثال كانت خلاصة مجموعة من الدراسات لأنظمة عسكرية مختلفة في سبعينيات

(1) May, R. J., Stephanie Lawson, and Viberto Selochan, Ibid, 5-6; Janowitz, Morris., The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis. Chicago: University of Chicago Press, 1964; and First, R., The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat. London: Allen Lane, 1970.

وثمانينيات القرن العشرين أن الأداء الاقتصادي لتلك الأنظمة العسكرية لم يمثل نموذجا مميزاً عن نظيره في الأنظمة المدنية.[1]

وفي نفس الفترة تقريباً، اتجهت بعض الدراسات لقياس الأداء السياسي للأنظمة العسكرية، وانتهت إحدى تلك الدراسات إلى أن أداء الحكومات العسكرية أضعف وأفقر بشكل كبير من أداء الحكومات المدنية وفقاً لأربعة مؤشرات هي مستوى شرعية النظام، وغياب الحكم القسري، والحد من العنف، والاستجابة للرغبات الشعبية.[2] وكذلك حاول البعض من خلال دراسات تطبيقية قياس مدى الارتباط بين الحكم العسكري والاستبداد، ومن ضمن أولئك نجد دراسة فاينر عام 1991 والتي اعتمدت على بيانات فريدوم هاوس واستخلصت أن (34) من الحكومات العسكرية من أصل (36) حكومة عسكرية (أي 94 ٪) مصنفة على أنها أنظمة مستبدة وتفتقد للحريات المدنية الأساسية.[3]

ومع استقرار الأنظمة العسكرية في الحكم حاول الباحثون التمييز بين الأنماط المختلفة للأنظمة العسكرية والعلاقات المدنية العسكرية خاصة في ظل دخول قادة الانقلابات المختلفة الانتخابات في بلدانهم وتخليهم عن الزي العسكري وحكمهم للدولة في صورة مدنية سياسية وليست عسكرية، وقد استخلصت تلك الدراسات صعوبة الوصول إلى خطوط فاصلة تميز بين الأنظمة المدنية ونظيرتها العسكرية في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية.[4]

---

(1) Seitz, S.T., 'The military in Black African politics', in Kennedy, C.H. and Louscher, D.J. (Eds), Civil Military Interaction in Asia and Africa. Leiden: E.J. Brill, 1991.

(2) Nordlinger, E.A., Soldiers in Politics: Military Coups and Governments. Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1977, 197.

(3) Finer, S.E., "Military regimes", in V. Bogdanor (Ed.), The Blackwell Encyclopaedia of Political Science, Oxford: Blackwell, 1991, 366-7.

(4) Heeger, G.A.,. Politics in the post-military state: some reflections on the Pakistani experience, World Politics 29(2), 1977, 243.

النقلـة الثالثة في حقل العلاقات المدنية العسكرية تمثلت في الاندماج أو التماهي الذي حدث في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي بين دراسات العلاقات المدنية العسكرية ونظيرتها المعنية بدراسة تغير النظم السياسية وانتقالها للديمقراطيـة خاصة مـع موجة التحـول الديمقراطي التي اكتسـحت أجزاء كبيرة مـن أمريكا اللاتينية وآسـيا وإفريقيا. وقد شـجعت موجات التحـول الديمقراطي التعرض للأسـئلة المتعلقة بانسـحاب المؤسسة العسـكرية من العملية السياسية.[1] وقد تم تناول تلك الأسـئلة في العديد من الدراسـات على كل من المسـتوى النظري والتطبيقي في عدد كبير من دراسـات الحالة، بما في ذلك دراسـات مقارنة لدول آسيا والمحيـط الهادي، وقد أثبتت تلك الدراسـات أن الجيوش غالبـاً ما تلعب دوراً مهماً إما في تغيير النظم أو في المحافظة عليها.[2]

وأخـيراً فأحـد الاتجاهـات الحديثـة في حقل العلاقات المدنية العسـكرية يسـعى لدراسة العوامل متعددة الجنسيات في العلاقات بين الأفراد العسكريين والمؤسسات المدنية الإغاثية في مناطق الصراعات.[3] وقد عُنيَت تلك الدراسـات بالعلاقات بين الأفراد العسـكريين الذين يتم نشرهم في مناطق الصراعـات وبين الموظفين المدنيين الدوليـين الذيـن يقدمـون خدمات إنسـانية ويقومون بجهـود إعادة البنـاء في ذات الأقاليم.

---

(1) Diamond, L., Linz, J.J. and Lipset, S.M. (Eds), Democracy in Developing Countries. Boulder: Lynne Rienner, 1988; Diamond, L., Linz, J.J. and Lipset, S.M. (Eds), Politics in Developing Countries. Comparing Experiences with Democracy. Boulder: Lynne Rienner, 1990; and Linz, J.J. and Stepan, A. (Eds), The Breakdown of Democratic Regimes. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.

(2) See for example: Guyot, J.F. and Willner, R.A. (eds), Journal of Comparative Administration 2 (special issue), 1970; H.A. Zakaria and H. Crouch, (Eds.), Military-Civilian Relations in South-East Asia. Singapore: Oxford University Press, 1985; and Olsen, E.A. and Jurika, S., The Armed Forces in Contemporary Asian Societies. Boulder: Westview Press, 1986.

(3) Haysom, S.; Jackson, A., 'You don't need to love us': Civil-Military Relations in Afghanistan, 2002–13, Stability: International Journal of Security & Development, 2013, 1-16.

يمكن القول إن الاهتمام الأكاديمي المتزايد منذ خمسينيات القرن الماضي بالعلاقات المدنية العسكرية كان مدفوعاً بالخوف على قيم الغرب الديمقراطية ومؤسساته، وبالتالي فقد كان النموذج الحاكم والمسيطر على تلك الإسهامات هو نموذج الانفصال بين المؤسستين المدنية والعسكرية باعتباره الخيار الأمثل لتقليل ميول التدخل في السياسة لدى المؤسسات العسكرية بالدول الأقل ديمقراطية، بغض النظر عن ظروف تلك الدول الاقتصادية/ الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو تطورها التاريخي ووضع المؤسسة العسكرية فيها وعلاقاتها بنشأة الدولة الحديثة والحفاظ على استقلالها.

وقد أتت نظرية التوافق (Concordance Theory) كأحد أهم الانتقادات لهذا النموذج المهيمن من داخل المنظور الغربي ذاته. فوفقا لنظرية التوافق يجب عند دراسة العلاقات المدنية العسكرية لأي دولة الاهتمام بصفة أساسية بإرث تلك الدولة الثقافي والتاريخي، وكيف يؤثر هذا الإرث على كلٍ من المؤسستين السياسية والعسكرية، إضافة إلى اهتمامها بالمجتمع كلاعب رئيس في استقرار النموذج المناسب للعلاقات المدنية العسكرية لكل دولة بجانب اللاعبين الآخرين وهما المؤسسات العسكرية والمؤسسات السياسية.

إضافة إلى كلٍ من نظرية الانفصال ونظرية التوافق حاول بعض الباحثين الجمع بينهما لتلافي عيوب كل منهما، ويبرز من بين تلك المحاولات النموذج الذي قدمه كل من أريل كرواسون وديفيد كوهين والذي يشبه نظرية الانفصال في تعامله مع العلاقات المدنية العسكرية على أنها تنافس بين المدنيين والعسكريين، لكنه في ذات الوقت لا يهمل المجتمع ممثلاً في الرأي العام، والدعم الشعبي للنخب السياسية الحاكمة، ومدى نشاط المجتمع المدني باعتبارها عوامل رئيسة في حسم هذا التنافس.

ثالثاً: النظريات الرئيسة في حقل العلاقات المدنية العسكرية

كما أوضحنا سلفا، انقسم الإسهام النظري في حقل العلاقات المدنية العسكرية بين نظريتين كبيرتين يفصلهما ثلاثة اختلافات رئيسة: الاختلاف الأول يتعلق بطريقة تحليل كل منهما للتدخلات العسكرية الداخلية، والثاني يتعلق بما أوصى به مؤيدة كلا النظريتين كرادع لتلك التدخلات، وأخيرا القيود الأيديولوجية لكل منهما.

فبينما تفترض نظرية الانفصال انعزالا مادياً بين المؤسستين المدنية والعسكرية، تفترض نظرية التوافق أن المؤسسة العسكرية جنباً إلى جنب مع النخب السياسية وجموع المواطنين يشكلون بطريقة أو بأخرى علاقة تعاونية قد تتضمن أو لا تتضمن الانفصال الذي تدعيه النظرية الأولى. كذلك تم طرح نظرية التوافق من خلال تفنيد ما تراه بأنه وجها قصور رئيسان في نظرية الانفصال، وهما التحيز الأيديولوجي (الذي يعني اعتمادها بالأساس على الخبرة الغربية وبالتالي عدم إمكانية تطبيقها على دول أخرى) والصبغة المؤسسية الغالبة عليها والتي يترتب عليها عدم إعطاء الاعتبار الكافي للظروف الثقافية والتاريخية للدول التي يتم دراستها.

1. نظرية الانفصال (Separation Theory)

تقوم هذه النظرية على فرضية رئيسة مفادها أن المؤسسة العسكرية يجب أن تبقى منفصلة مادياً وأيديولوجياً عن المؤسسات السياسية بالدولة،[1] وهذا بناء على الاعتقاد بأن فصل المؤسسة العسكرية المحترفة عن السياسة لا يترك لها أي سبب للتدخل في السياسات والمؤسسات المدنية، ويقتضي فرض هذا الانفصال مجموعة من المؤسسات المدنية لديها القدرة على فرض السيطرة السياسية على القوات المسلحة للدولة.

(1) Schiff, Rebecca L., «Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance.» Armed Forces and Society, Fall 1995: 13.

وتعتبر فكرة احترافية المؤسسة العسكرية حجر الأساس في نظرية الانفصال، والتي ترى أن الجيش المحترف يجب أن يكون قادرًا على تقديم النصح والمشورة للقيادة المدنية وكذلك لديه الجاهزية للدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية، ولكن ينبغي ألا ينخرط في عملية صنع القرار السياسي.

على سبيل المثال يرى هارولد ترينكوناس أن السيطرة المدنية تتحقق حين تكون السلطة النهائية فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية في أيدي مسئولي الحكومة المدنية، وأن تلك السيطرة تزداد حين تكون مهام العسكريين مقصورة فقط على وظيفتهم الرئيسة وهي الإعداد للحرب. ويؤكد ترينكوناس أن السيطرة المدنية ستنشأ فقط حين يكون لدى القادة المدنيين ما يكفي من النفوذ لإجبار القوات المسلحة على التسليم لرقابتهم عليها، ولذلك فالديمقراطية لن تتحقق حتى تتم مأسسة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية.[1]

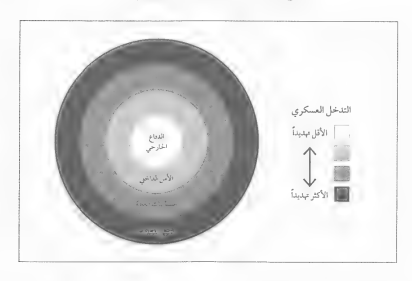
في محاولته لقياس مستوى السيطرة المدنية على القوات المسلحة داخل الدولة، يميز ترينكوناس بين أربعة مستويات من الاختصاصات العامة للدولة وهي الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، السياسات العامة، واختيار القيادات.

كما يتضح من الشكل (1) فإن المهمة الرئيسة للمؤسسة العسكرية تتمثل في الدفاع الخارجي عن الدولة والذي يشمل الإعداد للحرب، وإجراء أنشطة عسكرية وحربية، وكذلك إدارة الجهاز الإداري العسكري، وإجراء التدريبات، والتخطيط الاستراتيجي. كلما امتد نشاط المؤسسة العسكرية إلى باقي دوائر صنع السياسات؛ زاد تسييسها وأصبح من المستعصي على السلطات المدنية فرض السيطرة عليها. الدائرة الثانية من دوائر السياسات العامة هي ما يتعلق بالأمن الداخلي للدولة، والتي تتضمن الحفاظ على النظام العام في حالات الطوارئ، والتجهيز لمكافحة

(1) Trinkunas, Harold A, Ibid, 3-4.

الشـغب، وتجميـع معلومات اسـتخباراتية داخلية، وعمل الشرطـة اليومي في إنفاذ القانـون. ويمكـن إلى حـد كبير التسـامح في أن تلعب المؤسسـة العسـكرية دوراً في صيانة الأمن الداخلي بالدولة، شريطة أن يكون هذا الدور خاضعًا للإشراف المباشر للسلطات المدنية بالدولة.

شكل 1: حدود اختصاصات الدولة: أين تكون مشاركة المؤسسة العسكرية أكثر تهديداً؟



وبالنسـبة للمساحة الثالثة في اختصاصات الدولة والتي لا تتدخل فيها المؤسسة العسـكرية إطلاقا وهي صنع السياسـات العامة وتشـمل وضع ميزانيـات الدولة، وتسـيير أعمال أجهزة الحكومة المختلفة، وصياغة السياسـات العامـة المعنية ببرامج الرفاه الاجتماعي، والتنمية وتحقيق الأغراض السياسـية، أما المساحة الرابعة فتشمل اختيـار القيـادات وتتضمـن تحديـد المعايـير والعمليات التـي يتم توظيف مسـئولي الحكومة وفقاً لها، وما يخضع لاختصاصاتهم، وكيف يكتسبون شرعيتهم.

وفقـاً للنموذج السـابق فإن توزيع المـوارد وصناعة السياسـات العامة، واختيار القيـادات هـي من دوائر السياسـات العامة الأكثر بعداً عن الـدور الرئيس للقوات

المسلحة فيما يتعلق بالأمن الخارجي، وينطبق هذا بالأخص في أوقات السلم. يمكن مع ذلك التسليم بالدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في العديد من الدول من خلال الضغط على الحكومة لدعم مشاريع التصنيع العسكري وتخصيص موارد أكثر للقوات المسلحة، إلا أن هناك فرقًا واضحًا بين الضغط والتأثير من جانب، والتهديد بالتدخل أو التدخل الفعلي وفرض السيطرة على تلك العمليات من جانب آخر.[1]

أحد المنظورات الأخرى داخل نظرية الانفصال يرى ضرورة النظر إلى العلاقات المدنية العسكرية باعتبارها علاقة بين رئيس ووكيل (Principal-Agent relationship)، بمعنى أن القادة المدنيين هم الرئيس ذو السلطة الكلية في إدارة الدولة وأنهم يوكلون مهمة الأمن الخارجي والدفاع إلى المؤسسة العسكرية التي ينبغي عليها أن تلتزم بمقتضيات هذا التوكيل بالانصياع للقيادة المدنية والخضوع لرقابتها. هذا المنظور أيضا يمثل منظوراً ثنائيا في النظر للعلاقات المدنية العسكرية يسلط جل تركيزه على التفاعلات بين القيادة المدنية والمؤسسة العسكرية دون أدنى اهتمام بالمواطنين وبالظروف الثقافية والتاريخية للدولة، وتأثيرها على العلاقات المدنية العسكرية فيها.

في هذا السياق، يقترح بيتر فيفر أن أفضل طريقة لفهم التفاعلات بين القيادة المدنية والمؤسسة العسكرية تكون عبر المنظور المؤسسي من خلال تطبيق نظرية الوكالة (Agency Theory) في العلاقات المدنية العسكرية.[2] وترجع نشأة نظرية الوكالة كما يوضح توماس ساور إلى التحليل الاقتصادي الجزئي، ومنه انتقلت

(1) Colton, Timothy J., Commissars, Commanders, and Civilian Authority: the Structure of Soviet Military Politics, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979.

(2) Feaver, Peter. «Crisis as Shirking: An Agency Theory Explanation of the Souring of American Civil-Military Relations.» Armed Forces and Society, 1998: 407-434.

إلى مجال العلوم السياسية لتطبق على العديد من المواقف والعلاقات السياسية.[1] وتتمحور نظرية الوكالة حول العلاقات الهيراركية بين فاعلين هما الرؤساء (أصحاب السلطة النهائية في التراتبية الهيراركية) والوكلاء (أولئك الذين يتم توظيفهم من قبل الرؤساء وتفوض إليهم السلطات اللازمة للأداء بمهام نيابة عن الرؤساء)، لذا فالعلاقة محل الدراسة هنا هي علاقة هرمية يحكمها تفويض السلطة.

يطبق بيتر فيفر هذه النظرية لفهم العلاقات المدنية العسكرية فيؤكد أن: "العلاقات بين المدنين والعسكريين هي في أبسط صورها تفاعل استراتيجي يجري في ترتيبة هرمية".[2] وقد اقترح فيفر تلك النظرية بداية في محاولة لتقديم تفسير منطقي على المستوى الجزئي للتفاعلات في مجال العلاقات المدنية العسكرية من خلال نظرية المباريات (Game Theory). وتعتمد نظريتة لتحليل العلاقات المدنية العسكرية على ثلاثة متغيرات رئيسة هي: (1) التباين في المعلومات والرقابة؛ (2) رقابة الرؤساء؛ (3) استجابة الوكيل.

أولا بينما ينشغل الرؤساء في العلاقات الهرمية بقيود عدة تتعلق بالوقت والتركيز والقدرة على التنفيذ، فإن الوكلاء يقومون بالتنفيذ فقط، وبالتالي تتطور لديهم ميزة نسبية في المعرفة والمعلومات مقارنة بالرؤساء الذين يكون من مصلحتهم التغلب على هذا التباين المعلوماتي لضمان أن يقوم الوكيل بتنفيذ ما أوكله له على وجه التحديد. وهنا تكمن المشكلة في الموازنة بين تفويض السلطة للوكلاء (المؤسسة العسكرية) مع الاحتفاظ بالقدرة على مساءلتهم.[3] وفي محاولتهم للتغلب على التباين المعلوماتي، يلجأ الرؤساء (السياسيون المدنيون) إلى العديد من آليات

(1) Sowers, Tomas S. «Beyond the Soldier and the State: Contemporary Operations and Variance in Principal-Agent Relationships.» Armed Forces and Society, Spring 2005: 388.

(2) Feaver, Peter., Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations, Cambridge: MA: Harvard University Press, 2003, 54.

(3) Sowers, Tomas S., Ibid, 388.

الرقابة لضمان ألا يحيد الوكلاء عما فوضوا لأدائه من مهام. وتتنوع تلك الآليات بين التحقيقات وطلب التقارير الدورية، وعقد جلسات استماع للقادة العسكريين، والقيام بزيارات للجانب العسكري.

وككل الأجهزة الإدارية فإن المؤسسة العسكرية تفضل الاستقلال عن الرقابة في كل من تكوين السياسات وتطبيقها. ويؤكد فيفر أن العسكريين يسعون إلى القدرة على تقرير ماذا يفعلون وكيف يفعلونه.[1] ففي نظر المؤسسة العسكرية تتجاوز رقابة المدنيين كونها أداة لجمع المعلومات عن النشاط العسكري لينظر إليها باعتبارها عقابًا للمؤسسة العسكرية وتدخلاً في مجالها المهني.

أخيرا تعتبر استجابة المؤسسة العسكرية (الوكيل) على مستويات الرقابة المتعددة من قبل القيادة المدنية (الرئيس) هو المتغير الأخير في تلك العلاقة. فقد يتصرف الوكيل وفقا لما يمليه عليه الرئيس أو على العكس قد يتصرف بالتعارض مع رغبات الأخير. وفي سياق مؤاتٍ للعلاقات المدنية العسكرية فإن استجابة المؤسسة العسكرية يتوقف على أمرين: أولا تقدير المؤسسة العسكرية للفائدة المتوقعة لكلٍ من الانصياع للمدنيين أو الخروج عن إرادتهم؛ وثانيا إدراك المؤسسة العسكرية احتمالية أن ينتبه القادة المدنيين لعدم الانصياع لتعليماتهم وما قد يترتب على هذا من عقاب.

يؤكد فيفر أن نظرية اللعبة الثنائية التي يطرحها لتفسير العلاقات المدنية العسكرية لديها قدرة على التنبؤ عن طريق تصور الظروف التي قد تختار فيها المؤسسة العسكرية الانصياع إلى التهرب من التنفيذ والعكس كذلك. لذلك فإن تلك النظرية كسابقتيها لا تتجاوز كونها نظرية ثنائية تنظر للعلاقات المدنية العسكرية على أنها علاقة بين فاعلين تعتمد في تطورها على سلسلة من القرارات والردود تبدأ بقرار

(1) Feaver, Peter, Ibid, 64.

القيادة المدنية بمراقبة المؤسسة العسكرية، مروراً بمستوى ودرجة الرقابة المفروضة، وانتهاءً برد فعل المؤسسة العسكرية على هذه الرقابة والتي تتغير من موقف لآخر حسب الظروف. يرى فيفر أن احتمالات المواقف المختلفة (الإذعان أو التهرب) يمكن حسابها وأنها ستتنوع بتغير تركيبة الفاعلين المدني والعسكري.[1]

أخيراً يمكننا القول بأن نظرية الانفصال هي نظرية وصفية لأنها تصف النموذج الغربي للفصل بين المؤسستين المدنية والعسكرية وتقترح هذا النموذج باعتباره أفضل رادع للتدخلات العسكرية في الشئون السياسية الداخلية للدول، بغض النظر عن ثقافتها وتاريخها وما إذا كانا يشبهان ثقافة تاريخ الولايات المتحدة والغرب أم لا.

2. نظرية التوافق (Concordance Theory)

على الجانب الآخر من نظرية الانفصال، نجد نظرية التوافق والتي تفترض أن ثلاثة شركاء، هم المؤسسة العسكرية، والنخب السياسية، والمواطنون (المجتمع)، ينبغي أن يهدفوا إلى علاقة تعاونية، قد تتضمن انفصالاً بين المجالين المدني والعسكري بالمعنى السابق بيانه، وقد لا تتضمن مثل هذا الانفصال.[2] وفقا لريبكيا شيف، صاحبة نظرية التوافق، فإن المستوى العالي للتكامل بين المؤسسة العسكرية وباقي أجزاء المجتمع يمثل أحد النماذج المقبولة للعلاقات المدنية العسكرية، أخذا في الاعتبار أن كل نموذج من نماذج العلاقات المدنية العسكرية يعكس الظروف المؤسسية والثقافية المشتركة بين الشركاء الثلاثة، وبناء عليه لا يمكن أن ينسب التدخل العسكري في السياسة لأحد تلك النماذج بعينه كما تفعل نظرية الانفصال.

وفقاً لنظرية التوافق، فإن ما يعنينا في التحليل لا يتعلق بالنموذج المطبق للعلاقات المدنية العسكرية في الدولة (سواء أكان انفصالاً أو اندماجًا) وإنما بيت القصيد

(1) Ibid.

(2) Schiff, Rebecca L., Ibid, 7.

يكمن في قدرة الشركاء الثلاثة على التوافق حول أربعة مؤشرات رئيسة للعلاقة فيما بينهم: (1) التركيبة الاجتماعية لجموع ضباط الجيش؛ (2) عملية صنع القرار السياسي؛ (3) آلية تعيين أو اختيار جنود وضباط الجيش؛ (4) النمط العسكري. فإذا حدث توافق بين الشركاء الثلاثة على تلك المؤشرات قلت احتمالية حدوث تدخل عسكري، بينما إذا حدث شقاق بينهم حول المؤشرات السابقة، ازدادت احتمالية مثل هذا التدخل.

ولا تتوقف نظرية التوافق عند العوامل المؤسسية لتفسير العلاقات بين المؤسسة العسكرية والنخب المدنية والمجتمع ككل، ولكنها تضمن أيضا التجارب التاريخية والثقافية لكل دولة أثناء تفسير تلك العلاقات فيها. فكما تلاحظ شيف فإن التجارب التاريخية والثقافية المختلفة تؤدي إلى ترتيبات متعددة ممكنة للعلاقات المدنية العسكرية، قد تختلف أو تتفق مع نموذج الانفصال الغالب في الحالة الأمريكية.[1]

تتجاوز نظرية التوافق التحليل المؤسسي عبر تناولها للقضايا المتعلقة بثقافة الدولة بما فيها تركيبتها العرقية، والتنوع الموجود فيها وما يتصل بذلك من قضايا، وهي بذلك تنظر إلى الظروف الفعلية التي في سياقها قد يتفق الشركاء الثلاثة- المؤسسة العسكرية والحكومة والمجتمع- على نموذج منفصل أو متكامل أو غير ذلك للعلاقات المدنية العسكرية للحيلولة دون التدخلات العسكرية في السياسة. وتشير الثقافة هنا إلى القيم والتوجهات والرموز التي تمثل ليس فقط رؤية الدولة لدور المؤسسة العسكرية بها، وإنما كذلك إدراك المؤسسة العسكرية لدورها في الدولة.[2] وتتضمن القوى المجتمعية التي يجب أن تكون جزءًا من التحليل خصائص الشعب التي يمكن أن تؤثر على دور المؤسسة العسكرية وغرضها داخل الدولة، والاعتبارات الثقافية المختلفة للمجتمعات المحلية وما إلى ذلك.

---

(1) Ibid, 9-10.

(2) Ibid, 11.

وعلى خلاف تركيز نظرية الانفصال على سلطة المجال المدني على المؤسسة العسكرية، نجد أن نظرية التوافق تعلي من قيمة الحوار، والتوفيق وتسوية الخلافات، والقيم والأهداف المشتركة بين كل من المؤسسة العسكرية والنخب السياسية والمجتمع. فالتوافق بين الشركاء الثلاثة لا يستدعي شكلاً محدداً من الحكومة أو مجموعة محددة من المؤسسات أو عمليات صنع القرار، لأنه (أي التوافق) غالبا ما يحدث في سياق من الاتفاق الإيجابي بين الشركاء الثلاثة. وعلاوة على ذلك فإن نظرية التوافق تشجع على التعاون والانخراط المتبادل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية والمجتمع عموماً. ففي نهاية المطاف، قد ينتج عن التعاون والاتفاق على المؤشرات الأربعة التي سبق ذكرها عدد متنوع من أنماط العلاقات المدنية العسكرية يشمل الانفصال كما يشمل إزالة الحدود الفاصلة بين المجالين المدني والعسكري وكذلك عددًا آخر من الأنماط.[1]

إن مؤشرات النظرية الأربعة هي عناصر مهمة في التوافق لأنها تعكس الظروف المحددة التي تؤثر على الاتفاق أو الاختلاف بين الشركاء الثلاثة، وفي واقع الأمر فإن كل دولة تختلف عما عداها من الدول فيما يتعلق بالتوافق أو غياب التوافق حول هذه المؤشرات وفقاً لظروفها التاريخية والثقافية المختلفة عما سواها من الدول.

1. التركيبة الاجتماعية لجموع ضباط الجيش

إن الظروف التاريخية والثقافية لكل دولة هي التي تحدد ما إذا كان من الممكن التوصل لتوافق حول تركيبة القوات المسلحة الاجتماعية من عدمه. في معظم الدول الحديثة، يكون ضباط الجيش مسئولين عن عمليات يومية مؤسسية متسعة، وبوصفهم قادة القوات المسلحة، يمكن للضباط أن يمثلوا حلقة الوصل بين المواطنين والمؤسسة العسكرية، وكذلك بين المؤسسة العسكرية والحكومة من جانب

(1) Ibid, 12.

آخر. في الدول الديمقراطية غالبا ما يعكس التركيب الاجتماعي لمجموع ضباط الجيش الاختلافات الواسعة الموجودة في الدولة عموماً، ولكن هذا التمثيل الواسع للتركيبة الاجتماعية للجماهير لا يعتبر متطلبًا رئيسًا لتحقق التوافق حول تركيبة جموع ضباط الجيش، نظراً لأن الظروف والسياقات التاريخية والثقافية الخاصة بكل دولة هي التي تحدد الصيغة التي يمكن التوافق عليها فيما يتعلق بتركيبة جموع الضباط الاجتماعية، بغض النظر عن مستوى تمثيلهم لتنويعات المجتمع الرئيسة من عدمه.

2. عملية صنع القرار السياسي

وفقا لنظرية التوافق فإن عملية صنع القرار السياسي لا تتطلب شكلاً معيناً من أشكال الحكومة، لكنها تشير ببساطة للقنوات الخاصة التي يتم من خلالها تحديد احتياجات المؤسسة العسكرية ومخصصاتها، من قبيل الميزانيات والمواد والحجم المناسب للقوات، وهيكلها وبنيتها. تلك القضايا غالبا ما يتم إقرارها من قبل البرلمانات المفتوحة، أو مجلس الوزراء أو لجان خاصة بهذا الغرض بمشاركة من العسكريين بكل تأكيد. إن الوكالة الحكومية أو اللجنة المعنية بتحديد مخصصات القوات المسلحة والنظر في احتياجاتها تقوم بهذا في إطار مراعاة موارد واحتياجات المجتمع الأوسع. الوضع المثالي هنا وفقا لنظرية التوافق يتمثل في الحالة التي يتوافق فيها القادة المدنيون، والمؤسسة العسكرية، والمواطنون على العملية السياسية المثلى لتلبية حاجات ومتطلبات القوات المسلحة، سواء تم ذلك عبر البرلمان أو عبر مجلس الوزراء أو من خلال لجنة مشتركة من المدنيين والعسكريين.

3. آلية اختيار جنود وضباط الجيش

اختيار جنود وضباط الجيش يقصد بها الالتحاق بصفوف القوات المسلحة إما جبراً أو بالإقناع. وفقا لشيف؛ فإن التجنيد القسري لا يؤدي في الغالب إلى توافق

بين المدنيين والعسكريين لأن المواطنين يجبرون على الانضمام للخدمة العسكرية، بينما التجنيد بالإقناع والذي يمكن أن يكون طواعية أو جبراً هو الآخر ولكن من خلال تنمية إحساس المواطنين بقيمة التضحية المتمثلة في الخدمة العسكرية، يؤدي إلى توافق بين الشركاء الثلاثة حول متطلبات الالتحاق بالقوات المسلحة وتكوينها الاجتماعي.

4. النمط العسكري

يقصد بالنمط العسكري المظاهر الخارجية للمؤسسة العسكرية من قبيل الزي العسكري ومدى الالتزام به وتقديره وكذا ما يتصل بالمؤسسة العسكرية من بنى نفسية داخلية من قبيل الروح التي تدفعها وعقيدتها القتالية وما يعتقده الناس بشأنها. بمعنى آخر يتصل النمط العسكري بالعناصر البشرية والثقافية للقوات المسلحة، والأمور من قبيل كيف يبدو أعضاء القوات المسلحة.

إن أهمية النمط العسكري تكمن في رسم حدود بين المؤسسة العسكرية وباقي المجتمع، فالنمط هو الشكل أو الأسلوب الذي يتعارف عليه أعضاء النخبة الواحدة كأقران والذي يميزهم عن أعضاء غيرهم من النخب، أو عن الأفراد العاديين المنتمين لجماعات غير نخبوية. فالمظهر بطبيعته وبالقوة الذاتية التي يحملها يعتبر رمزاً يفيد ضمناً القوة أو السلطة التي يحملها صاحبه، ويمثل النمط العسكري في مجمله جزءًا من العلاقة التي تربط العسكريين بالمواطنين والمجال السياسي.

ترى شيف أن نظرية التوافق تجمع بين الجانبين الوصفي والتوجيهي فهي تصف مقدار التوافق بين المؤسسة العسكرية والنخب السياسية والمواطنين الموجود في قدر واسع من الثقافات بغض النظر عن وجود انفصال مؤسسي بين المجالين العسكري والمدني أم لا، كما أنها توصي بالعمل على الوصول لمثل هذا التوافق باعتباره الرادع الأمثل للتدخلات العسكرية في الشأن السياسي. ونظراً لمرونة نظرية التوافق وعدم

تبنيهـا منظـوراً جامداً فهي قابلـة للتطبيق في مختلف الثقافات والسـياقات. وعلاوة عـلى ذلـك، لا تنكر نظرية التوافق أهميـة البيئة الدولية عمومـاً وظروف التهديدات الخارجيـة خصوصـا والتـي يركز عليهـا أنصـار النظريـة الواقعيـة، إلا أن اهتمامها الرئيس يظل على السياسة الداخلية.

على نفس نهج نظرية التوافق يقدم الباحث التركي زكي سيرجيل انتقاداً للمنظور الثنائـي المهيمن على حقل العلاقات المدنية العسـكرية ويؤكد على ضرورة الأخذ في الاعتبـار وجود ثلاثة مجالات متمايزة لكنها متقاطعـة في ذات الوقت داخل الدولة: المجـال الاجتماعـي، والمجال السـياسي وأخيراً المجال العسـكري. وبنـاء على تلك النظـرة الثلاثية يؤكد سـيرجيل أن طبيعة العلاقات التي تربط المؤسسـة العسـكرية بالمجالين السـياسي والاجتماعي والفاعلين الموجودين قد ينتج عنها أربعة أنماط من المؤسسـات العسكرية: (1) مؤسسة عسكرية محترفة، (2) جيش الأمة، (3) الجيش البريتوري المتغول (Predatory Praetorian)، (4) الجيش البريتوري الشعبي.[1]

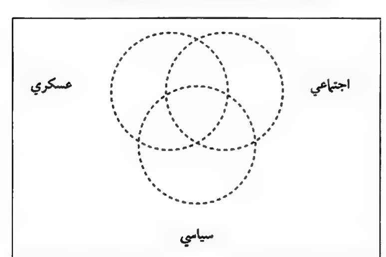
المجال العسـكري يقصد به هنا الأمور المرتبطة مباشرة بالمؤسسـة العسكرية من قبيـل التجنيـد والتدريب والترقـي داخل الفـرق المختلفة، وكذلـك شراء وتصنيع الأسـلحة، ويضاف إلى ذلـك الأمور المتعلقـة بالأمن القومي والدفـاع. بينما يقصد بالمجـال السـياسي شـئون الدولـة والحكومـة، وأخـيراً يشـمل المجـال الاجتماعـي العمليـات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة والفاعلـين المتنوعين بدءًا من المواطنين العاديـين، مـروراً بالمجتمـع المدني وقـوى السـوق المختلفة. تلك المجـالات الثلاثة تتقاطـع فيما بينهـا، فنجد مثلاً أن الإنفاق العسـكري أو موازنة القوات المسـلحة لا تمثل أمراً مهماً فقط في المجال العسـكري، وإنما تمتد أهميتها للمجال السـياسي أيضا.

(1) Sarigil, Zeki. «Civil military relations beyond dichotomy with a special reference to turkey.» Turkish Studies, June 2011: 256-276.

وكذلك فإن الخدمة العسكرية تمثل إحدى القضايا التي تجد لها صدى في المجالين العسكري والاجتماعي.

وبناء عليه فإن إحدى الطرق لدراسة العلاقات المدنية العسكرية تتأتى من خلال محاولة الإجابة على تساؤل حول مدى انخراط المؤسسة العسكرية في القضايا السياسية، وإلى أي مدى تعتبر المؤسسة العسكرية مندمجة في المجتمع، أو مقدار شعبيتها وما تتمتع به من شعبية واحترام في الدولة، وما مدى قابلية المجالين السياسي والاجتماعي للاختراق من قبل المؤسسة العسكرية أو على العكس من ذلك مدى مناعتهم ضد هذا الاختراق.

شكل 2: المجالات الثلاثة المتقاطعة بالدولة.



في اتفاق مع ذات المنطق، نجد أن هنتغنتون ، مؤسس نظرية الانفصال، يقر بحقيقة أن صورة الجيش وقادته في الرأي العام وتوجهات القطاعات المختلفة من الجماهير نحوهم تعتبر عناصر رئيسة في تحديد مدى تأثير القوات المسلحة ونفاذيتها في المجال السياسي.[1]

(1) Huntington, Samuel P., Ibid, 1957, 89.

وفقًا للمنظور السابق، فإن الطريقة المثلى لدراسة العلاقات المدنية العسكرية بالدولة تتمثل في دراسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجالين الاجتماعي والسياسي بالدولة، بمعنى دراسة مدى اندماج المؤسسة العسكرية في المجتمع ومدى ما تلعبه من دور سياسي. وكما يوضح الشكل (3) فإن التفاعل بين هذين المتغيرين ينتج عنه أربعة أنواع من الجيوش.

شكل 3: تصنيف رباعي للجيوش، (Sarigil 2011)

الدور السياسي	الاندماج المجتمعي: مرتفع	الاندماج المجتمعي: منخفض
منخفض	جيش الأمة	جيش احترافي
مرتفع	جيش بريتوري شعبي	جيش بريتوري متقول

يتضح من الجدول السابق أن الجيش الاحترافي هو الأقل انخراطاً في القرارات السياسية نظراً لاعتقاده بأن السياسة ليست من شأن العسكريين، وأن القرارات السياسية هي من اختصاص المدنيين حتى في حالات الخلافات الكبرى مع الحكومة وكذلك في ظل غياب الكفاءات المدنية فيها. فكما يؤكد هنتغنتون أن الوظيفة العسكرية هي شأن حصري للقوات المسلحة ولا يمكن لها أن تقترن بأي أدوار أخرى سياسية كانت أو اجتماعية.[1] ومن حيث الاندماج المجتمعي للمؤسسة

(1) Huntington, Samuel P. «Civilian Control of the Military: A Theoretical Statement.» In Political Behavior: Reader in Theory and Research, by Samuel J. Eldersveld; Morris Janowitz; H. Eulau., (Eds.), New York: Free Press, 1956, 381.

العسكرية فإن الجيوش المحترفة تحافظ على مسافة ثابتة من المجال الاجتماعي بحيث يظل اندماجهم في المجتمع في حدوده الدنيا، وخير مثال على تلك الجيوش هو جيوش أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

أما الفئة الثانية من الجيوش والتي يسميها سيرجيل جيش الأمة، فهي على الأغلب تتمتع بعلاقات وروابط أقوى مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين ويكون لها شعبية ودعم واسع في الأوساط الشعبية، لكن يظل دورها السياسي في الحدود الدنيا. لكن أحيانا يلاحظ أن الدول التي تحافظ على هذا النمط من الجيوش قد تشهد تداخل بين المجالين السياسي والعسكري أحيانا، فكثيراً ما يتدخل الفاعلون السياسيون في الشئون العسكرية منتهكين بذلك الاستقلالية والمهنية العسكرية وعلى الجانب الآخر قد يمثل الضباط العسكريون في هيئات صنع القرار السياسي، كما كان الحال على سبيل المثال في الحزب الشيوعي الصيني وكذلك في الاتحاد السوفيتي سابقاً.[1]

بالنسبة للجيوش البريتورية بنوعيها المتغولة والشعبية فإن المصطلح مشتق من الحرس الروماني البريتوري، وهي وحدة خاصة كانت ذائعة الصيت في الإمبراطورية الرومانية، وكانت مهمتها الرئيسة تتلخص في حماية مجلس الشيوخ والإمبراطور من أي تجاوزات أو اعتداءات من قبل الوحدات العسكرية المتمردة، وفي ذات الوقت كان لها مع الوقت نفوذ بالغ لدرجة تمكنها من فرض مرشحها لشغل منصب الإمبراطور على مجلس الشيوخ.[2] وفي العصر الحديث، يستخدم وصف الجيش البريتوري لوصف الجيوش التي تميل للتدخل والسيطرة على المجال السياسي.

---

(1) Sarigil, Zeki., Ibid, 268.

(2) Nordlinger, Eric A., Soldiers in Politics: Military Coups and Governments. Engelwood Cliffs: Prentice-Hall., 1977, 3.

ويضيف بيرلموتر أنه في تلك الأنظمة تعمل العمليات السياسية لخدمة تحويل المؤسسة العسكرية إلى المجموعة الأساسية داخل الدولة، ونمو تطلعاتها لتصبح الطبقة الحاكمة، ويتم اختيار أعضاء القيادة السياسية في تلك الدول من المؤسسة العسكرية أو من مجموعات متعاطفة معها أو على الأقل ليست على خلاف معها. ولذلك ففي الدول ذات الجيوش البريتورية تلعب تلك الجيوش دوراً مهيمنا على البنى والمؤسسات السياسية.[1]

الجيوش البريتورية ذات الطبيعة المتوغلة غالبا ما يكون لديها ثقة محدودة في المؤسسات والأنظمة المدنية، ويكون جل اهتمامها في واقع الأمر متعلقاً بالمصالح الخاصة بها كمؤسسة، ولذلك نجد أن ميولهم للتدخل في السياسة والبقاء في السلطة لفترات أطول هو السائد. إضافة إلى ذلك فإنهم غالباً ما ينتهجون القمع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان أسلوباً للحكم، وبناء عليه فإن شعبيتهم واحترامهم لدى المجتمع يكونان في الحدود الدنيا. وخير مثال على هذا النوع من الجيوش، جيوش أمريكا اللاتينية في سبعينيات القرن الماضي، فعلى سبيل المثال المتأمل لجيوش كل من البرازيل والأرجنتين وبيرو وشيلي في تلك الفترة يلاحظ حجم ما كانت تظهره من صفات بريتورية توغلية تنطبق تماماً على الوصف الوارد عاليه.

على النقيض من الحالة السابقة، نجد أن الجيوش البريتورية الشعبية تميل هي الأخرى للتدخل بدرجة كبيرة في الشأن السياسي لكنها تحتفظ بعلاقات جيدة مع المجتمع وبقدر مناسب من الاحترام والدعم من قطاعات شعبية متنوعة، ويتعلق هذا الاحترام والدعم بدورهم في الحفاظ على بقاء النظام السياسي واستقراره. بعبارة أخرى، فإن تدخل هذا النوع من الجيوش في الشأن السياسي لا يكون حماية لمصالحهم الخاصة، وإنما نتيجة رغبتهم في حل المشاكل السياسية وتسوية النزاعات

(1) Perlmutter, Amos. «The Praetorian State and the Praetorian Army.» Comparative Politics, April 1969: 383.

السياسية وليس تأسيس نظام عسكري على المدى الطويل. وبناء عليه فإن هذا النوع من الأنظمة تفضل فيه المؤسسة العسكرية أن تعمل من خلف الستار بدلاً من أن تتحمل مسئولية سياسية مباشرةً. ويصل مقدار الدعم والثقة في هذا النوع من الجيوش إلى القدر الذي يجعل قطاعات واسعة من المجتمع ترحب بل وتنادي بتدخلها في المجال السياسي لإنقاذ الوضع. ويتفق مع هذا التوصيف كل من الجيش المصري والتركي على سبيل المثال فهما متداخلان في المجال السياسي بقدر كبير وإن كان بصورة غير مباشرة، كما إنهما يتمتعان بقدر عال من الثقة والدعم الشعبي باعتبارهما وصيّيْن على استقرار النظام ونجاح العمليات السياسية المختلفة.

3. نظرية التنافس المدني العسكري

الإسهام الرئيس الثالث في مجال العلاقات الدولية تمثل في النظرية التي قدمها كل من أريل كرواسون وديفيد كوهين في عام 2010، لتحليل العلاقات المدنية العسكرية في الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو تلك التي لا تزال في مراحل التحول للديمقراطية (انظر شكل 4)[1]. ويقدم الإطار التحليلي الذي طرحاه العلاقات المدنية العسكرية في الدول الأقل ديمقراطية باعتبارها تنافساً بين العسكريين والمدنيين للسيطرة على خمس مناطق رئيسة في عملية صنع القرار. وبالرغم من ثنائية هذا المنظور إلا أنه يرى أن المجتمع أحد العوامل الهيكلية التي تحكم العلاقات المدنية العسكرية. يذهب كرواسون وكوهين إلى أن مكونات السيطرة المدنية في الدولة تنتظم في خمسة مجالات لصنع القرار وهي: (1) تجنيد النخبة، (2) صنع السياسة العامة، (3) الأمن الداخلي، (4) الدفاع الوطني، (5) التنظيم العسكري.

(1) Croissant, Aurel. & Kuehn, David. «Civilian Control of the Military and Democracy: Conceptual and Theoretical Perspective.», in: Chambers, Paul. and Croissant, Aurel. (Eds.), Democracy Under Stress: Civil-Military Relations in South and Southeast Asia, Bangkok: Institute of Security and International Studies (ISIS), 2010.

وبناء عليه فإن مقدار السيطرة المدنية في الدولة يتوقف على نتيجة التنافس بين المدنيين والعسكريين على تلك المجالات لصنع القرار، وعليه فإن السيطرة المدنية الكاملة تقتضي سيطرة السلطات المدنية تماماً على الخمسة مجالات وتمتعها بسلطة لا منازع لها فيها لاتخاذ القرار في تلك المجالات جميعا. وعلى الجانب الآخر من السيطرة المدنية الكاملة، فإن المؤسسة العسكرية يمكنها أن تقوض من تلك السيطرة من خلال تقييد سلطة المدنيين في اتخاذ القرار إما عبر قواعد مؤسسية خاصة من قبيل الامتيازات والحصانات الدستورية للمؤسسات العسكرية الذائعة الصيت في دساتير العديد من الدول، أو عبر تحدي السلطات المدنية من خلال التهديد بالتدخل المباشر للضغط على الحكومة أو التدخل فعلاً في صورة انقلاب عسكري ينهي الحكم المدني تماماً.

وبالتالي فإن التساؤل الذي يطرحه هذا التصور بالنسبة للدول حديثة العهد بالديمقراطية هو كيف يمكن للنظام المدني الجديد مأسسة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال تطوير آليات مؤسسية لفرض نفوذهم على تلك المجالات الخمسة؟ وكذلك ما العوامل التي تساعد على نجاح أو فشل تلك المحاولة؟ يجدر بنا الإشارة إلى أن درجة نجاح النخب المدنية الجديدة في فرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية تتوقف في المقام الأول على قدرة ورغبة تلك النخب في تطوير استراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى لإنشاء المؤسسات اللازمة للحد من النشاطات السياسية للقوات المسلحة. ويمكن للنخب المدنية استخدام عدد من الاستراتيجيات لفرض السيطرة على الجيش، ويورد الكاتبان أمثلة على ذلك في (1) الاسترضاء (appeasement)، (2) الرصد والمتابعة (monitoring)، (3) اختيار أفراد القوات المسلحة بناء على الانتماء أو الولاء، (4) التنشئة السياسية للجيش، (5) مكافأة الامتثال ومعاقبة عدم الطاعة.

إضافة إلى مجالات صنع القرار المتنافس عليها، والاستراتيجيات المقترحة لحسم هـذا التنافس لصالح المدنيين، نجد أن هذا التنافس لا يحدث في الفراغ وإنما يحدث في ظل عـدد من العوامل الهيكلية والظرفية التي تؤثر على التفاعل بين المدنيين والعسكريين إما لصالح النخب الجديدة أو لصالح المؤسسة العسكرية. وتتضمن تلك العوامل الظروف المبدئية التي تعقب التحول الديمقراطي، وعوامل عسكرية ذاتية (military–endogenous factors)، وعوامل خارجة عن المؤسسة العسكرية(military–exogenous factors). تتضمن الظروف المبدئية نوع النظام السابق، ومدى الامتيازات التي تمتعت بها المؤسسة العسكرية في ظله، ومدى نفاذها في الشأن السياسي، ونوع الحكم العسكري إن كان النظام السابق عسكرياً، وكذلك دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول. ويكون لتلك الظروف المبدئية آثار بالغة على حجم التحديات والفرص فيما يتعلق بفرض السيطرة المدنية في الديمقراطيات الجديدة. فعلى سبيل المثال، لو كان للمؤسسة العسكرية دور فعال في النظام السابق فمن المتوقع أن تقاوم تلك المؤسسة فرض السيطرة المدنية عليها في ظل النظام الجديد، إما خوفاً من المحاسبة على دورها في النظام السابق أو خوفاً على وضعها المتميز والامتيازات التي استقرت لها في ظل ذلك النظام، ففي تلك الحالات ستحاول المؤسسات العسكرية الاحتفاظ بدور الوصاية على النظام أو على الأقل بالقدرة على فرض رقابتها عليه وهو ما سيعيق السيطرة المدنية في المسار الأخير.(1)

وبالنسبة للعوامل العسكرية الذاتية فهي تتعلق بالجوانب الداخلية للمؤسسة العسكرية من قبيل (1) ثقافتها التنظيمية والتي تشمل مستوى الانضباط الداخلي، واحترام التدرج الوظيفي والأقدمية، والانصياع للأوامر؛ (2) تماسكها الداخلي، (3) موقفها الاقتصادى والذي يشمل حجم موازناتها ومصادر تمويلها وما تديره

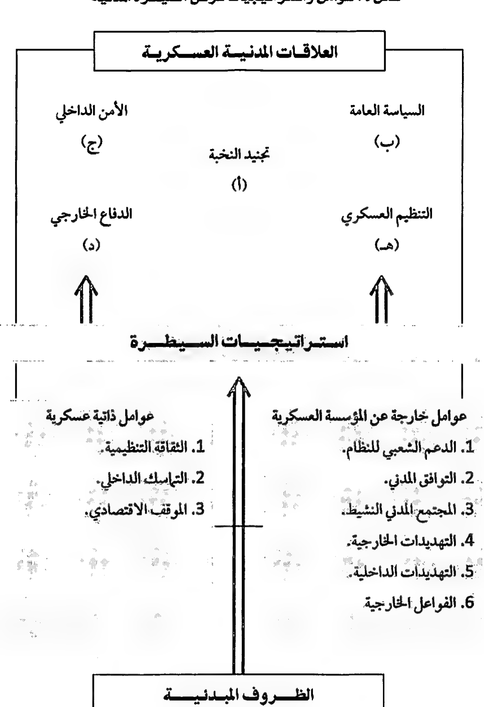
(1) Croissant, Aurel. & Kuehn, David., Ibid, 26-32.

مـن مشروعات عسـكرية وغير عسـكرية، وتفاعلها مع قوى السـوق المختلفة. أما العوامل الخارجة عن المؤسسة العسكرية فهي تؤثر على التوازن المدني العسكري من خارج المؤسسـة العسـكرية، ويمكن الحديث عن سـتة عوامل متمايزة في هذا المجال وهـي: (1) الدعم الشـعبي للنظـام الحاكـم، (2) التوافق المدني (علـى الديمقراطية والحكـم المدني مثـلا)، (3) المجتمع المـدني النشـيط، (4) إدراك التهديد الخارجي، (5) الإحسـاس بالخطر الداخـلي، (6) الفاعلون الخارجيون (سـواء أكانوا دولاً أو منظمات).

على سـبيل المثال، نجد أن تراجع مسـتوى الدعم الشـعبي للنظام المدني الحاكم، ونقـص التوافق المدني عليـه أو على خياراته، وتراجع نشـاط المجتمع المدني، وتزايد الإحسـاس بالتهديـدات الداخلية والخارجية، تمثل في مجموعها عوامل تسـاعد على التدخـل العسـكري وتجعـل تكلفتـه منخفضة، بينـما تزايـد الدعم الشـعبي للنظام المقـترن بتوافـق مدني حول المسـار الديمقراطي، حـين يقترن بمجتمع مدني نشـيط وتراجع للإحسـاس بالمخاطر الداخلية والخارجية، فإن أي تدخل عسـكري في ظل تلك الظروف سـتكون تكلفته باهظة جداً وسـيكون من المسـتبعد أن تقدم المؤسسة العسكرية عليه. أما الفاعلون الخارجيون فيمكن أن يكون لهم دور إيجابي من خلال الضغـط عـلى الجيوش والحكومات لفرض السـيطرة المدنية عـلى الجيش، كما يمكن أن يكـون لهـم دور سـلبي من خلال دعـم الأنظمة العسـكرية أو دعـم التدخلات السياسـية لبعـض الجيـوش في بعض البلـدان، وبالتأكيـد كلما زادت قـوة الدولة أو المؤسسة الدولية المعنية كان تأثيرها أكثر قوة في الدول المستهدفة.

ويؤكـد كرواسـون وكوهـين أنه بناء عـلى تلـك التوليفة مـن العوامـل الهيكلية والسـياقية فإن النخب المدنية يمكنها اختيار أي الاسـتراتيجيات المناسـبة لتسـهيل بسـط سـيطرتها على المجالات الخمسة السـابق الإشـارة إليها في صنع القرار داخل الدولة وبالتالي في ثقل وتقوية السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية.

شكل 4: عوامل واستراتيجيات فرض السيطرة المدنية[1]



(1) Ibid.

ويتضح من النظريات الثلاث السابق الإشارة إليها أن: (1) السيطرة المدنية أضحت أحد المتطلبات المسبقة للديمقراطية، فلو لم يسيطر المدنيون على الأقل على مجالات صنع السياسات العامة، وتجنيد النخبة والأمن الداخلي، فلا مجال للحديث عن نظام ديمقراطي حقيقي، (2) أن العديد من العوامل تتدخل في تحديد أي الطرفين سيفوز؛ المدنيون أم العسكريون وتتصل بعض تلك العوامل بوضع الجيش في المجتمع والاقتصاد، ويتصل البعض الآخر بالفاعلين المدنيين والسياسيين، (3) إن دور الفواعل الخارجية وكذلك حجم المخاطر الداخلية والخارجية تؤثر بشدة وتشكل إدراك الجمهور وموقفه من المنافسة بين المدنيين والعسكريين على السيطرة، (4) لا يمكن الحسم حول أي الاستراتيجيات يمكن أن يخدم غرض فرض السيطرة المدنية على القوات المسلحة، فمثل هذا الموضوع تحسمه الظروف الداخلية لكل بلد فيما يتعلق بتاريخ مؤسستها العسكرية وأهميتها في المجتمع والاقتصاد والسياسة بشكل عام بجانب عوامل أخرى.

رابعا: السيطرة المدنية والتحول الديمقراطي

يؤكد لوكام إيه. أر أن "الأنظمة العسكرية عادة ما تكون مستبدة ولكن ليس في كل الحالات، كما أن الاستبداد في كثير من الأحيان ينطوي على حكم العسكريين لكن ليس هذا بالضرورة دائما."[1] وانطلاقاً من هذا ينظر إلى غياب السيطرة المدنية كأحد العوائق أمام التحول الديمقراطب قد ينتج عنه تدخل عسكري في الشئون السياسية ينتهي بحكم عسكري، وكذا لذات المنطق ينظر إلى السيطرة المدنية باعتبارها أحد المتطلبات الأولية للتحول الديمقراطي.

(1) Luckham, A.R., "Introduction: the military, the developmental state and social forces in Asia and the Pacific: issues for comparative analysis", in V. Selochan (Ed.), The Military, the State, and Development in Asia and the Pacific, Boulder: Westview Press, 1991, 22.

ففي معظم الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو التي لا زالت في مرحلة التحول الديمقراطي، كانت المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن مكونات رئيسة في النظام السابق غير الديمقراطي، وبالتالي فإن التعامل معها وإخضاعها لسيطرة النخب المدنية الجديدة يعتبر أمراً محوريا لإرساء الديمقراطية الوليدة وتعزيزها في المستقبل، إذا قدر لها ذلك. وبالتالي فقد أصبحت السيطرة المدنية متطلباً أساسياً للتحول الديمقراطي، ويتفق مع هذا الاتجاه العديد من منظمات التعاون الدولية في مجالَيْ الأمن والدفاع مثل منظمة التعاون والأمن في أوروبا، وحلف شمال الأطلنطي، والاتحاد الأوروبي، منظمة الدول الأمريكية، وحتى الاتحاد الإفريقي إلى أن تطلب من الدول ذات الديمقراطيات الوليدة أن تصلح من أجهزتها الأمنية وتتبنى نموذجاً ديمقراطياً للعلاقات المدنية العسكرية كشروط للاندماج فيها.[1]

يضاف إلى ذلك أن الأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية تلعب دوراً محوريا في الحفاظ على استقرار النظم غير الديمقراطية المعاصرة التي لا تعتمد على انتخابات حرة أو شرعية ديمقراطية، كما أنه في الدول التي تشهد تحولاً للديمقراطية تعتبر المؤسسات العسكرية لاعبا مهماً إما بالإيجاب أو بالسلب.

وقد أثبتت ثورات الربيع العربي التي شهدتها الدول العربية في شمال إفريقيا في مطلع عام 2011 بداية من تونس، مروراً بمصر ثم ليبيا، أن المؤسسات العسكرية دائماً ما تلعب دوراً كبر أو أصغر في تغيير النظام الحاكم أو إحباط محاولات تغييره. فقد أثبت تطور الأحداث في تلك الدول أن جيوشها إما شجعت عملية التحول الديمقراطي بعدم التدخل في مسار التحول كما حدث في تونس، أو أنها أطلقت حرباً أهلية دموية بسبب تفككها وتحزبها وعدم احترافيتها كما حدث في ليبيا، أو على

(1) Bruneau, Tomas C. & Matie, Florina C., "Introduction", in: Bruneau, Tomas C. & Matie Florina C.(Eds.), The Routledge Handbook of Civil-Military Relations, Routledge, Taylor & Francis Group, New York, 2013, 1.

أقل تقدير قاطعت مسار التحول الديمقراطي عبر الانخراط في السياسة الداخلية ودعم أحد أطراف المنافسة السياسية على حساب الطرف الآخر كما حدث في مصر.

ففي مستهل عام 2011، كان لرفض الجيش التونسي دعم الرئيس زين العابدين بن علي ضد موجة الاحتجاجات المتصاعدة بالغ الأثر في تسهيل التخلص منه وهروبه خوفاً من الوقوع في أيدي الثوار. وقد ساعد بقاء الجيش بعيداً عن السياسة طوال المرحلة الانتقالية في تقدم تلك المرحلة الانتقالية واقترابها من إرساء نظام ديمقراطي حقيقي، حتى أصبحت تونس يضرب بها المثل لنجاح إحدى ثورات الربيع العربى. مع هذا يظل انقسام الساحة السياسية التونسية بين الإسلاميين والعلمانيين خطراً قد يفتح الباب لدور سياسي للجيش التونسي رغم سمعته الطويلة بالاحترافية وعدم التدخل في الشأن السياسي. لكن هذا الخطر لا يبلغ مبلغ الأزمات نظراً لما يتميز به الجيش التونسي من احترافية وتمسك بالنظام الجمهوري وبالأخص النظام الدستوري بما فيه من غلبة للسيطرة المدنية.[1]

على العكس من ذلك تماماً فقد كان لغياب الاحترافية عن الجيش الليبي وولائه المطلق لنظام القذافي نظراً لسيطرة أفراد قبيلته أو بالأحرى أفراد عائلته على المناصب القيادية فيه، كان لهذا تداعياته الخطيرة على الثورة الليبية التي سرعان ما تحولت لحرب أهلية دموية استخدم فيها القذافي كل أسلحة الجيش الثقيلة والخفيفة في قمع موجة المعارضة أملاً في القضاء عليها سريعاً، إلا أن هذا لم يترتب عليه إلا انشقاقات متتالية في هذا الجيش غير المتماسك بالأساس وسرعان ما شكل المنشقون جيش التحرير الوطني الليبي تحت قيادة المجلس الوطني الانتقالي لمحاربة قوات القذافي، وعندما انتصر الثوار على القذافي، سرعان ما تشكلت ميليشيات متعددة

(1) Sayigh, Yezid. «The Tunisian Army-A New Political Role?» CARNEGIE Endowment for International Peace. November 2011.

نظراً لانتشار السلاح على مستوى واسع وبالتالي تعرضت العملية الانتقالية كلها للانهيار في ظل حرب بين الفصائل والميليشيات المختلفة.

وقد سار الجيش المصرى مساراً وسطاً بين الحالتين السابقتين، فقد تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة رئاسة الدولة في المرحلة الانتقالية التي أعقبت تنحي مبارك بناء على تكليف من الأخير، واستمر في الحكم لمدة ثمانية عشر شهراً نظم وأشرف فيها على استفتاء دستوري لتعديل الدستور، وانتخابات برلمانية لمجلسَيْ البرلمان، وأخيراً انتخابات رئاسية في يونيو 2012 ترتب عليها تولي أول رئيس مدني منتخب للجمهورية منذ يوليو 1952. لكن سرعان ما كان سوء الأوضاع الداخلية في ظل تزايد الاستقطاب بين أنصار الرئيس الإسلاميين من جانب وأنصار الدولة المدنية في الجانب الآخر دافعاً إلى استدعاء إرث الدور السياسي الطويل للمؤسسة العسكرية المصرية، وهو ما بلغ أوجه في تدخل الجيش بعزل الرئيس محمد مرسي في يونيو 2013 على إثر مظاهرات ضخمة طالبت بتدخله لإقالة الرئيس وإنهاء نظام حكم الإخوان المسلمين.

تثبت تلك التجارب الثلاث أن الجيوش تلعب دوراً بالغاً في مراحل التحول الديمقراطي إما بالامتناع عن التدخل في الشأن السياسي وهو ما يدفع مسار التحول الديمقراطي للأمام، وإما بالانخراط في السياسة بدرجة أو بأخرى وهو ما يترتب عليه إعاقة المسار الديمقراطي بمقدار تدخل الجيش في العملية السياسية. ومن هنا فإن عمليات دعم بناء جيوش نظامية محترفة مع إخضاعها للسيطرة المدنية عبر التفاوض طويل الأمد وترك متسع من الوقت لعمليات التعلم الذاتي لكل الأطراف (المدنية والعسكرية) مع مد الجيوش بالثقافة المدنية يصبح شرطا مهماً للتحول الديمقراطي في إفريقيا.

خاتمة

يمكن القول ختاما إن السيطرة المدنية على القوات المسلحة كانت ولا تزال محور الأطر التحليلية المختلفة للعلاقات المدنية العسكرية في كل من الدول الديمقراطية المستقرة والدول المتحولة حديثاً للديمقراطية أو التي لا زالت في فترات التحول، لكن لم يعد من الكافي الحديث عن العلاقات المدنية العسكرية في القرن الحادي والعشرين عبر التركيز على السيطرة المدنية فقط، فمع تغير السياق الأمني العام بظهور تهديدات جديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة، وتوسع دور القوات المسلحة ليشمل أدوارًا أخرى مختلفة بجانب الدفاع عن الأمن القومي للدولة، وما ترتب على ذلك من تلاشي الحدود بين التهديدات الداخلية والتهديدات الخارجية للأمن القومي، أصبحت القوات المسلحة، وقوات الشرطة، وأجهزة الاستخبارات مجبرة على التعاون والتنسيق فيما بينها لمواجهة التحديات الجديدة. في ظل تلك الظروف، يرى البعض أنه لم يعد من الكافي الحديث عن السيطرة المدنية كمحور العلاقات المدنية العسكرية، بل لم يعد من الكافي أيضا مد هذه السيطرة لتشمل أجهزة الشرطة والمخابرات، وإنما إذا أردنا الوصول لقرارات وسياسات أمنية فعالة، فإن دراسة العلاقات المدنية العسكرية يجب أن تتضمن بجانب السيطرة المدنية مدى فعالية المؤسسات الأمنية المختلفة في أداء وظائفها المطلوبة منها بأقل تكلفة ممكنة أي بكفاءة في تخصيص الموارد.[1]

---

(1) Florina Cristiana Matei, "A New Conceptualization of Civil-Military Relations", in: Bruneau, Tomas C. & Matie Florina C.(Eds.), Ibid, 2013, 26.

الفصل الثاني: الجيوش والسياسة في إفريقيا
طبيعة الدور السياسي وتحديات
التحول الديمقراطي

حمدي عبدالرحمن(*)

مقدمة

إن قيام الجيش بتولي السلطة والانخراط في العملية السياسية من خلال نشاط انقلابي إنما يضرب بمبدأ السيطرة المدنية عرض الحائط. ولعل ذلك يتعارض تماما مع القول المأثور الذي عبر عنه كارل فون كلاوزفيتز في كتابه "عن الحرب" والمنشور عام 1832 حيث كان يصر على تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية. وتؤكد خبرة التطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا خلال مرحلة ما بعد الاستقلال على سيادة نمط غير متوازن في العلاقات المدنية العسكرية يسوده الشك وعدم الثقة بين القادة المدنيين والعسكريين في الدولة.

وتظهر مراجعة الأدبيات الخاصة بدراسة وتطور النظم السياسية الإفريقية أهمية استخدام مدخل العلاقات المدنية العسكرية في فهم ديناميات الحركة السياسية الإفريقية. على أن حركة المد والجزر التي شهدتها هذه العلاقات عبر العقود الخمسة

(*) أستاذ العلوم السياسية بجامعتَي القاهرة وزايد

الماضيـة منذ الاسـتقلال تؤكد عـلى أهمية وضرورة بذل مزيد مـن الجهد في التحليل لفهم قضايا "عسـكرة" السياسـة في إفريقيا. وعلى الرغم من التراجع والانسـحاب النسـبي للمؤسسـات الأمنية والعسـكرية من الحياة السياسـية منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي فإن ذلك لا ينفي اسـتمرار تأثيرها المحوري في صياغة ورسـم ملامح النظـم السياسـية القائمـة. وقد طالـب روبـين لـوكام **Lukham Robin** بضرورة تبني منظور إفريقي متكامل في دراسـة "عسـكرة" السياسـة يرتكز على رؤية تحليلية وإفريقيـة. كـما ينبغـي أن يجمـع هذا المنظـور بين مسـتوى التحليل الجزئـي **Micro** للهياكل والمؤسسـات العسكرية ومسـتوى التحليل الكلي **Macro** للدول الإفريقية والتكوينات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التغييرات العالمية[1].

ولا يخفى أن القول الفصل في مركب أنماط العلاقات المدنية-العسـكرية كما هي موجـودة في القارة الإفريقيـة لم يكتب بعد. فالخبرة الإفريقية تقـدم، ولا تزال، مجالا خصبا للدراسة والاهتمام بطبيعة وأبعاد العلاقات المدنية العسكرية المرتبطة بالميراث الاسـتعماري حيث كان الدور المنوط بالجيوش الإفريقية يتمثل في قمع الشعوب مع دعـم وحمايـة النظـم القائمة. ولا يـزال دور هذه الجيـوش غير معـروف في كثير من الأحيـان. كما أن الدور المهيمن للقيادة السياسـية في عهد دولـة الحزب الواحد منذ أواخـر السـتينيات وحتى نهايـة الثمانينيات حيث كان الحزب مرادفـا للدولة، جعل مؤسسـة الرئاسـة هي صاحبة القرار الحاسـم في تحديد مفاهيم الأمن القومي. وهنا كان الخلـط واضحـا بين أمـن النظام وأمـن الدولة. وهنـاك، بطبيعة الحـال، بعض التجـارب الإفريقيـة (مثل ناميبيا وجنوب إفريقيا) التي تعكس في ممارسـاتها المعايير الديمقراطيـة الليبرالية المتعلقة بمسـألة الفصل بين السـلطات، حيـث يقوم البرلمان بدور مهم وبارز في الرقابة وتحقيق السيطرة المدنية. غير أن هذه الأدوار لا تزال هشة ومرتبطة بشكل واضح بالحزب السياسي الحاكم.

(1) Luckham, Robin. The Military, Militarisation and Demilitarisation in Africa: A Bibliographic Survey. 1992.

ويسعى هذا الفصل استنادا إلى الخبرات التحليلية السابقة إلى فهم وتحليل أسباب عودة النمط الانقلابي في إفريقيا بالإضافة إلى تفسير تعقيدات العلاقات المدنية العسكرية ومحاولات إصلاح مواطن الخلل فيها بما يعزز من فرص بناء الديمقراطية في المجتمعات الإفريقية. ويطرح الفصل ثلاث مقولات حاكمة وموجهة للدراسة هي على النحو التالي:

- لا يزال القبول العسكري لمبدأ السلطة المدنية يمثل الحلقة المفقودة في ديناميات التحول الديمقراطي في إفريقيا.
- على الرغم من النظر إليها بحسبانه يفرض قيودا غير مرغوب فيها على قطاع الأمن فإن مبدأ السيطرة المدنية الديمقراطية على الجيش يعزز من شرعية، وقدرات، وأداء القوات المسلحة.
- يتطلب التحقيق العملي لهذا المبدأ قيام البرلمانات الإفريقية بممارسة دور أكثر قوة في قضايا الرقابة والإشراف على قطاع الأمن.

أولا: طبيعة الجيوش الإفريقية ودوافع تسييسها

لقد مرت الجيوش الإفريقية بتطورات فارقة منذ الاستقلال. إذ إنها في المراحل الأولى من بناء الدولة الحديثة كانت أشبه بقوات شرطية صغيرة العدد معنية أساساً بحفظ الأمن الداخلي ولكنها شيئاً فشيئاً أضحت أكثر عدداً وعتاداً وذلك في مواجهة التحديات الخارجية المتزايدة[1]. ما الذي دفع بهذه الجيوش لتتخلى عن وظائفها الدفاعية وتنشغل بأمر السلطة المدنية في الدولة الإفريقية المستقلة؟ إن فهم طبيعة الجيوش في إفريقيا خلال مرحلة ما بعد الاستقلال يقتضي بالضرورة دراسة وتحليل نشأتها الأولى خلال مرحلة ما قبل التكالب الأوروبي على القارة الإفريقية ثم تطور وتحول أدوارها، ولاسيما فيما يتعلق بطبيعة علاقتها مع المجتمع، خلال العهد الاستعماري.

(1) Houngnikpo, Mathurin C. Guarding the Guardians Civil-Military Relations and Democratic Governance in Africa. Farnham, Surrey, England: Ashgate, 2010.

ما هي خصائص الجيوش «التقليدية»؟ من المهم التوكيد بداية على استحالة الفصل المطلق بين الجيش والسياسة في أي دولة، تقليدية أو حديثة. فقد استخدمت القوة العسكرية في إفريقيا قبل مجيء الاستعمار الأوروبي لتأسيس إمبراطوريات كبرى والدفاع عنها أو لمجرد الحفاظ على بقاء الوحدات الصغيرة. وعليه فقد كان المحدد الرئيس لوجود جيوش نظامية أو مجرد محاربين أشداء «تحت الطلب» يتمثل في طبيعة المجتمع السياسي وأهدافه العليا. فالمجتمعات التقليدية التي انخرطت في حروب مستمرة لغايات مختلفة وجدت أنه من الضروري الاحتفاظ بجيوش نظامية دائمة، مثال ذلك ممالك الزولو والكونغو وكانم وبورنو. أما الممالك التي لم يكن لها ميول حربية مثل اليوروبا والأشانتي فقد احتفظت بقوات محدودة لحماية قصر الملك وتكون في نفس الوقت نواة جيش للدفاع يمكن الدعوة إليه إن اقتضت الحاجة ذلك[1].

ومن الملاحظ أن تدخل الجيش «التقليدي» في السياسة كان أمرا نادرا حيث إنه في الغالب الأعم كان غير مسيَّس ويخضع لسلطة الحاكم المدني الذي كان بمثابة القائد الأعلى. يعني ذلك أن بدايات اختلال ميزان العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا ارتبطت بنهاية القرن السادس عشر مع توسع الامبراطورية العثمانية وضمها للشمال الإفريقي. يقول ريتشارد هول: «لقد احتفظ القادة العسكريون الأقوياء الذين حملوا لقب (بيك) بمكانة تفوق تلك التي يتمتع بها القادة المدنيون. وبالفعل نجد أن ولايات مصر وطرابلس وتونس قد وقعت تحت سيطرة نخبة عسكرية حاكمة. وإذا اتجهنا غربا صوب الدولة السعدية في المغرب لوجدنا السلطان أحمد المنصور (1578 - 1603) قد استطاع هزيمة كل من البرتغاليين وامبراطورية الصنغاي جنوبا بعد أن أسس آلة حرب لا تقهر. عندئذ وقعت مراكز المعرفة والتجارة في تمبكتو وجين تحت قبضة ولاة عسكريين استغلوا التجار والفلاحين ولم يرحموا العلماء والمثقفين...»[2]

(1) Onwumechili, Chuka. African Democratization and Military Coups. Westport, Conn: Praeger, 1998, pp.5-7.

(2) Assensoh, A. B., and Yvette M. Alex-Assensoh. African Military History and Politics: Coups and

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الجيوش لم تكن خلال العهد الاستعماري جيوشاً للشعب تدافع عن مصالحه وتكون طوع أمره وإنما كانت جيوشا استعمارية أسستها القوى الاستعمارية للدفاع عن مصالحها كما حدث في قيام الأفارقة بالقتال على جبهات المعارك خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. ونستطيع القول هنا إن اعتماد الإدارة الاستعمارية منذ مؤتمر برلين 1884 الخاص بتقسيم إفريقيا وبداية الحرب العالمية الأولى على القوة العسكرية لتدعيم سلطتها على الأفارقة قد عزز من هيمنة التقاليد العسكرية في المستعمرات. لقد كان الحاكم العام للمستعمرة هو من العسكريين وعادة ما كان يوجد خلط في الوظائف بين البيروقراطية المدنية والبيروقراطية العسكرية. وخلال فترة ما بين الحربين أضحت عسكرة المجتمع الإفريقي تحت الاحتلال أمرا واضحا، وهو ما يعني عدم اعتداد السلطات الاستعمارية بمبدأ السيطرة المدنية. وعليه فإن العسكريين الأفارقة قد عرفوا خلال احتكاكهم بالأوروبيين كيف يمارسون السلطة ويتدخلون في قضايا الأمن الداخلي بمجتمعاتهم.

وخلال السنوات الأولى بعد الاستقلال كانت الرؤية السائدة لدى الحكام الأفارقة هي أن تحول الجيوش الإفريقية ولاءها للنظام السياسي الجديد، أي أن المسألة كانت تعني في جوهرها مجرد تغيير الولاء السياسي للعسكر. يتضح ذلك من حديث كوامي نكروما عام 1961 حينما خاطب الأكاديمية العسكرية في أكرا بقوله: "ينبغي عليكم منح الثقة للحكومة وتأييدها دون نقاش أو نقد، فهي تفعل الأصلح للدولة. إنه ليس من واجب الجندي أن يوجه النقد أو يحاول التدخل بأي شكل في الأمور السياسية للدولة. إن عليه أن يترك هذه المهمة للسياسيين، فهم الأقدر عليها. وعليه فإن الحكومة تتوقع منكم في جميع الأحوال أن تكونوا طوع أمرها وتخدموا شعب غانا بكل إخلاص"[1].

Ideological Incursions, 1900-Present. New York: Palgrave, 2001.pp.ix-xx.

(1) Houngnikpo, op.cit, p.60.

وقد عمد كثير من الزعماء الأفارقة بعد الاستقلال إلى التوظيف السياسي للجيوش الوطنية بمعنى استخدامها لتحقيق غايات سياسية مثل قمع المعارضة السياسية وحشد التأييد السياسي للنظام الحاكم. أفضى ذلك إلى حدوث موجة من الانقلابات العسكرية منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي. ففي خلال الفترة من 1966 وحتى 1976 شهدت إفريقيا أكثر من مئة انقلاب عسكري ومحاولة انقلابية. وبحلول عام 1978 كان ما يزيد عن نصف دول القارة يحكم بواسطة العسكريين[1]. بل إن كثيراً من هذه الدول قد خضع للحكم العسكري منذ استقلالها أكثر من فترة خضوعها للحكم المدني.

ولا شك أن هذه العسكرة المبكرة للسياسة الإفريقية تؤكد على حقيقة تاريخية وسياسية مفادها أنه عندما يكون الحكم المدني تنقصه الفعالية ولا ينهض على مؤسسات قوية فإن جهازه الإداري يصبح غير قادر على السيطرة على المؤسسة العسكرية. يعني ذلك أن ضعف أو انهيار السلطة المدنية يمثل المقدمة الضرورية لظهور النمط الانقلابي في العلاقات المدنية العسكرية.

لقد ذهب بعض الكتاب مثل جاكمان وجونسون إلى القول بأن الدول التي حافظت على درجة معقولة من التعددية السياسية وحققت مستوى نسبيًا من التنمية الاقتصادية كانت أقل عرضة للانقلابات العسكرية من غيرها من الدول التي عانت من غياب التعددية السياسية والتنمية الاقتصادية[2].

ومن جهة أخرى ركز بعض الكتاب على العوامل الداخلية ولاسيما دور المؤسسة العسكرية نفسها. يقول ماكبرايد إن الطموح الشخصي والرغبة في الحصول على الغنائم تمثل الدافع الرئيسي لتدخل العسكريين في الحياة السياسية. إننا اذا أعملنا

(1) McGowan, Patrick J. 2003. «African Military Coups D،état, 1956-2001: Trends and Distribution». The Journal of Modern African Studies. 41, no. 3: 339-370.

(2) Jackman, Robert W. (1978). "The Predictability of Coups d'Etat: A Model with African Data." American Political Science Review, Vol. 72, (December), pp. 1262-1275. And 2 Johnson, Thomas H., Slater, Robert O., and McGowan, Pat (1984). "Explaining African Military Coups d'état, 1960-1982." American Political Science Review, Vol. 78, No. 3, pp. 622-640.

الذاكرة واسترجعنا خبرة تنصيب أول رئيس لأوغندة في الرابع من نوفمبر 1963 حيث كانت الأجواء في الجمعية الوطنية مفعمة بالأمل لوجدنا أن التقاليد المرعية بين الحكومة والمعارضة واحترام حرية الحديث تكاد تتطابق مع نموذج ديمقراطية ويستمنستر. لقد بدأت جلسة البرلمان الأوغندي التي تم فيها تنصيب الرئيس وكأنها تحاكي جلسات مجلس العموم البريطاني. بيد أن هذه الأوضاع لم تستمر طويلاً حيث تحولت أوغندة إلى دولة للحزب الواحد ثم سرعان ما وقعت ضحية لأول انقلاب عسكري في يناير عام 1970. وقد تكرر هذا السيناريو في كثير من أنحاء إفريقيا.

وعلى الرغم من تعدد صور وأنماط النظم العسكرية في إفريقيا إلا أنها لم تكن ذات طابع ديمقراطي فضلاً عن أنها أدت إلى تسييس المؤسسة العسكرية بشكل واضح. فقد عمدت كثير من أنظمة الحكم، ولا تزال، إلى التعويل على الجيوش للاحتفاظ بالسلطة أطول فترة ممكنة. ولاشك أن هذا التوظيف السياسي للجيوش أدى إلى إحداث فجوة بينها وبين الشعوب الإفريقية حيث أضحت هذه المؤسسات الوطنية مجرد أدوات يبطش بها الحاكم لتحقيق رغباته ومصالحه وإن تعارض ذلك يقيناً مع الصالح العام. ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي انطلق الربيع الإفريقي مؤذناً ببداية عهد جديد من التغير السياسي الذي اجتاح معظم أرجاء القارة ليقوض دعائم الحكم العسكري والأبوي عموماً. وقد شهد هذا العقد سقوط العديد من النظم العسكرية سواء من خلال ثورات شعبية أو انقلابات مضادة تعهد قادتها بإعادة النظام الديمقراطي. ومع ذلك فقد كان مثل هذا التحول عصياً على التحقق في بعض الدول مثلما هو عليه الحال في السودان تحت حكم البشير.

ويرى جون كلارك أن مرحلة التحول الديمقراطي التي شهدتها إفريقيا منذ بداية التسعينيات يمكن أن تؤسس لإعادة صياغة نموذج العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا وفقاً لأسس ديمقراطية جديدة. ومع ذلك فإن ميراث الانقلابات العسكرية وتسييس الجيوش في مرحلة ما بعد الاستقلال في إفريقيا قد أسهم في خلق ثقافة عامة

يؤمن من خلالها ضباط الجيش بأن تدخلهم في الحياة السياسية يمثل عملا مشروعاً ووطنياً[1].

ويعد الجيش في إفريقيا، على الرغم من كونه المؤسسة الوطنية الأكثر تماسكاً وقدرة على مواجهة أي تهديدات خارجية لأمن وسيادة الدولة، أحد التحديات الكبرى التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في كثير من الدول الإفريقية. ولعل الافتراض الرئيس الذي نؤكد عليه في هذا الكتاب يتمثل في ضرورة انسحاب العسكريين من المشهد السياسي وتبنيهم لنمط الاحتراف المهني السائد في النظم الديمقراطية وذلك من أجل دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي في مجتمعاتهم.

ونظراً لأن دور العسكر في التغيير لا يزال حاسماً في الخبرة الإفريقية فقد اتخذت منظمة الوحدة الأحادية قراراً رادعاً في عام 1999 بهدف معاقبة أي تغيير غير دستوري في البلدان الإفريقية، وهو الإجراء الذي ظل ساريا في ظل الاتحاد الإفريقي. ومع ذلك لم تستطع هذه الإجراءات القانونية منع وقوع الانقلابات في العديد من الدول الإفريقية. ولعل ذلك يطرح إشكالية وتعقيد العلاقات المدنية العسكرية في السياق الإفريقي. إذ لا يمكن التعويل على نظرية واحدة للتعامل مع واقع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في إفريقيا.

لقد تمكنت بضع دول إفريقية من الحفاظ على حيادية المؤسسة العسكرية وعدم تدخلها في الحياة السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك بوتسوانا وموريشوس وجنوب إفريقيا وتونس. ومن الملاحظ أن عددا لا بأس به من الانقلابات الناجحة والمحاولات الانقلابية قد حدثت في عقد الستينيات، أي بعد الاستقلال مباشرة. ولقد تزايد هذا العدد بشكل ملحوظ في أعوام السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. أما أعوام التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في عدد كل من الانقلابات الناجحة والمحاولات

(1) John Frank Clark,The Decline of the African Military Coup, Journal of Democracy,Volume 18, Number 3, July 2007.

الانقلابية الفاشلة، حيث ابتعد نحو نصف دول القارة عن خطر الظاهرة الانقلابية. وربما يعزى ذلك التراجع في النمط البريتوري إلى جملة من العوامل لعل من أبرزها مساندة بعض القوى الأجنبية لبعض نظم الحكم الإفريقية، إلى جانب وقوع بعض الدول ضحية لأعمال العنف السياسي مثل الحرب الأهلية والنزاعات الإقليمية. كما أن بعض الدول الإفريقية استطاعت تبني إجراءات وممارسات تحافظ على شرعية النظام الحاكم وتشجيع العسكريين على الانسحاب من الحياة السياسية.

جدول رقم (1)

عدد الانقلابات العسكرية حسب المنطقة الناجحة والفاشلة

الإقليم	١٩٦٠-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٨٩	١٩٩٠-٢٠١٠
غرب إفريقيا	19	49	36
وسط إفريقيا	8	14	13
شرق إفريقيا	10	26	12
الجنوب الإفريقي	0	10	6
الإجمالي	37	99	67

وثمة علاقة بين الظاهرة الانقلابية ومعدلات نمو الاقتصاد السياسي على المستوى الإقليمي في إفريقيا. وطبقا للجدول رقم 1 فقد شهدت منطقة غرب إفريقيا المؤلفة من (16) دولة أكبر عدد من الانقلابات العسكرية الناجحة والفاشلة. فالمنطقة وحدها استأثرت بنحو (104) انقلابات، أي ما يعادل نحو نصف عدد الانقلابات التي شهدتها إفريقيا بشكل عام. وإذا كانت منطقة وسط إفريقيا قد شهدت نحو (35) انقلاباً فإن هذا العدد قد ارتفع ليصل إلى (48) انقلابا في شرق إفريقيا. ومع ذلك فإن عدد الانقلابات الناجحة التي وقعت في إقليم وسط إفريقيا أكبر نسبياً مقارنة بحالة شرق إفريقيا. ويطرح بعض الكتاب تفسيرا لتصاعد الظاهرة الانقلابية

في كل مـن غرب ووسـط إفريقيـا من خلال نظريـة "العدوى"، حيـث يدفع نجاح الانقلاب في دولة معينة إلى ترجيح كفة حدوث انقلابات أخرى في دولة مجاورة.[1]

ومن الملاحظ أن منطقة الجنوب الإفريقي قد شهدت العدد الأقل من الانقلابات والتـي بلغت نحـو (15) انقلاباً فقط. وربما يرجع ذلـك إلى تمتعها بدرجة عالية من الاسـتقرار السياسي منذ الاسـتقلال، فضلاً عن وجود جنوب إفريقيا كدولة محورية على الصعيد الإقليمي. ولا شك أن القوة الاقتصادية لدولة جنوب إفريقيا وإمكانية تدخلها في الشـئون الداخلية لدول الجوار قد مثلت رادعاً قوياً للسـلوك الانقلابي في المنطقة.

لقـد كانـت الظاهـرة الانقلابيـة في إفريقيـا غير عنيفـة في الأغلب الأعـم مقارنة بحالات الحروب الأهلية والصراعات الممتدة التي شـهدتها بعض الدول الإفريقية. تقول «روث فيرسـت» إذا أردت القيام بانقلاب عسـكري فما عليك إلا " أن تحصل على مفاتيح مسـتودع الأسـلحة، وتتجه خارج الثكنات للسـيطرة على محطة الإذاعة ومكتب البريد والمطار ثم إلقاء القبض على شخص الرئيس، عندئذ تدين لك الدولة كلها"[2].

يمكن الاعتماد على المتغير الأيديولوجي لتفسير العديد من الانقلابات في مرحلة الحرب الباردة. ولقد لجأ بعض القادة العسـكريين ذوي الميول اليسـارية إلى الإطاحة بالنظـم الأوليغاركية من أجل إحداث تغيرات راديكالية في بنية المجتمع والسـلطة. ولعل الانقلاب الذي قام به الكابتن توماس سـانكارا في بوركينا فاسـو عام 1983 يطرح مثالاً واضحاً على ذلك.

ونظراً لاتجاه بعض الدول الإفريقية إلى زيادة الإنفاق العسكري ولا سيما خلال عقد السبعينيات (نحو 6.6 ٪ سنوياً) فقد انتشر الفساد في صفوف الجيش والنظم

(1) Habiba Ben Barka & Mthuli Ncube, Political Fragility in Africa: Are Military Coups D'Etat: a Never-Ending Phenomenon?,AfDB, September 2012 Chief Economist Complex.

(2) First, Ruth. The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup D'état. London: Allen Lane, 1970.

العسكرية الحاكمة، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة التفاوت الطبقي وعدم العدالة في التوزيع. ولعل هذه العوامل جميعها تمثل بيئة حاضنة للنشاط الانقلابي. وقد دفع فشل الحكومات في صياغة وتنفيذ سياسات تنموية حقيقية بعناصر الجيش والمتمردين للإطاحة بالقادة السياسيين من أجل تحقيق مصالح فئوية أو شخصية. وباستثناءات محدودة (مثل حالات الجنرال سوار الذهب في السودان وجيري رولينجز في غانا وأمادو توري في مالي) فإن قادة الانقلابات العسكرية غالباً ما فشلوا في وعودهم بتحقيق الاستقرار السياسي وتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة

وتشير بعض الدراسات المسحية إلى وجود علاقة قوية بين درجة الاستقرار السياسي ووقوع الانقلابات العسكرية. وكلما ازدادت حدة عدم الاستقرار السياسي ولا سيما في ظل النظم التسلطية التي لا تسمح بسياسات التعدد الحزبي كان احتمال حدوث الانقلابات العسكرية كبيرا. ومع ذلك فإن بعض الدول التي تمتعت بتقاليد وممارسات ديمقراطية عانت هي الأخرى من الظاهرة الانقلابية. ولعل المثال الأبرز هنا هو حالة دولة غامبيا التي شهدت أول انقلاب عسكري في تاريخها بعد الاستقلال عام 1994 بعد ثلاثة عقود من سياسات التعددية الحزبية المستقرة.

جدول رقم (2)
تصنيف أسباب الانقلابات العسكرية

م	الفئة	المتغيرات
1	طبيعة الدولة والخصائص المجتمعية	المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
2	خصائص المؤسسة العسكرية	المصالح المؤسسية والديناميات الداخلية.
3	التفاعلات العسكرية مع المجتمع	الأبعاد الاقتصادية والسياسية، الصراعات، الانقسامات الطبقية.
4	ديناميات التفاعلات الإقليمية والدولية	العلاقات الاستعمارية الجديدة- نظرية العدوى.

إن العوامل المفسرة للظاهرة الانقلابية في إفريقيا تتسم بالتعقيد الشديد والتشابك الذي يجعل من المستحيل القبول بالتفسير الأحادي (انظر الجدول رقم

2). فإلى جانب غياب أسس الحكم الصالح وعدم كفاءة مؤسسات الحكم وتفشي الفساد عانت الاقتصادات الإفريقية من مشكلات مزمنة. وعليه فقد أضحت الدولة الإفريقية (الضعيفة والهشة) عرضة لضغوط لا تستطيع مواجهتها من قبل الجيش والمجتمع المدني سواء بسواء. وقد أسهمت تحولات السياسات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وانخفاض التدفقات المالية الأجنبية إلى زيادة حدة الأزمة التي تواجهها الدولة الإفريقية التي وقفت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه شبكات القائد والأتباع التي ترعاها. ولعل ذلك كله أفضى إلى زيادة معدلات البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانهيار البنية التحتية مما أسهم بدوره في تآكل استقرار وشرعية النظام الحاكم. لم يكن مستغربا أن تظهر حركات احتجاجية ومطالبات فئوية عديدة تتحدى هيمنة الدولة في الفضاء العام الأمر الذي فتح الباب مرة أخرى أمام العسكريين للوثوب على سدة السلطة.

ويطرح ويلش ثمانية عوامل مفسرة للانقلابات العسكرية على النحو التالي[1]:

- تراجع مكانة وهيبة التنظيمات والأحزاب السياسية الكبرى وهو ما يجسده ما يلي: أ) الاعتماد على القوة بدلاً من الإقناع لتحقيق الامتثال والطاعة، ب) التوكيد على مبدأ "الإجماع" في مواجهة القوى المعارضة، ج) عدم وجود أي اختيار سياسي فعال.
- الانقسام السياسي: وهو ما يضعف من الحركة الوطنية الواسعة التي أسهمت في رحيل القوى الاستعمارية السابقة.
- ضعف احتمال التدخل الخارجي لكبح جماح الانقلابات العسكرية.
- تأثير نظرية العدوى، حيث إن نجاح الانقلاب في دولة يشجع العسكريين في دول إفريقية أخرى.

(1) Clude Welch "Cincinnatus in Africa: The Prospects for Military Withdrawal from Politics,» in Michael F. Lofchie, ed., the State of the Nations: Constraints on Development in Independent Africa (Berkeley and Los Angeles: University of California Press), 1971, p 219.

- تنامـي العداءات الاجتماعية المحلية ولا سـيما في الدول التي شـهدت سيطرة جماعات الأقلية على السلطة.
- المشـكلات والأزمـات الاقتصاديـة التـي تدفـع الحكومـات لتبنـي سياسات تقشفية يكون تأثيرها سيئا على سكان الحضر.
- تفـشي الفسـاد وعدم الكفـاءة في أجهـزة الدولـة ولا سـيما في أوقات الأزمات الاقتصادية.
- تزايد الوعي في صفوف الجيش لأن لديهم القوة التي تمكنهم من التأثير على إزاحة القادة السياسيين.

ثانيًا: العلاقات المدنية العسكرية: الإشكاليات والأنماط:

لعـل إحـدى الإشـكاليات الكـبرى التـي عالجتهـا أدبيـات العلاقـات المدنيـة العسـكرية وعلم الاجتماع العسـكري تتمثل في ضمانات تحقيق السـيطرة المدنية على العسـكريين. فالسـيطرة المدنية تقوم على أسـاس مجموعة من الأفكار والمؤسسـات والممارسات التي تقيد حركة العسكريين باتجاه أي تدخل محتمل في الشئون السياسية مع توفير الأدوات اللازمة لتمكين النخبة المدنية والسياسـية من ممارسة دور الهيمنة والرقابـة عـلى الشـئون العسـكرية. وطبقـاً لأحد الدارسـين فـإن المعضلـة الكبرى التـي تواجه الأدبيات هي كيفية "تحقيق المواءمة بين وجود مؤسسـة عسـكرية قوية بـما يكفـي لتحقيـق مطالب المدنيـين وبين وجود ولاء عسـكري يكفـي لعدم تجاوز السـلطة المخولة لهم من قبل المدنيين. أي أن التـوازن هنا يكون بين اعتبارات المهنية والاحتراف وبين إعلاء قيم الحيادية وعدم التحزب السياسي[1]".

وكـما أظهرت دراسـة الدكتور أحمد عبد ربـه في الفصل الأول مـن هذا الكتاب فإن دراسـات العلاقات المدنية العسـكرية عموماً تولي أهميـة كبرى للنظر في أمرين

(1) Houngnikpo, Mathurin C. Africa's Militaries: A Missing Link in Democratic Transitions. 2012 and Ngoma, Naison. Op.cit. 98-111.

أساسـين أولهما: درجة استقلال المؤسسـة العسكرية عن السلطة المدنية ومدى تأثير ذلك على مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين. أما الأمر الثاني فهو ميل العسكريين للتدخل في الحياة السياسـية (النمط الانقلابي). ولعل الدراسة المحورية التي قدمها صمويل هنتنغتون بعنوان "الجندي والدولة" تعد مثالا مهماً لسيادة النموذج الليبرالي الغربي على دراسات علم الاجتماع العسكري[1]. يرى هنتنغتون أن العلاقات المدنية العسـكرية تشـكلها ثلاثة متغيرات أساسـية هي: المحدد الوظيفي (تهديد خارجي: مسـتوى عـال أو منخفـض)، والأيديولوجيـة (سـواء كان المجتمع كلـه ليبرالياً أو محافظاً) والبنية الدستورية (سواء كانت النخبة المدنية موحدة كما هو الحال في النظام البرلماني حيث حكم الأغلبية أو كانت منقسمة كما هو الحال عندما تقتسم السلطتين التنفيذية والتشريعية المهام الرقابية).

وعلى أية حال فقد ظهرت دراسـات نقدية عديدة لهذا المنظور الغربي في دراسـة العلاقات المدنية العسـكرية كما شـهدتها الديمقراطية الغربية. فالتقاليد الغربية تولي اهتماماً كبيراً للبعد المؤسـسي في هذه العلاقات، أي تظل القوات المسلحة بعيدة تماماً عضوياً وأيديولوجيا عن المؤسسـات السياسـية، وهو ما يعلي من أهمية الميكانزمات المؤسسية في تحقيق هذا الفصل بين المؤسسات العسكرية والمدنية. بيد أن واقع الحال في البلـدان الإفريقية ودول الجنوب عموما يؤكد على أهمية الأشـكال غير الرسـمية لتحقيـق مبـدأ السـيطرة المدنيـة مثل الـدور الذي يمكـن أن يقوم بـه المجتمع المدني والثقافـة السـائدة في تحديـد المعايير الخاصـة بالعلاقات المدنية العسـكرية في الدولة (وهو ما يطلق عليه منظور الشراكة التعاونية في العلاقات المدنية العسكرية).

ومـن المفيد في هذا السـياق التمييز بـين الرقابة الموضوعية والرقابـة الذاتية على المؤسسـة العسـكرية[2]. فالأشـكال الموضوعيـة للرقابة تشـمل الأدوات الرسـمية

---

(1) Huntington, Samuel P. The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations. Cambridge, Mass: Belknap Press of Harvard University Press, 1981.

(2) ينطـوي مفهـوم الرقابـة الموضوعية عند هنتنغتون على: 1) مسـتوى عال من الاحتراف العسـكري والاعـتراف من قبل ضبـاط الجيش بحدود اختصاصهـم المهني؛ 2) تبعية فعالة مـن الجيش للنخبة السياسـية المدنية الحاكمة والمسـئولة عن اتخاذ القرارات الأساسـية في السياسـة الخارجية والشـئون

والدستورية والقانونية وتمثل ميكانزمات الضبط والرقابة الخارجية على القوات المسلحة كما هو معروف في الدول الديمقراطية الغربية. وتعتمد هذه الأدوات على عوامل موضوعية مثل الشرعية السياسية، ومستوى التنظيم السياسي والمدني الرسمي داخل المجتمع، ودور البرلمان ولجانه المختلفة في تحقيق مبدأ الرقابة على كافة مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية.

ومع ذلك فإنه من أجل ضمان استقرار العلاقات المدنية العسكرية يتم اتخاذ إجراءات ذاتية إضافية. وهذه الإجراءات ليست دستورية أو قانونية وإنما هي نتاج تفاهمات وشراكات متبادلة بين النخب العسكرية والنخب المدنية والسياسية الحاكمة. ولاشك أن هذه الإجراءات قد لا تتوافق مع المبادئ الديمقراطية، وهي تشمل الانتماء الحزبي لقادة الجيش أو سياسة الانتقاء العرقي لضمان الولاء في سلك الضباط، وإعادة صياغة رسالة المؤسسة العسكرية وأهدافها لضمان عدم تدخلها في الحياة السياسية. وثمة أدوات أخرى مثل رقابة تحركات العسكريين من خلال أجهزة استخبارات تابعة للسلطة التنفيذية أو إنشاء قوات عسكرية أو ميليشيات شبه عسكرية لخلق حالة من التوازن مع القوات المسلحة.

ولا يخفى أن أحد عيوب أدوات الرقابة الموضوعية على العسكريين تتمثل في غياب الإرادة السياسية من جانب النخبة الحاكمة. إذ إنه كثيراً ما يعتمد السياسيون على دعم وتأييد الجيش لتحقيق طموحات وغايات سياسية. وهو ما يفسر تردد القادة السياسيين في تطبيق إجراءات الرقابة الموضوعية على العسكريين. ولعل ذلك يفسر أيضاً تدخل القوات المسلحة في الدول الإفريقية التي شهدت استقراراً للعلاقات المدنية العسكرية فترة طويلة من سنوات مرحلة ما بعد الاستقلال،

العسكرية؛ 3) الاعتراف والقبول من قبل القيادة المدنية بالكفاءة المهنية والاستقلالية للجيش، 4) ونتيجة لذلك، تقل فرص التدخل العسكري في السياسة والتدخل السياسي في الجيش إلى أدنى حد ممكن. انظر في ذلك:

Samuel P. Huntington, Reforming Civil-Military Relations, Journal of Democracy 6.4 (1995) 9-17.

ومن أمثلة ذلك زامبيا عام 1997 ونيجيريا خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات وليسوتو عام 1985 وغانا وكوت ديفوار.

إن فهم الواقع الإفريقي والعربي المتغير بعد عملية التحول من نظم التسلطية والاستبداد في إفريقيا بداية تسعينيات القرن الماضي وبعد ثورات الربيع العربي التي بدأت عام 2011 يستلزم إعادة مراجعة أدبيات علم الاجتماع العسكري وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية بما يفضي في نهاية المطاف إلى إيجاد منظور جديد يتوافق مع طبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلدان الربيع العربي والإفريقي.

إننا بحاجة إلى منظور أكثر مرونة وشمولاً بحيث يمكن إعادة فهم معادلة العلاقات المدنية العسكرية بعيداً عن حدية ونمطية الإطار المعرفي الغربي السائد. إذ يمكن أن تشمل العلاقة الأبعاد والأطر غير المؤسسية وغير الرسمية مثل مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك يتم إدخال مؤسسات الأمن والميليشيات شبه العسكرية والمخابرات ضمن دائرة المؤسسة العسكرية. ولعل هذا الإطار الجديد يسمح بالجمع بين أدوات الرقابة الموضوعية والذاتية لتحقيق مبدأ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية ولكن في إطار من الشراكة والتعاون بين القيادات العسكرية وقيادات النخبة السياسية والمدنية.

واستنادا إلى دور ووظيفة المؤسسة العسكرية في المجتمع قام فاينر بالتمييز بين أربعة نماذج للعلاقات المدنية العسكرية[1]. يضم النموذج الأول جميع الحالات التي يمارس فيها العسكريون دورهم المشروع في التأثير على عملية صنع القرار السياسي بحسبانهم جماعة ضغط، حيث إنهم يسعون إلى أهدافهم الجماعية مثل زيادة الميزانية العسكرية. أما النموذج الثاني فإنه يرتبط باستخدام العسكريين وسائل التهديد أو الابتزاز لتحقيق أهدافهم. ويشير النمط الثالث إلى قيامهم باستبدال حكومة مدنية

(1) Samuel finer, the man on the horseback london:pallmall, 1962,p3

بأخرى بسبب فشلها في القيام بالتزاماتها تجاه المؤسسة العسكرية. أما النموذج الرابع والأخير فإنه يشير إلى قيام العسكريين بالتدخل والإطاحة بالحكومة القائمة وتولي الحكم بأنفسهم. على أن صمويل هنتنغتون قد سلك منحنى آخر في التمييز بين أنماط العلاقات المدنية العسكرية استنادا إلى طبيعة الأهداف السياسية لممارسات العسكريين. ففي النموذج الأول يتحدث عن نمط انقلابات القصر وفي الثاني يشير إلى الانقلابات الإصلاحية وفي الثالث يتحدث عن النمط الثوري الراديكالي[1].

من الملاحظ أن العلاقات المدنية العسكرية اتخذت مسارات عدة متمايزة على المستويين الإقليمي والوطني في إفريقيا. فبينما كانت الانقلابات العسكرية أقل انتشارا في منطقة إفريقيا الجنوبية، كما أسلفنا القول، نجد أنها كانت حدثا شائعا في غرب ووسط وشرق إفريقيا. وفي حين شهدت بعض البلدان الإفريقية تكرار الظاهرة الانقلابية، فإن البعض الآخر قد نأى بنفسه عن هذه العدوى الانقلابية تماما. ولعل تفسير ذلك يرجع، ولو جزئيا، إلى نمط مرحلة التحرر الوطني من ربقة الاستعمار. وعلى العموم، كانت الأنظمة التي جاءت إلى السلطة من خلال الكفاح المسلح قادرة على تأسيس أو إعادة تنظيم قواتها المسلحة الوطنية، وبالتالي كانت أكثر نجاحا في فرض السيطرة من تلك التي لم تفعل ذلك. ثانيا، قامت بعض الدول التي حصلت على استقلالها بشكل تفاوضي، مثل تنزانيا وكينيا والسنغال، وبعد التحدي الأولى من قواتها المسلحة، بإعادة تنظيم وإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات المدنية العسكرية، وهو الأمر الذي حافظ على صيغة الحكم المدني بها، أما البعض الآخر، مثل غانا وأوغندا، فإنه لم يتمكن من القيام بذلك. وبالمثل، نجحت بعض الأنظمة العسكرية في تجنب الوقوع في شرك العملية الانقلابية مرة أخرى، في حين وقع البعض الآخر منها في إسار حلقة مفرغة من الانقلابات والانقلابات المضادة.

(1) S. Huntington, changing patterns of military politics, newyork, glencol, 1962, pp32-33.

لعل أحد أبرز الملامح العامة المميزة لنمط العلاقات المدنية العسكرية الإفريقية هو هيمنة النمط البريتوري[1] (الانقلابي). وتتمثل السمات العامة لهذا النمط في الآتي: تمارس المؤسسة العسكرية دوراً سياسياً مباشراً. فالسيطرة على زمام الحكم تصبح مطمع العسكريين. إذ إنه عادة ما يتجه الضباط في هذه الدول إلى النظام السياسي كميدان لتوسيع وتعظيم تأثيرهم. كما يشيع في هذا النمط عدم احترام مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين ومن ثم فإن النخب الحاكمة في هذه الدول ترقب نشاط العسكريين في المجتمع بعين الحذر والخشية. حيث إن هذه النخب تفتقر إلى القوة التي تحول بين العسكريين وبين إزاحتهم من السلطة. فالحكومات هنا هشة وضعيفة، وتصبح في وضع تكون فيه عاجزة عن السيطرة على تكويناتها العسكرية. ولا شك أن هذا الأمر يسهل كثيراً من قيام العسكريين بممارسة دور مباشر في الحياة السياسية. ومن جهة ثالثة يظهر هذا النمط الانقلابي بصفة عامة في الدول ذات المؤسسات السياسية الضعيفة والتي يغيب عنها احترام وسيادة القانون.

أما الدول الإفريقية التي لم تشهد تدخلاً مباشراً للعسكر في الحياة السياسية فإننا نستطيع التمييز بين أربعة أنماط أو نماذج مهمة للعلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا من حيث خيارات السيطرة المدنية كما يبين الجدول رقم 3.

(1) ترجع التسمية هنا إلى خبرة روما القديمة حينما كان الحرس البريتوري Praetorian Guard يتولى حماية مجلس الشيوخ في روما ولكنه بعد ضعف الدولة أصبح يتدخل في الأمور السياسية حتى إنه أصبح يفرض إرادته على عملية اختيار الامبراطور نفسه.

جدول رقم (3)
أنماط الرقابة المدنية

الأنماط / الدولة	خيارات السيطرة المدنية	الاستراتيجيات المتبعة
النمط الأول: بوتسوانا موريشيوس سوازيلاند تنزانيا	شرعية النظام	الحكم الصالح (انتخابات حرة ونزيهة، حكومة مسئولة، احترام حقوق الإنسان). إيمان الجيش بالقيم والمعايير الديمقراطية. سيادة قيم الاحتراف والاستقلال داخل الجيش. ميزانيات عسكرية ضخمة
النمط الثاني: توغو الكميرون السنغال جيبوتي	الضامن الخارجي	وجود قواعد أجنبية. وجود ضباط أجانب في مراكز حيوية. وجود تعاون إقليمي.
النمط الثالث: كينيا زامبيا	خيار المكافآت	استرضاء سلك الضباط الترقيات والتعينات على أسس قبلية وعرقية.
النمط الرابع: النظم الراديكالية السابقة: أنغولا موزمبيق غينيا (قبل 1984)	الاختراق والسيطرة السياسية	وجود مفوضين سياسيين في سلك الضباط. التسييس من خلال التعينات الحكومية. البرلمان يمثل مركز الثقل في مواجهة العسكريين.

المصدر:

N'Diaye, Boubacar. The Challenge of Institutionalizing Civilian Control: Botswana, Ivory Coast, and Kenya in Comparative Perspective. Lanham, Md: Lexington Books, 2001.

النمط الأول: الشرعية السياسية:

يعتمد هذا النمط على انتهاج النظام الحاكم سياسات تحقق له الشرعية السياسية بما يضمن السيطرة على المؤسسة العسكرية ويمنعها من التدخل في الحياة السياسية. وفي هذا النمط من العلاقات المدنية العسكرية المستقرة يسود اعتقاد عام بأنه من الصواب استمرار النخبة المدنية الحاكمة في إدارة شئون البلاد. ولعل من بين أبرز العوامل التي تدعم شرعية النخبة المدنية في هذا النمط غياب الانقسامات العرقية الحادة ووجود قيادة مدنية لديها مقومات الزعامة وفقاً لأسس تقليدية أو حديثة (يمكن الإشارة إلى حالتي بوتسوانا وسوازيلاند). كما أن بعض الزعامات في هذه الدول استطاعت أن تبني جسور التواصل والالتقاء الاجتماعي بين الجماعات المتنافسة وهو ما جنب دولها حدوث صراعات محتملة (تنزانيا مثال واضح).

النمط الثاني: الضامن الخارجي:

إذ يعتمد استقرار نمط العلاقات المدنية العسكرية في هذه الحالة على وجود طرف خارجي مستعد لتقديم العون الخارجي في حالة وجود ما يهدد الاستقرار والأمن الداخلي. وقد طرحت فرنسا دوماً نفسها من خلال وجودها العسكري في العديد من مستعمراتها الإفريقية السابقة على أنها عامل استقرار لحماية الأمن الداخلي والخارجي لهذه الدول.

يعني ذلك أن فرنسا لن تسمح بتغير أنظمة الحكم المدنية بما يضر بمصالحها في دول مثل السنغال وتوجو والكاميرون وجيبوتي. ولا شك أن الوجود الأمريكي والغربي اليوم في القارة الإفريقية بحجة محاربة الإرهاب وإقامة علاقات وثيقة مع قادة الجيوش الإفريقية يمثل متغيرا مهما في تحديد حركة العسكر إزاء السلطة المدنية الحاكمة. وتشير التقارير الأمريكية إلى أن القيادة الإفريقية (أفريكوم) تمتلك العديد من القواعد والمنافذ داخل إفريقيا، كما أنها تقوم بعمليات استخباراتية وترسل قوات خاصة إلى العديد من البلدان الإفريقية. وتخطط وزارة الدفاع الأمريكية

لإرسـال نحو ثلاثـة آلاف جندي للقيام بمهام تدريبية ولوجسـتية في إفريقيا خلال عام 2013.

النمط الثالث: تقديم المكافآت والإغراءات

يعتمـد هذا النمـط على شراء الولاء السـياسي للعسـكريين من خـلال المقايضة بإعطائهـم مزايـا مادية معينة سـواء على المستوى الجماعي أو الفردي. ولا شـك أن هذا الأسلوب يخالف مضمون نمط القائد/ الأتباع الذي يستخدمه النظام السياسي مع النخبة المدنية سـواء في الشرائح التقليدية أو الحديثة. لقد أضحت مسـألة إرضاء العسـكريين وسـد احتياجاتهم الشـخصية والجماعية من خلال المنصـب تمثل تحدياً كبيراً أمام القيادة السياسية المدنية.

وتشـمل هـذه الإغراءات بالإضافـة إلى المرتبات المجزية، الإعفـاءات الجمركية على السـيارات والسلع الترفيهية والسـفر للخارج من أجل حضور دورات تدريبية والتعيين في وظائف الملحقية العسكرية وما إلى ذلك.

النمط الرابع: الاختراق والسيطرة السياسية

لقـد انتهجت بعض النظم الراديكالية التي سـعت إلى إحـداث تغييرات جذرية في بنيـة المجتمع إلى تسـييس الجيـش باعتباره خادما للشـعب. فقد تـم إلغاء الحدود الفاصلـة بين ما هو مدني وما هو عسـكري من خلال تعيين مسـئولين سياسـيين في سـلك الضبـاط، وغلبة الطابع السـياسي عـلى عمليـات التجنيد والترقيـات داخل الجيش. وقد تبنت هذه النظم أيديولوجيات يسارية الطابع مارس ضباط الجيش أو قادة التحرر الوطني دورا كبيرا في صياغتها. ويمكن أن نشير هنا إلى تجارب بوركينا فاسو في ظل حكم توماس سانكارا وأنغولا وموزمبيق.

وعـلى أيـة حال يمكن الحديث عن اسـتراتيجيات سـبع أساسـية تبنتهـا الدول الإفريقية التي شـهدت نمطاً مسـتقراً للعلاقات المدنية العسـكرية ولم تشـهد خلال

مرحلة ما بعد الاستقلال تدخلاً مباشراً للعسكر في الحياة السياسية. وهذه الاستراتيجيات هي:

1. سياسات التجنيد ولا سيما في سلك الضباط. حيث عادة ما يتم اللجوء إلى انتهاج سياسات تفضيلية معينة لاختبار كادر الضباط الجديد من بين جماعات إثنية أو دينية أو إقليمية معينة تكون مؤيدة لنظام الحكم القائم. وعلى الرغم من أن هذه السياسة تفضي إلى إنشاء "جيوش قبلية" الطابع، كما كان العهد في النظام الاستعماري فإن استبعاد العناصر المناوئة والمعارضة للنظام السياسي تسهم كثيراً في تحقيق الاستقرار السياسي وتجنب النمط الانقلابي. ولعل هذه الاستراتيجية تتضح بجلاء في التجربة الكينية حيث حاول الرئيس جومو كينياتا بعد الاستقلال تجنيد مزيد من الكيكويو في سلك الضباط، ولا سيما المواقع القيادية العليا. وعليه فإن أي تحرك جماعي من قبل الجيش يفترض تعاوناً كاملاً بين الضباط الكيكويو وغير الكيكويو، وهو أمر مستبعد في ظل التركيبة الحالية للجيش الكيني. كما أن وجود قوات الخدمة العامة، وهي قوات شبه عسكرية مدربة تدريباً عالياً تمثل عنصر ردع في مواجهة أية محاولات لزعزعة أمن واستقرار النظام الحاكم.

2. إنشاء قوات وفرق خاصة لمراقبة أي تحركات معادية من قبل الجيش أو الشرطة أو القوات الجوية. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك قوات الحرس الجمهوري، وقوات الخدمة العامة، والقوات شبه العسكرية وأجهزة الاستخبارات العامة وما إلى ذلك من الوحدات والقوات التي تستهدف حماية النظام القائم والدفاع عنه. وقد اتضح دور مثل هذه القوات على سبيل المثال في محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها كينيا عام 1982 حينما تصدرت قوات الخدمة العامة للانقلابيين في القوات الجوية الكينية. وقد استطاع عمر بونجو في الجابون تأسيس قوات النخبة الرئاسية من بين صفوف قبائل الباتيك Bateke وتسليحها بأحدث المعدات وذلك من أجل تحقيق التوازن مع القوات العسكرية النظامية.

3. تعيين أفراد من الأسرة الحاكمة في المواقع القيادية بالجيش مثل رئاسة الأركان والمخابرات العامة والحرس الرئاسي، وإذا أخذنا بعين الاعتبار وجود تقارير يومية من أجهزة الاستخبارات السياسية فإن رئيس الدولة يكون على إحاطة تامة بكل ما يحدث داخل المؤسسة العسكرية. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى خبرة بوتسوانا حيث أصبح إيان خاما قائداً للجيش قبل تولية مهام الرئاسة في عام 2009، وهو ابن أول رئيس للبلاد بعد الاستقلال السير سيرتس خاما. وقد شمل هذا التقليد دولاً أخرى مثل أوغندة التي حرص رئيسها يوري موسيفيني أن يلحق ابنه كينروباجا Kainerubaga بالجيش ليتولى مناصب قيادية في فترة زمنية محدودة. وهو ما دفع إلى الاعتقاد بأن أوغندة تسعى إلى توريث الحكم في حالة غياب الرئيس موسيفيني.

4. تعيين بعض العسكريين الأجانب في مواقع قيادية مهمة مثل الاستخبارات العسكرية وقوات الحرس الرئاسي وغيرها من الأجهزة الرقابية التي تعمل على مراقبة تحركت الجيش. وقد ظهر هذا الأسلوب واضحاً في الدول الناطقة بالفرنسية حيث تشير خبرة دول مثل النيجر وإفريقيا الوسطى أنها اعتمدت في فترات معينة من الحكم المدني بها على وجود عسكريين فرنسيين يعملون في المؤسسات العسكرية والرقابية بها. ولعل الجابون في ظل حكم الرئيس الراحل عمر بونجو تطرح مثالاً واضحاً على هذه الاستراتيجية حيث شهدت البلاد وجود مجموعة يعتد بها من المرتزقة الأجانب يتقاضون رواتب عالية ويعملون تحت إمرة الرئيس شخصياً بهدف مراقبة والسيطرة على القوات العسكرية النظامية.

5. الحصول على الدعم الخارجي في حالة وجود أي اضطرابات داخلية تهدد أمن النظام الحاكم. فقد عمدت بعض الدول الفرنكوفونية في إفريقيا إلى الاستعانة بالقوات الفرنسية للدفاع عنها وذلك من خلال توقيع عدد من اتفاقيات التعاون العسكري مع فرنسا. ولعل من أبرز الأمثلة على تلك الدول التي تعتمد على الدعم الفرنسي السنغال والجابون والكاميرون.

6. محاولة إضفاء الطابع الشرعي على النظام الحاكم من خلال تبني سياسات تعددية مثل إجراء انتخابات قائمة على التعدد الحزبي أو الاعتماد على بعض مصادر التأييد التقليدية أو اللجوء إلى استخدام خطاب ذي نزعة وطنية معادية للاستعمار الغربي. وعليه فإن نظرة الجماهير إلى مشروعية النظام الحاكم تعني في ذات الوقت قبول المؤسسة العسكرية بشرعية الحكم المدني.

7. تقديم العديد من الإغراءات والمنافع لأفراد المؤسسة العسكرية مثل منحهم رواتب مرتفعة نسبياً وتوفير العديد من الخدمات والتفضيلات المالية لهم و لعائلاتهم، وهو ما يعني بالتبعية عملية شراء الولاء السياسي وبصفة خاصة من جانب كبار الضباط. وعادة ما يقوم كبار الضباط في الجيش والشرطة بأنشطة اقتصادية متعددة كما أن بعضهم يتقاضى أكثر من أجر واحد وهو ما تغض عنه الحكومات الطرف.

ثالثاً: تحديات السيطرة المدنية على العسكر في المرحلة الانتقالية

على الرغم من أن الربيع الإفريقي قد سبق نظيره العربي بنحو عقدين من الزمان فإن نمط العلاقات المدنية السائدة في إفريقيا بحاجة إلى الإصلاح. إذ لا يزال إبعاد العسكر تماماً عن تعاطي السياسية أمراً بعيد المنال. ويمكن أن نشير إلى بعض الانقلابات العسكرية أو المحاولات الانقلابية في بعض الدول الإفريقية مثلما حدث في إفريقيا الوسطى (مارس 2003) ساوتومي وبرنسيب (يوليو 2003) وغينيا بيساو (سبتمبر 2003)، والانقلاب الذي استمر فترة وجيزة في توجو (فبراير 2005) والانقلابين اللذين وقعا في موريتانيا عامي (2005 و 2008) وانقلاب غينيا في ديسمبر 2008، وانقلاب مدغشقر في مارس 2009، وانقلاب فبراير 2010 في النيجر. وجميع هذه الأمثلة توضح مدى عدم استقرار العلاقات المدنية العسكرية في الواقع الإفريقي المعاصر.

وعليه فإن من غير الحكمة تجاهل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الواقع الإفريقي أو عند عملية التخطيط الاستراتيجي لمسارات التحول الديمقراطي الذي

شهدته دول القارة منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي. إن القضية كما يطرحها العديد من الكتاب والخبراء هي ليست في عدم وجود دور سياسي للعسكر، ولكن القضية تكمن في طبيعة وحدود هذا الدور السياسي. ولذلك لابد من الإقرار بأهمية ومحورية الدور الذي يمكن أن يمارسه العسكر في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا.

وعلى الرغم من تغير النظام الدولي والإقليمي من حيث دعمه لقيم الديمقراطية والليبرالية الجديدة فإن محورية المؤسسة العسكرية ودورها في الحياة السياسية الإفريقية ليست خافية. ولعل ذلك هو ما دفع إلى القول بأن العسكر والقطاعات الأمنية الأخرى تمثل الخطر الأكبر على عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا.

وتظهر خبرة التحول الديمقراطي في إفريقيا أنه في الوقت الذي نجحت فيه الحركات الاحتجاجية والثورية في دك أركان النظم الاستبدادية والعسكرية فإن تطبيق مبدأ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية لا يزال تحدياً كبيراً وهدفاً صعب المنال وربما يعزى ذلك لعدة أمور:

أولها: ضعف القدرات المؤسسية؛ فالسيطرة المدنية الفعالة تستلزم وجود مؤسسات قوية وخبرة في مجال بناء القدرات في القطاع المدني. وإذا نظرنا إلى الواقع الإفريقي من هذا المنظور لوجدنا أن التحدي الأكبر لمبدأ السيطرة المدنية يتمثل في ضعف مؤسسات الحكومة في قطاع الأمن بمعناه العام. فإذا ما علمنا أن مبدأ الرقابة البرلمانية معمول به بشكل أو بآخر في معظم الدساتير الإفريقية فإن ثمة فجوة كبيرة بين النص الدستوري والممارسة العملية. وعادة ما يمارس ممثلو الشعب دوراً محدوداً في مراقبة المؤسسة العسكرية.

ثانيها: عدم وضوح الأدوار والسلطات الدستورية؛ إذ يلاحظ أن أغلب الدساتير الإفريقية قلما تتحدث عن كيفية ممارسة البرلمان لسلطاته ووظائفه. فأغلب التشريعات لا تعبر عن دور مستقل في صياغة السياسة الأمنية والدفاعية وعادة ما تقوم السلطة التنفيذية بهذه المهمة.

ثالثهـا: نقص المـوارد؛ إذ تفتقد معظـم المجالس النيابية للتمويـل الكافي وغياب الدعـم. ولا شـك أن ذلك كله ينعكس عـلى ضعف القدرة على تطوير السياسـات وتقويم الموارد المالية.

رابعها: ضعف أو غياب الروابط المؤسسـية مع القوات المسـلحة وهو ما يترتب عليـه صعوبـة الحصول على المعلومـات. ولا يخفى أن معظم ممثلي الشـعب يفتقرون وجود وسائل مستقلة للحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة العسكرية.

خامسـها: تقاليـد إبقاء أمـور الجيش والأمن في أيدي السـلطة التنفيذية. فكما هو سـائد في الدول الناطقة بالفرنسـية تعتبر قضايـا الأمن بمعناه العـام من اختصاص مؤسسة الرئاسـة. ولعل ذلك يدفع إلى التنافس بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهـو مـا يضفي مزيـداً من التعقيـد على جهود بسـط السـيطرة المدنيـة الكاملة على القوات المسلحة.

وعـلى أيـة حـال بـدأت البرلمانـات الإفريقيـة في التطـور والاسـتفادة مـن المـد الديمقراطـي الـذي تشـهده دول القـارة. وطبقاً لدراسـة مقارنة على تجارب سـت دول إفريقيـة هي غانا وبنين وكينيا والسـنغال وجنوب إفريقيـا وأوغندة فإن بعض هذه الدول اسـتطاعت أن تعزز قدراتها المؤسسـية في مجـال التشريع بحيث أضحت برلماناتهـا قويـة وفعالة في حين أن البعـض الآخر لا يعدو البرلمان فيه مجرد مؤسسـة ورقية لا تقدم ولا تؤخر.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين التحديات الكبرى التي تواجه الحكومات المنتخبة في إفريقيا ما يلي:

- تبرير تدخل العسـكر في الحياة السياسـية بشـكل مباشر تحت دعاوي مختلفـة مثـل فسـاد النظام الحاكـم وسـوء الإدارة وعـدم الكفاءة من جانب السياسيين.
- محاولات إضفاء الشرعية على الحكم العسـكري من خلال الزعم بأن العسكر هم حماة الأمة والمدافعون عن كرامتها واستقلالها.

- شيوع الأيديولوجية العسكرية التي تؤكد على أن العسكر هم الأقدر على الحكم لأنهم الأكثر كفاءة وطهراً وعدم تحيز.
- استئثار المؤسسة العسكرية بنصيب الأسد في الميزانية العامة للدولة.
- تطوير أنماط من العلاقات المدنية العسكرية تحظى فيها المؤسسة العسكرية بالهيمنة والسيطرة.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بما يعطي الانطباع بأن العسكر هم الأقدر على التعامل معها.

رابعا: نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية

وهنا يطرح السؤال حول أسباب عودة السيناريو الانقلابي الذي هيمن على السياسة الإفريقية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. نستطيع الإشارة إلى أربعة عوامل مفسرة مع تحييد العوامل الخارجية.

أولا: تسييس مؤسسة الجيش في مرحلة ما بعد الاستقلال حيث أصبح هو أداة تغيير السلطة وإحداث تحولات كبرى في المجتمع. فعوضا عن تحييد الجيش وإخضاعه لسلطة مدنية تم توظيفه سياسيا للقضاء على المعارضة وتجاوز الدستور. وعليه فقد اكتسب الجيش خبرة طويلة في العمل السياسي داخل القصور وابتعد عن مهامه الرئيسة في حماية الثغور. ولعل ذلك هو ما جعل الجيش إحدى أدوات تغيير السلطة القائمة أو الدفاع عنها.

ثانيا: فشل الحكومات الإفريقية، بما فيها المنتخبة، في التعامل مع المشكلات اليومية للمواطنين. فثمة انفصام بين السياسات الحكومية وواقع ومشكلات الناس الحياتية. ولعل ذلك يذكرنا بمقولة أحد زعماء السوزو في الجنوب الإفريقي: "لدينا مشكلتان: الفئران والحكومة". لم يكن غريبا أن تصفق الجماهير حينما يطيح الجيش بالحكومة رغم قناعتهم بأن جنرالات الجيش لا يختلفون كثيرا من حيث المزايا والمنافع

عن الساسـة المدنيين. وفقا لكلارك (2002) وبراتون وفـان دي وال (1997)،[1] فإن الدول الإفريقية التي تشهد معدلات منخفضة من النمو الاقتصادي مع ارتفاع معدلات التضخم ربما تشـهد تحولا ديمقراطيا ناجحـا لكن من غير المرجح أن يتم تعزيز النظام الديمقراطي بها.

ثالثـا: يعد الأمن القومي في البلدان الإفريقيـة مرتبطا بأمن النظام الحاكم. ولعل ذلك هو ما يجعل قوات الأمن في إفريقيا مصدرا لعدم الأمن بدلا من كونها مصدرا لتحقيـق الأمـن. يجعلنا ذلك أمـام نموذج "حاميهـا حراميها" كما يقولـون بالعامية المصرية. وتشـير الخبرة الإفريقية ، كما ذكرنا، إلى أن أغلب الجيوش نشأت في العصر الاسـتعماري حيث كانت أداة للحفاظ على النظام المسـتبد وحمايتـه، وحتى في حالة الجيوش الوطنية التي يطلق عليها "جيش الشعب" فإنها دخلت غمار السياسة ورأى قادتها أنهم الأجدر على مواجهة التحديات التي تواجهها الدولة.

رابعا: هشاشـة الدولـة ومحدودية الثقافـة الديمقراطية، إذ عادة مـا يلجأ الزعماء السياسـيون إلى المنـاورات السياسـية والتلاعب بالدسـتور من أجل الاسـتمرار في السـلطة فترة أطول. لقد أقام بعض الدارسين علاقة ارتباطية بين انخفاض مستوى الحكم الصالح وفقا لمؤشر محمد إبراهيم [2] (أي الأمن وسـيادة القانون والمشـاركة وحقـوق الإنسـان) وبين ضعـف الأداء الاقتصادي من جهة، وبـين إمكانية وقوع انقلاب أو محاولة انقلاب من جهة أخرى. ولعل ذلك يطرح العديد من التساؤلات: كيـف تنجـح عملية التحول الديمقراطي في تلك البلـدان؟ ما الذي ينبغي القيام به

(1) Clark, John F. (2002). Resource Revenues and Political Development in sub-Saharan Africa: Congo Republic in Perspective. Africa Spectrum, Vol. 37, No. 1, pp. 25-41.and Bratton, Michael and van de Walle, Nicolas (1997). Democratic Experiments in Africa. Cambridge: Cambridge University Press.

(2) مـؤشر محمـد إبراهيـم للحكم الرشـيد في إفريقيا هـو مؤشر مركـب، يجمع بين عدد مـن المؤشرات الأساسـية بطريقـة موحدة لتوفير مقياس إحصائـي لأداء الحكم في جميع البلـدان الإفريقية. وقد تم تصـميم هذا المقياس من خلال أربعة أبعاد شـاملة هي: الأمن وسـيادة القانون، والمشـاركة وحقوق الإنسـان، والفرص الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية.

لتحسين عملية الحكم الرشيد في تلك الدول الضعيفة؟ ما هي العوامل الاقتصادية التي تزيد من خطر الانقلابات العسكرية؟

ويبـدو أن عدم جديـة الضوابط الإقليمية والدولية الخاصـة بدعم الديمقراطية في إفريقيـا جعلهـا لا تمثل رادعا للعسـكر الانقلابيـين. لقد أعلن الاتحـاد الإفريقي والتنظيـمات الإقليميـة المختلفـة مثل الجماعة الإنمائيـة للجنوب الإفريقي (سـادك) وجماعـة شرق إفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غـرب إفريقيا (إيكواس) رفضهم الانقلابات والتغييرات غير الدسـتورية في الحكومـات، ومع ذلك فإن هذا الرفض يفتقـر إلى الحزم والمصداقية. ويبدو أن الانقلابيين يعلمون ذلك جيدا بحيث تصبح المسـألة وكأنها مسألة وقت. وعادة ما يرسخ العسـكر أقدامهم ويعدون بنقل سريع للسـلطة، ثم تأتي الانتخابات الموعودة وكأنها عملية تطهير ثانية يبرز فيها عسـكري بلبـاس مـدني. ألم يكـن كومباوري نفسـه انقلابيـا أطـاح بصديقه الثـوري توماس سـانكارا عـام 1986 في مؤامـرة إقليمية ودوليـة لم تعرف أبعادها بعـد؟ والعجيب أن هـذا الانقـلابي أضحى يلقب بحكيـم إفريقيا ويقوم بدور الوسـيط في النزاعات السياسية في الغرب الإفريقي.

يعنـي ذلك أننا أمام حلقة مفرغة من الانقلابات بأشـكالها المنوعة التي قد يراها البعض خشـنة في حين يراها آخرون ناعمة وربما يطلق عليها بعض ثالث انقلابات ما بعد حداثية طبقا للقناعات السياسـية والأيديولوجية السائدة. إن النتيجة واحدة في جميع حالات تدخل الجيش وهي: موت السياسة.

جدول رقم 4
المبادئ الأساسية للعلاقات المدنية العسكرية وفقا للمنظور الديمقراطي

1	الخضوع للمساءلة من قبل السلطات المدنية وأجهزة الرقابة المستقلة والمجتمع المدني
2	الالتزام بالقانون بما في ذلك قواعد القانون الدولي والدساتير الوطنية
3	الشفافية في إعداد الخطط والميزانيات
4	احترام حقوق الإنسان والثقافة المدنية
5	الخضوع للرقابة السياسية في كل ما يتعلق بالعمليات والإنفاق العسكري
6	دعم السلم والأمن الجماعي
7	الاتصال المستمر بمؤسسات المجتمع المدني
8	الاحتراف

المصدر: Naison Ngoma, op.cit, pp 98-111.

إنه من المهم في إطار عملية تعزيز التحول الديمقراطي إصلاح نمط العلاقات المدنية العسكرية القائم بحيث يقوم على أساس المسئولية المتبادلة بين ثلاثة مكونات أساسية في المجتمع وهي العسكر والنخب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني (انظر جدول رقم 4). ولا شك أن هذا الإصلاح لابد وأن يعتمد على الحوار والتوافق والالتزام بالقيم والغايات المشتركة. ويفترض هذا النمط الجديد تحديد أدوار ووظائف كل طرف من أطراف هذه المعادلة الثلاثية.

أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية فعليها التحلي ضمن أشياء أخرى بما يلي:

- أن تكون منظمة ومنضبطة ومؤهلة تدريباً وعتاداً بحيث تمارس دورها التقليدي في حماية ثغور الوطن وحفظ الأمن وتحقيق السلم.
- أن تكون على أهبة الاستعداد للمشاركة في أعمال حفظ السلام والإغاثة وتقديم العون في حالة وقوع كوارث طبيعية أو بشرية.

- أن تتسم بالحفاظ على أسرار الدولة والتعاون مع السلطات المدنية المعنية واحترام القانون.
- أن تتمتع بالمهنية في الأداء وبالخضوع للسيطرة المدنية.

بالنسبة للقادة المدنيين عليهم القيام بما يأتي:

- تشكيل حكومة مدنية فعالة تعلي من قيم المسئولية والشفافية.
- الالتزام بأحكام القانون والحفاظ على استقلال السلطة القضائية.
- تشجيع الحوار والمشاركة المجتمعية.
- تجنب التدخل في الأمور العسكرية أو استخدام العسكر لتحقيق مصالح ذاتية.

بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني فإن عليها القيام بما يلي:

- الانخراط في المشاركة السياسية الفعالة والهادفة.
- الالتزام بقواعد المهنية والاحتراف في وسائل الإعلام.
- التوكيد على قيم المدنية.
- الالتزام بأحكام القانون.

ولا يخفى أن هذه السيطرة المدنية والعمل على دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية ما هي إلا جزء لا يتجزأ من عملية أوسع نطاقا تستهدف إصلاح القطاع الأمني بشكل عام في الدولة. وطبقاً لأحد الخبراء فإن عملية الإصلاح الأمنية تلك ترمي إلى:

- إعادة تعريف مقاييس العلاقات المدنية العسكرية من أجل زيادة مقدرة القادة المدنيين على إخضاع العسكر للسيطرة المدنية.
- استعادة روح الفريق والتضامن داخل القوات المسلحة.

- تعزيز قيمة الاحتراف العسكري.
- العمل على التخلص من ميل العسكر للتدخل في الحياة السياسية.
- إنشاء مؤسسة عسكرية جديدة تتوافق مع قيم الديمقراطية.
- حماية العسكريين من مخاطر التنافس السياسي والمناورات التي تستهدف الاستحواذ على السلطة السياسية.
- التخلص من تقاليد الهيمنة الطائفية أو الأيديولوجية على القوات المسلحة.
- خفض الميزانية العسكرية بهدف توفير الموارد اللازمة لجهود التنمية الشاملة.
- إعادة صياغة العلاقات المدنية العسكرية بهدف وضع حد لإساءة استخدام العسكر لقوتهم في مواجهة النخب المدنية.

وعلى أية حال فإن أدوار ووظائف المؤسسة العسكرية الجديدة في الدول التي تشهد تحولاً ديمقراطيا ومنها بلدان الربيع العربي ينبغي النص والتوكيد عليها في الدستور. إذ ينبغي أن يخضع عمل العسكريين لقواعد وإجراءات ديمقراطية واضحة. فالمساءلة والرقابة لا تتوقف عند المستوى البرلماني وإنما ينبغي أن تشارك الجماهير في صياغة السياسات الأمنية الوطنية[1]. إن عصر الثورات العربية والإفريقية يعني أن الهيمنة المدنية على العسكر تتجاوز مسألة السيطرة. فثمة رقابة تمارسها أطراف المجتمع سواء أكانت برلمانية أو مؤسسات المجتمع المدني أو سلطة تنفيذية على المؤسسة العسكرية.

(1) Williams, Rocklyn, Towards the Creation of an African Civil military Relations Tradition. African Journal of Political science,3: 1,1998, 20–41.and Nathan, Laurie.,The New Partnership. Stabilising Civil-Military Relations in Africa, Centre for Conflict Resolution, University of Cape Town, South Africa, 1996.

إن التحولات السياسية الفارقة التي شهدتها القارة الإفريقية منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي قد أثرت على طبيعة العلاقات المدنية العسكرية السائدة. وقد استطاعت بعض الدول إصلاح هذه العلاقات وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها من خلال الأخذ بمبدأ السيطرة المدنية والتوكيد على حيادية ومهنية العسكريين. على أن هذه الجهود الإصلاحية قد انطلقت من إطار معرفي جديد يخرج من إسار النموذج المعرفي الغربي السائد. إذ أضحت معادلة العلاقات المدنية العسكرية الجديدة تشمل مؤسسات غير رسمية وتنظيمات المجتمع المدني بشكل عام.

إن أحد الجوانب التي تستحق النظر والتأمل عند صياغة منظور ديمقراطي جديد للعلاقات المدنية العسكرية العربية يتمثل في الوقوف عند دور التنظيمات شبه العسكرية العربية وما هو على شاكلتها ولا سيما في مرحلة ما بعد الثورات العربية. فمن المعروف أن هناك ندرة واضحة في الدراسات المتعلقة بقطاع الأمن العربي ودوره الاجتماعي والسياسي في إطار نظم الحكم القائمة. صحيح أن الفترة الماضية شهدت تطوراً ملحوظاً في دراسات الاجتماع العسكري والعلاقات المدنية العسكرية إلا أن ما يقابلها في القطاع الأمني لا يزال محدودا للغاية. وعليه فإن ثمة تساؤلات مهمة من قبيل: ما طبيعة ومدى التفاعل بين القطاع الأمني والقطاع العسكري أو غيره من مؤسسات الدولة الأخرى؟وكذلك ما طبيعة دور ووظيفة القطاع الأمني وعلاقته بالمؤسسة الرئاسية أو المؤسسة الملكية؟

ولاشك أن الإجابة على مثل تلك التساؤلات سوف تساعدنا على فهم أفضل لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية.

وعلى صعيد آخر ينبغي النظر كذلك إلى مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين وإضفاء الطابع المؤسسي عليه باعتباره أولوية كبرى في إدارة مرحلة التحول الديمقراطي العربي. ولتحقيق ذلك الهدف لابد من إنشاء آلية مناسبة للرقابة المدنية على ميزانية الجيش وأنشطته الاقتصادية المختلفة. لقد كان تحديد مفهوم الأمن القومي قاصراً على مؤسسة الرئاسة والقيادة العسكرية العليا وهو الأمر الذي وقف

مانعاً أمام تطبيق مبدأ الرقابة والمساءلة بالنسبة للعسكريين. ولتعظيم الاستفادة من بعض الخبرات الإفريقية يتعين إعادة تحديد المهام والأدوار الخاصة بالمؤسسة العسكرية في عملية الهندسة الدستورية والقانونية الجديدة التي تشهدها دول الربيع العربي وذلك بغية وضع الضوابط والمعايير التي تمنع إساءة استخدام القوة العسكرية أو تسييسها من خلال استخدامها لقمع المظاهرات والاحتجاجات السلمية.

إن رسالة ودور المؤسسات العسكرية الجديدة ينبغي تحديدها وإقرارها في الدستور. فاستخدام القوة العسكرية تحدده معايير وإجراءات ديمقراطية واضحة ومستقرة. كما أن الرقابة المدنية لا تتوقف عند مستوى اللجان البرلمانية وإنما ينبغي أن يمارس المجتمع المدني دوره في تحديد سياسات وأولويات الأمن القومي. ولا شك أن فجر الثورات العربية يفرض أن تتجاوز السيادة المدنية على العسكريين مسألة الرقابة والمراقبة[1]. وهكذا تصبح العلاقة في شكلها الجديد رقابة شعبية عامة وأخرى برلمانية على المؤسسة العسكرية.

خاتمة

هل ثمة علاقة بين التحول الديمقراطي واحتمالات تدخل العسكريين في السياسة في إفريقيا؟ سؤال مهم تطرحه تجارب الكثير من البلدان الإفريقية التي شهدت درجة أو أخرى من الانتقال الديمقراطي منذ ربيع إفريقيا في بداية التسعينيات أو مع ربيع العرب أوائل عام 2011. لقد خلصت دراسة كل من ستافان ولندبرج وكلارك إلى القول بأن التحول الديمقراطي يؤدي إلى الحد من التدخلات العسكرية في السياسة، حيث إن معظم الأدلة التي تؤكدها التجارب الإفريقية تدعم هذه الأطروحة. يبدو أن الشرعية الانتخابية المكتسبة من إرادة الجماهير تجعل الأنظمة الديمقراطية أقل عرضة للتدخل العسكري مقارنة بحالة النظم غير الديمقراطية [2]. وعلاوة على

(1) Frazer, J. Conceptualizing Civil-Military Relations During Democratic Transition, Africa Today, 42(1-2),(1995),pp 39-48.

(2) Lindberg, Staffan I. and Clark, John F. (2008) ‹Does Democratization Reduce the Risk of Military Interventions in Politics in Africa?›, Democratization, 15:1, 86 – 105.

ذلك، فإن التدخل العسكري يبدو أكثر احتمالا في بداية التجربة الديمقراطية، حينما تكون الشرعية الجديدة في طور التأسيس. وهنا يمكن الإشارة إلى حالات بنين وموريتانيا وبوروندي. ومع ذلك، فإن الخبرة التاريخية لبعض الدول الإفريقية مثل ساوتومي وغامبيا تبين أن الشرعية الديمقراطية ليست كافية لوحدها لحماية الدول من التدخل العسكري.

إن التحدي الرئيس الذي يواجه عمليات بناء الدولة المدنية في إفريقيا يتمثل في كيفية التعامل مع أحد المتنافسين الرئيسين على السلطة السياسية وهو الجيش. فإذا لم يتم تحويل الجيش في عملية التحول الديمقراطي، فإنه سيكون من الصعب تأسيس مجتمع مدني قوي وفعال، لأن بعض الجهات الفاعلة لديها مكنة الاستخدام المفرط للقوة. وإذا كانت بعض الأطراف تؤمن بعقلية المباراة الصفرية بحيث يحصل الفائز على كل شيء من خلال لغة البنادق يصبح التحول الديمقراطي والحالة هذه في مهب الرياح. ومع ذلك تظل المشكلة مع كل الجيوش في جميع أنحاء العالم، وليس فقط إفريقيا، في كيفية تحقيق السيطرة المدنية عليها وليس مجرد امتلاكهم القوة المشروعة في المجتمع.

ولاشك أن تزايد مشاركة الجيوش الإفريقية في بعثات حفظ السلام داخل إفريقيا وخارجها يفرض عليها ضرورة إعادة تعريف رسالتها بما يؤكد قيم الاحتراف والرقابة المدنية. وكما أشار الفصل الأول من هذا الكتاب فإن نموذج التوافق يصلح كأساس لإصلاح العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا حيث يمارس المواطن نفسه دورا مهما في إبعاد شبح السيناريو الانقلابي عن المشهد السياسي.

الفصل الثالث: العلاقات المدنية العسكرية في جمهورية جنوب إفـريقيا

محمد عاشور(*)

مقـدمــة

منذ انضمامها إلى المجتمع الدولي كدولة ديمقراطية في عام 1994م - بعد نضال طويل من أجل الحرية- شهدت جنوب إفريقيا تحولا أساسيا من دولة فصل عنصري منغلقة معزولة؛ إلى فاعل رئيس على الساحة الإقليمية والدولية. وقد طالت جهود التحول والتغيير، المؤسسات العسكرية والأمنية في جمهورية جنوب إفريقيا من أجل تحويلها من مؤسسات للدفاع عن حقبة الفصل العنصري العسكري إلى مؤسسات وطنية جامعة، وممثلة لأطياف المجتمع؛ عبر التركيز على دمج قوات النظام العنصري وحلفائه من ناحية، وقوات الجماعات المناوئة له من ناحية أخرى، في إطار قوة وطنية. وإعمال قواعد الشفافية في المؤسسة العسكرية وخضوعها لمساءلة السلطة المدنية، اتساقا مع قواعد الدستور والقانون الدولي. وتعنى هذه الورقة بدراسة طبيعة العلاقة المدنية العسكرية في جمهورية جنوب إفريقيا، وأثر تلك العلاقة على مسار التحول الديمقراطي في البلاد ومستقبله. وذلك من خلال تتبع نشأة الجيش في جمهورية جنوب إفريقيا وتطورات عقيدته القتالية، ومكوناته البشرية، ودور المؤسسة العسكرية وموقعها في العملية السياسية في البلاد، وصولا إلى دور الجيش

(*) الأستاذ بمعهد الدراسات الإفريقية- جامعة القاهرة.

والمؤسسة الأمنية في مرحلة ما بعد الفصل العنصري، ومستقبل العلاقات المدنية العسكرية في البلاد.

أولاً: مراحل تطور الجيش بعد قيام الاتحاد 1910

يؤرخ لبدايات تأسيس جيش جنوب إفريقيا بالأول من يوليو عام 1912م وهو تاريخ صدور القانون رقم 13 لسنة 1912م الخاص بقوات دفاع الاتحاد[1]. ففي أعقاب حرب البوير[2] الثانية (1899م – 1902م)، ورغم مرارات القتل والدمار المتبادل بين الأفريكانر والبريطانيين، إلا أنه إدراكا للمخاطر المشتركة ممثلة في جماعات البانتو وسكان البلاد الأصليين[3]، وبعد مفاوضات شاقة طالت جوانب عدة سياسية واقتصادية وثقافية....، توصلت المستعمرات الأربع (الترانسفال، وأورانج الحرة) المنهزمتان والتابعتان للأفريكانر، و(الناتال، والكيب) البريطانيتان إلى اتفاق لدمج قواتها العسكرية والبوليسية في إطار الاتحاد فيما بينها الذي أعلن في 31 مايو 1910م، والذي استند فيه دور ومهام القوات العسكرية والبوليسية بصورة كبيرة على تراث الممارسات العسكرية والبوليسية المتوارثة منذ عهود

---

(1) Joseph P. Smaldone, "national security"., in Rita M. Byrnes, ed., South Africa: a country study., Federal Research Division: Library of Congress, 3rd edition, 1997. P334

(2) شهدت علاقات الأفريكانر (البوير) والبريطانيين العديد من المواجهات والمناوشات بهدف السيطرة على أقاليم جنوب إفريقيا على أن أشهر وأشد تلك المواجهات ما عرف بحرب البوير الأولى (1880 – 1881م)، وقد نشبت بسبب ضم بريطانيا إقليم الترنسفال «البويري» إلى مستعمراتها؛ في مسعى منها لتوحيد مقاطعات المنطقة وأقاليمها لإدارتها، وقد أسفرت هزيمة البريطانيين في تلك الحرب الأولى عن استقلال مستعمرتي البوير (الترانسفال وأورانج الحرة) تحت حكم البوير. أما حرب البوير الثانية (1889 – 1902)، فقد نشبت في أعقاب اكتشاف الذهب وثروات معدنية أخرى بمنطقة الترانسفال ولرغبة بريطانيا في الثأر لهزيمتها في الحرب الأولى، وفيها استطاعت بريطانيا هزيمة قوات البوير وضم مستعمرتي الترانسفال والأورانج لإدارتها، مع وعد بمنح البوير حكما ذاتيا.

(3) حول تلك المخاوف وآثارها فيما يتصل بتشكيل قوات دفاع جنوب إفريقيا والموقف من تجنيد السود والملونين انظر:
Kennth W. Grandy, Soldiers Without Politics: The Use Of Blacks In The South African Armed Forces., Berkeley California University Press, 1983, pp 45:48

الاستيطان الأول في القرن السابع عشر[1]، علاوة على ما اكتسبته القوات من خبرات بفضل مشاركاتها في مهام قتالية خارجية[2]. وقد مثلت مرحلة الاندماج بين قوات المستعمرات الأربع والتي نظمها القانون 13 لسنة 1912م؛ أولى مراحل ثلاثة تحولات جوهرية شهدها جيش جمهورية جنوب إفريقيا عبر تاريخه.

وتجدر الإشارة، إلى أنه بمقتضى المادة السابعة من القانون 13 لسنة 1912 لقوات دفاع الاتحاد؛ فإن الأفراد الذين صُنّفوا على أنهم غير بيض «سود - هنود - ملونون» لم يسمح لهم بالمشاركة في الحرب كمقاتلين. حيث أكدت بنود القانون المذكور صراحة، على أن الأفراد ذوي الأصول الأوروبية هم فقط المسموح لهم بالدفاع عن البلاد في حالة الحرب[3].

التحول الثاني كان في أعقاب انتخابات عام 1948، ووصول الحزب الوطني ذي الأغلبية الأفريكانرية إلى سدة الحكم في جنوب إفريقيا؛ فانطلاقا من الرؤية الأفريكانرية الخاصة والتي تركز بالأساس على التاريخ السياسي لمسيرة القومية الأفريكانرية وفي إطار سعي الأفريكانر للاستقلال عن النفوذ البريطاني، والاتجاه إلى إنشاء هياكل «جنوب إفريقيا» مستقلة، تمت إعادة تشكيل قوات دفاع الاتحاد **UDF** تحت مسمى قوات دفاع جنوب إفريقيا **SANDF** لتكون أكثر التزاما بمصالح وأمن "جنوب إفريقيا" منها بالمشاركة في حروب الامبراطورية البريطانية ومصالحها كما هو الحال قبل وصول الأفريكانر إلى السلطة[4].

---

(1) **Andries Marius Fokknes, The Role And Application Of The Union Defence Force In The Suppression Of The Internal Unrest 1912-1945, Thesis Presented In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Military Science (Military History) At The Military Academy, Saldanha, Faculty Of Military Science, Stellenbosch University, 2006, Pp 10:11**

(2) شاركت قوة دفاع جنوب إفريقيا في كل من الأولى والحرب العالمية الثانية وفي النزاع الكوري.
Ibid., p.xi

(3) لم يحُل ذلك دون إنشاء فرقة عمال من مواطني جنوب إفريقيا الأصليين في سبتمبر 1916؛ الأمر الذي سمح لأول مرة بتسليح محدود لبعض المجندين السود، لأغراض شبه عسكرية؛ حول مبررات تجنيد السود، انظر: **Kennth W. Grandyop.cit, pp. 85:86 & pp 137:146.**

(4) **Joseph P. Smaldone, "national security"., in Rita M. Byrnes, ed., South Africa: a country study., Federal Research Division: Library of Congress, 3rd edition, 1997. Pp 335: 336.**

التحول الثالث، وربما الأخطر في تاريخ المؤسسة العسكرية في جنوب إفريقيا- وشهده النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، في أعقاب انتخابات 1994م والانتقال من الحكم العنصري إلى حكم الأغلبية، وتشكيل قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقياSANDF كبديل لقوات دفاع جنوب إفريقيا، حيث شهدت تلك المرحلة دمج ما لا يقل عن ثمانية نظم وتشكيلات عسكرية وشبه عسكرية في الفترة من 27 أبريل 1994 حتى نهاية 1997م[1]. في مقدمتها قوات دفاع جنوب إفريقيا، وقوات رمح الأمة الذراع العسكري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي. أما البقية فقد كانت قوات دفاع ترانسكاي، وقوات دفاع بوفوتاتسوانا، وقوات دفاع فندا، وقوات دفاع سيسكي. وهي الوحدات والتشكيلات العسكرية لما كان يُعرف بـ (الدول أو الأوطان المستقلة). يضاف إلى ذلك جيش تحرير شعب آزانيا، الجناح شبه العسكري لمؤتمر عموم إفريقيا. والذي تم دمجه في عام 1997. الذي شهد أيضا ضم قوات كوازولو للحماية الذاتية الجناح شبه العسكري لحركة «إنكاثا».

---

(1) Len Le Roux, "The Post-apartheid South African military: transforming with the nation".. in Martin Rupia, Evolution and Revolutions: A contemporary history of Militaries in Southern Africa, Pretoria: institute for security studies, 2005, pp242:250.

جدول 1

الجماعات المشكلة لجيش الدفاع الوطني لجمهورية جنوب إفريقيا عام 1998م

القوة	عدد القوات لكل جماعة عام 1998
قوة دفاع جنوب إفريقيا (SADF)	57053
قوات رمح الأمة (MK)	11738
قوات تحرير شعب آزانيا (APLA)	3713
قوات المعازل المستقلة (TBVC)	7243
قوات الحماية للذاتية للكوازولو (KZSPF)	1788
قوات الجيش الوطني لجنوب إفريقيا (SANDF) (الأفراد الذين التحقوا بعد 27 أبريل 1994)	10600
الإجمالي	93324

المصدر:

Len Le Roux, "The Post-apartheid South African military: transforming with the nation". in Martin Rupia, Evolution and Revolutions: A contemporary history of Militaries in Southern Africa, Pretoria: Institute for Security Studies, 2005, p 243.

ومرجع اعتبار التحول الأخير هو الأخطر في تاريخ العسكرية الجنوب إفريقية؛ أن التحولين الآخرين قد حدثا في إطار من هيمنة الجماعة البيضاء وعقيدة قتالية جوهرها التحديات الداخلية؛ ممثلة في تأمين مصالح الجماعة البيضاء بفرعيها (الأفريكانر، ومتحدثي الإنجليزية)، وحلفائهم من الجماعات الأخرى بدرجة ثانوية- في مواجهة طموحات أبناء الجماعة السوداء ومساعي تنظيماتهم السياسية والعسكرية لتقويض ذلك النظام العنصري الأمر الذي منح الدور الداخلي لقوات الجيش والأمن بصفة عامة أولوية قصوى وخولها دورًا رئيسًا في تسيير أمور البلاد. في المقابل فإنه مع وصول الأغلبية السوداء إلى السلطة عام 1994م، جاء في جانب منه نتاج حقيقة أنه لم تعد العقيدة القتالية سالفة الذكر لجيش جنوب إفريقيا مناسبة

للعهد الجديد، وبالمثل لم تعد العقيدة القتالية لجماعات الكفاح المسلح، والقائمة بالأساس على مناهضة الحكم العنصري صالحة بدورها. الأمر الذي ألقى بظلال كثيفة تتعلق بكيفية إحداث قطيعة جذرية مع الماضي، وإخضاع القوات المسلحة للسلطة المدنية المعترف بها؛ لتكون جزءا لا يتجزأ من مجتمع جنوب إفريقيا، وتحويلها من مؤسسة قائمة على أساس الامتياز العنصري إلى الأخذ بمعيار الجدارة[1]. وهو ما سيتم تناوله في النقاط التالية.

ثانياً: البنية الاجتماعية لجيش جنوب إفريقيا

سلفت الإشارة إلى محدودية تمثيل غير البيض (وبخاصة أبناء الجماعة السوداء) في المؤسسات العسكرية والأمنية لاتحاد جنوب إفريقيا. وقد استمر هذا الدور المحدود للسود في قوات جمهورية جنوب إفريقيا حتى عام 1974، حينما أعلن رئيس أركان الجيش السماح للمتطوعين السود بحمل السلاح والحصول على رواتب عادلة، وهو الأمر الذي لاقى انتقادات شديدة من اليمين الأبيض وأثار جدلا كبيرا في المجتمع ما بين المؤيدين والمعارضين للقرار[2].

وقد كان الدافع الأساسي لقبول السود في صفوف الجنود هو الحاجة الماسة للعمالة الرخيصة في المهام غير القتالية، والتي بلغت ذروتها في منتصف السبعينيات مع نشوب الحروب الحدودية لجمهورية جنوب إفريقيا مع بعض دول الجوار[3]، الأمر الذي دفع القائمين على المؤسسة العسكرية إلى تجنيد الأفراد من غير البيض في صفوف القوات المسلحة من خلال حملات تعبئة وتجنيد اتخذت مسارًا تمييزيًّا، حيث

(1) Francois Vreÿ, Paradigm Shifts, South African Defence Policy And The South African National Defence Force: From Here To Where?. Scientia Militaria - South African Journal of Military Studies, [S.l.], v. 32, n. 2, feb. 2012. ISSN 2224-0020. Available at: <http://scientiamilitaria.journals.ac.za/pub/article/view/130>. Date accessed: 05 May. 2015. doi:http://dx.doi.org/10.5787/32-2-130 Pp. 98:99.
Rocklyn Mark Williams," South Africa's new defence force: progress and prospects, CSIS Africa Notes, Washington: the center for strategic and international studies, no. 170, March, 1995, pp 1-10.

(2) Kennth W. Grandy, op.cit, pp 118:133.

(3) Idem.

تم تجنيد الآسيويين والملونين في القوات البحرية، في حين تركز تجنيد السود في إطار القوات البرية، حيث لم يسمح للسود بالانضمام للقوات البحرية إلا في عام 1991 عندما سمح لأحد عشر فردًا أسود بالانضمام للقوات البحرية[1].

وعلى الرغم من محاولات توسيع قاعدة التمثيل داخل جيش جنوب إفريقيا، استمر العمل متأثرًا بسياسة التفرقة العنصرية التي كانت تفرض انتقائية صارمة ضد السود الراغبين في الالتحاق بالعمل الدائم في صفوف جيش الاتحاد، الذي أصبح يعرف بجيش دفاع جنوب إفريقيا منذ عام 1957؛ حيث لم يكن لدى صانعي السياسة العسكرية رغبة حقيقية في تسليح السود خوفًا من تقويض التوازن القائم الذي تم تصميمه لضمان بقاء السود تحت السيطرة. وفيما يلي بيان لحجم ونسبة الإثنيات المختلفة في إطار أفرع الأسلحة، وكذا بيان لحجم تمثيل كل فئة في الرتب والمناصب العليا بالمؤسسة العسكرية وأفرعها المختلفة في أعقاب عملية التحول.

جدول رقم 2

إجمالي القوات العاملة لفترة طويلة حسب بيانات 15 فبراير 1996

النوع وحجم التمثيل	الإجمالي	
	العدد	النسبة ٪
أبيض	22310	47.84
آسيوي	595	1.28
ملون	3650	7.83
أسود	20079	43.06

المصدر: محمد عاشور، قنبلة الإثنية ومستقبل أكبر قوة عسكرية إفريقية

At: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/85630-2001-01-24%2000-00-00.html.

(1) محمد عاشور، «قنبلة الإثنية ومستقبل أكبر قوة عسكرية إفريقية» على الرابط التالي: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/85630-2001-01-24%2000-00-00.html

جدول رقم 3
شاغلو المناصب الرئيسة في أفرع القوة العاملة في جمهورية جنوب إفريقيا
حسب بيانات أكتوبر 1996

الرتبة/ السلاح	القوات البرية				القوات الجوية			
	أبيض	آسيوي	ملون	أسود	أبيض	آسيوي	ملون	أسود
فريق	5	–	–	2	1	–	–	–
لواء	24	–	–	6	9	–	–	–
عميد	61	–	1	23	44	–	–	–
عقيد	384	–	2	50	184	–	–	1
مقدم	886	–	22	104	390	–	–	11
رائد	617	–	42	311	466	–	4	18
نقيب	698	2	91	27	86	–	5	7

الرتبة/ السلاح	القوات البحرية				سلاح الخدمات			
	أبيض	آسيوي	ملون	أسود	أبيض	آسيوي	ملون	أسود
فريق	2	–	–	–	1	–	–	–
لواء	3	–	–	–	3	–	–	1
عميد	18	–	–	–	16	–		3
عقيد	81	–	–	–	68	–	–	6
مقدم	170	4	3	2	218	2	–	20
رائد	106	3	4	4	400	4	–	69
نقيب	82	5	5	3	619	8	35	200

المصدر: محمد عاشور، قنبلة الإثنية ومستقبل أكبر قوة عسكرية إفريقية

At: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/85630-2001-01-24%2000-00-00.html.

وكما يتبين من البيانات الواردة في الجدولين (3-4) أنه على الرغم من الفترة الطويلة التي خدم فيها الملونون والآسيويون «الهنود» في قوات الدفاع بجمهورية جنوب إفريقيا، فإن نسبتهم في هذا الصدد ظلت ضئيلة، كما أن نسبتهم في الرتب العليا كانت غير ممثلة لنسبتهم في الواقع. ذلك أنه حتى الأول من أكتوبر 1996 لم تتعدّ أعلى رتبة للآسيويين في سلاح البحرية رتبة مقدم بحري، ولم يصل إلى هذه الرتبة سوى أربعة أفراد فقط. أما الملونون، فإنه حتى الأول من مارس 1996 لم يصل أحد إلى رتبة عقيد؛ الأمر الذي يزيد من تراجع شرعية قوات الدفاع وعدم تمثيلها لشعب جمهورية جنوب إفريقيا. كما يتضح التحيز الواضح للجماعة البيضاء فيما يتصل بالرتب العليا بالقوات المسلحة.

ويؤكد الجدول رقم (3) ذلك التحيز، حيث يوضح التباين ما بين الجماعات المختلفة ونسبة تمثيل كل منها داخل القوات العاملة. ويكشف الجدول أيضًا عن التباين الصارخ الذي كان قائما في المجتمع الجنوب إفريقي بين تمثيل الجماعات الإثنية داخل المؤسسة العسكرية، مقارنة بحجم تمثيلهم في المجتمع، فنسبة البيض في مجتمع جمهورية جنوب إفريقيا لم تكن تتجاوز 13 ٪ من إجمالي السكان، في حين كانت نسبة السود نحو 75 ٪. أما الملونون فتشير التقديرات إلى أنهم يمثلون نحو 9 ٪ من إجمالي عدد السكان، وأخيرًا تبلغ نسبة الآسيويين "الهنود" نحو 3 ٪ من السكان. وبالمقارنة بين نسب التمثيل في المؤسسة العسكرية ونسب التمثيل الإثني في الواقع نجد تحيزًا صريحًا للجماعة البيضاء على حساب الجماعات والفئات الأخرى. وهو ما اعتبره البعض أحد المصادر المحتملة للتوتر داخل المؤسسة العسكرية، ومن ثَم داخل المجتمع ككل. ومثل تحديا رئيسا لنظام الحكم في مرحلة ما بعد الحكم العنصري. على نحو ما سيتم تناوله تاليا عند تناول التحديات الناجمة عن الميراث العنصري في المؤسسات العسكرية والمسلحة وجهود التغلب عليها.

ثالثاً: الدور السياسي للجيش في فترة الحكم العنصري

سلف بيان الجذور التاريخية لنشأة جيش جنوب إفريقيا، وكيف أن المهددات الداخلية للجماعة البيضاء كانت العمود الرئيس في تبلور العقيدة القتالية للوحدات الأساسية لميليشيات وفرق البيض العسكرية. وهي العقيدة (وربما العقدة) التي صاحبت المؤسسة العسكرية لجيش جنوب إفريقيا في مراحله المختلفة ووصلت ذروتها في مرحلة الستينيات من القرن العشرين، والتي شهدت موجة استقلال العديد من الدول الإفريقية الأمر الذي جعل النظام العنصري يعاني من عزلة متزايدة على الساحة القارية، ورسخ من عقدة الحصار ومخاوف التهجير لدى الجماعة البيضاء بصفة عامة والأفريكانر بصفة خاصة. واستجابة لتلك التحديات المتزايدة عمدت الجماعة البيضاء منذ مطلع الستينيات من القرن العشرين وحتى نهاية الثمانينيات إلى اتباع عقيدة قتالية عرفت منذ السبعينيات بـ «الاستراتيجية الشاملة»، تم صياغتها لقمع التمردات الداخلية (تمردات السود أساسا والمعارضة)، وإضعاف أنصارهم الخارجيين من الدول الإفريقية المستقلة[1].

وعلى الرغم من نبذ معظم دول العالم لسياساتها، نظرت أقلية دولة الفصل العنصري البيضاء في جنوب إفريقيا إلى نفسها بأنها «معقل العالم الغربي»، في محيط من الدول الإفريقية الشيوعية[2] المتحالفة مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، والراغبة في استئصال حكم الجماعة البيضاء في جنوب إفريقيا.

استجابة للتحديات سالفة البيان، والنابعة من شعورها بالتهديد من جانب جيرانها، وخوفا من التدخل الخارجي أيضا، خاصة مع تصاعد حركة مقاطعة نظام الفصل العنصري في البلاد وحظر تصدير السلاح إليه، عمدت حكومات جنوب إفريقيا المتعاقبة على تعزيز ودعم قوات دفاع جنوب إفريقيا وقدراتها على الاعتماد على الذات في الدفاع عن النفس في مواجهة ليس فقط حركات المقاومة والرفض

---

(1) Joseph P. Smaldone, op.cit.,. P336. Noel Stott, from the SADF to the SANDF safeguarding South Africa for a better life for all? Violence and transition series, vol.7, 2002, pp 7: 12.

(2) Kennth W. Grandy, op.cit, p91

الداخلي؛ بل والتفوق على القدرات العسكرية لدول الجوار مجتمعة. وهو ما تجلى في حجم القوات المسلحة من حيث الأفراد ونظم التسليح والاحتياط، وفي تصاعد حجم ميزانية القوات المسلحة في تلك الحقبة[1].

فمن ناحية كان عماد قوة دفاع جنوب إفريقيا يقوم على جيش محترف صغير العدد يسانده جيش من الاحتياط ممن خدموا مسبقا في الجيش (بلغ تعداده في نهاية الثمانينيات نحو نصف مليون فرد معظمهم من البيض). في ظل استراتيجية قائمة على التعبئة الكاملة والتدريب الدوري المستمر لجميع الأفراد القادرين على حمل السلاح من أبناء الجماعة البيضاء، علاوة على الخدمة الإلزامية لجميع الرجال البيض لمدة عامين في واحد من أفرع المؤسسة العسكرية وهي: القوات البرية، والبحرية، والجوية، والخدمات الطبية. وقد بلغ عدد أفراد القوات العاملة في الثمانينيات من القرن العشرين نحم 75479 من العسكريين وبلغ عدد المدنيين 21695. وكان سلاح الجو جيد التجهيز بما يجعله متفوقاً على الدول المجاورة، خاصة مع امتلاك جنوب إفريقيا قدرات نووية وسبل إيصالها الجوية.[2]

وقد اشتملت قوات دفاع جنوب إفريقيا تحت قيادتها على قوات أخرى مساعدة، ووحدات للعمليات الخاصة، شملت نحو 200 وحدة (بلغ إجمالي المنضوين (المسجلين) فيها نحو 76476 من المزارعين) نظمت في صورة قوات خاصة (كوماندوس) داخل مزارع البيض في جنوب إفريقيا، لحمايتهم من هجمات الجماعات المناهضة للحكم العنصري[3].

وعلى الرغم من عدم اعتراف أي من دول العالم باستقلالها شكلت معازل (السيسكاي، الترانسكاي، وبوفوتوتسوانا، وفندا) وحدات عسكرية (جيوش)

(1) Martin Rupiya, "South Africa: Transition of the Armed Forces from Apartheid to multiparty Democracy"., in Dennis C. Blair, ed., Military Engagement Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transitions, Washington: Brookings institution press, 2013,pp 258:259

(2) Ibid., p.258

(3) Idem.

خاصة بها، كانت غايتها الأساسية هي مراقبة الأفراد بالأساس، وإجهاض أي محاولة للخروج عن النظم والقوانين العنصرية[1].

وفيما يتصل بالعلاقات المدنية العسكرية فإنه ومنذ السنوات الأولى من نشأة قوات دفاع جنوب إفريقيا، تمت محاكاة نمط العلاقات المدنية-العسكرية على نظام وستمنستر (بمقتضاه تخضع المؤسسة العسكرية لسيطرة ورقابة السلطة السياسية)؛ فمع تأسيس اتحاد جنوب إفريقيا في عام 1910 والتصديق على قانون الدفاع لعام 1912، تم وضع قوات الجيش، المعروفة ـ آنذاك ـ باسم قوة دفاع الاتحاد، تحت السلطة السياسية لبرلمان جنوب إفريقيا. وخضعت وزارة الدفاع لرئاسة مدني. ونص قانون الدفاع على أن وزير الدفاع هو المسئول الرئيس عن أعمال الوزارة. وظل الوضع كذلك حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين وصدور قانون الدفاع عام 1957م والذي ظل القانون المنظم لشؤون الجيش طوال العقود التالية في ظل عدم تعرض دستور 1961م، ولا الإعلان الدستوري لعام 1983م له بالتعديل[2].

وفي عام 1966م تشكلت لجنة عرفت باسم لجنة "فيرستر"، للنظر في إعادة تنظيم وزارة الدفاع، وأوصت أن يقوم رئيس الأركان بمهام الإشراف على وإدارة وزارة الدفاع دون حاجة لسكرتارية (أمانة) مدنية. أكثر من ذلك إبعاد وزير الدفاع من سلسلة القيادة، بحيث يقدم رئيس الأركان تقاريره مباشرة إلى مجلس الوزراء وبُرِّرَ ذلك بافتقار المدنيين للخبرة وعدم قدرتهم على استيعاب تعقيدات العمل العسكري، علاوة على أن تعدد المناصب بمثابة إهدار للموارد النادرة[3].

وقد أدى تطابق الرؤى والقيم بين قيادات الجيش مع النخبة السياسية والمدنية، والصلات القوية التي كانت قائمة بين كادر قيادت الجيش وقيادة الحزب الوطني الحاكم آنذاك إلى الحيلولة دون الحاجة إلى تدخل الجيش أو ضغطه مباشرة لتأمين

(1) Idem.

(2) Justin Sylvester, parliamentary Oversight of Defence- South Africa in the Democratic Era: background paper, Pakistan institute of legislative Development and Transparency, August 2011. 11-12

(3) Ibid.12

احتياجاته[1]. إلا أنه منذ السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها وفي ظل ازدياد تورط الجيش في إدارة العلاقات الإقليمية، والأزمات الداخلية، تميزت العلاقات المدنية العسكرية بانعدام الشفافية من الجيش للجمهور، وعدم وجود رقابة فعلية على القوات المسلحة، في مقابل تزايد تغلغل النفوذ والوجود الأمني (جيش، شرطة)، في مختلف مستويات السلطة الإدارية والسياسية، حتى إن البعض اعتبر أن مجلس أمن الدولة[2] في جنوب إفريقيا آنذاك هو مجلس الوزراء الفعلي وأن الأخير غطاء لحكم عسكري[3]. وهو الأمر الذي استمر حتى أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين. حينما عاود ديكليرك دعم صلاحيات الوزراء المدنيين للدفاع لمواجهة تغلغل نفوذ العسكريين من قوات دفاع جنوب إفريقيا، في الحقبة السابقة[4].

ففي إطار الاستراتيجية الشاملة[5] التي اتبعتها جمهورية جنوب إفريقيا منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، والقائمة على إضعاف دول الجوار، أرسلت قوات دفاع جنوب إفريقيا وحدات خاصة عبر الحدود لدعم الجماعات المتمردة. في أنغولا، وفي جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا الآن)، وفي موزامبيق. الأمر الذي أدى إلى عسكرة كل من المجال السياسي والاقتصادي في البلاد[6]؛ خاصة مع توقف إمدادات السلاح الخارجية؛ فردا على ذلك ورغبة في إحكام تطبيق استراتيجية الرد الشامل؛ عمد النظام العنصري إلى تطوير صناعة الأسلحة المحلية عبر مؤسسة التصنيع الحربي

---

(1) «شبّه البعض تلك العلاقة بأن جيش الدفاع ما هو إلا الحزب الوطني بالزي العسكري محذرا مما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من انقسام المجتمع» انظر: Kennth W. Grandyop.cit, p 110.

(2) كان يتشكل بالأساس من الرئيس، ووزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير العدل، رئيس الأركان وقادة أفرع القوات المسلحة وقادة وحدات الشرطة والأمن....

Joseph P. Smaldone , op.cit., pp 340:341

(3) Ibid., p. 340, Noal Scott, op. cit., p.9.

(4) Justin Sylvester, op. cit., p9

(5) Noal Scott, op. cit., pp 7-8

(6) لم تقتصر العسكرة على المجال السياسي والاقتصادي بل امتدت للمجال التعليمي، عبر التدريب العسكري لطلاب المدارس وحملات التوعية والتشجيع على الالتحاق بالخدمة العسكرية، راجع:

Noal Scott, op. cit., p.9

Kennth W. Grandy, The Militarization of South African Politics, London: I.B.Tauris & co.ltd, 1986, pp 58: 60

في جنوب إفريقيا (آرمسكور)[1]؛ الأمر الذي ساعد على تطوير أسلحة أكثر تطورا، بما في ذلك الأسلحة النووية، كانت - رغم ارتفاع تكلفتها، وقلة جودتها مقارنة بغيرها- قادرة على توفير احتياجات الوحدات عسكرية المختلفة من المعدات العسكرية جنوب إفريقيا؛، وهو قلص من آثار الحصار الدولي من ناحية، لكنه زاد من سمة عسكرة اقتصاديات البلاد وسياساتها ومن تكلفة استمرار النظام العنصري من ناحية أخرى[2].

فعلى حين بلغ حجم الإنفاق العسكري في مطلع الستينيات أكثر قليلا من 1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فإنه ارتفع مع منتصف الستينيات (1964) وبلغت النسبة أكثر من 3 ٪ نتيجة لبدء المؤتمر الوطني الإفريقي عملياته العسكرية في إطار استراتيجية الكفاح المسلح ضد النظام العنصري. وردا على الحظر الذي قررته الأمم المتحدة عام 1964م. وكانت الذروة الثانية للإنفاق العسكري في السبعينيات من القرن العشرين نتيجة تطبيق ما عرف بالاستراتيجية الشاملة، لمواجهة تنامي المعارضة الخارجية والداخلية لنظام التفرقة العنصرية، وتغطية تكاليف انخراط جيش دفاع جنوب إفريقيا في مواجهات عسكرية مباشرة وغير مباشرة في كل من ناميبيا وأنغولا، وبلغ حجم الإنفاق العسكري عام 1978م 5 ٪ من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 18 ٪ من حجم الإنفاق الحكومي. وخلال الثمانينيات حافظ الإنفاق العسكري على ارتفاعه؛ حيث بلغت نسبة الإنفاق العسكري 4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (نحو 13 ٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي). في نهاية الثمانينيات، ليأخذ منذ التسعينيات من القرن العشرين في الانخفاض بصورة حادة بلغت نحو

(1) مؤسسة التسلح في جنوب إفريقيا the Armaments Corporation of South Africa وكالة تابعة لوزارة الدفاع في جمهورية جنوب إفريقيا. مسئولة عن توفير الأسلحة شراءً وتصنيعا، تأسست أصلا في عام 1968 كشركة لإنتاج الأسلحة، في المقام الأول كرد فعل على العقوبات الدولية من قبل الأمم المتحدة ضد جنوب إفريقيا منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين.

(2) Ibid, pp 76:70. Christopher Markus Mechnig, A Comparative Study of the Namibian and South African Transitions to Democracy and the Effects on Reconciliation, Thesis Presented In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Philosophy (Political Management) at, Stellenbosch University, 2010, Pp 34:36

أكثر من 40 في المئة[1]. استجابة للتحولات السياسية الجارية على الساحة الإقليمية والداخلية[2] وكانت أدنى مستوياته عام 2011م حيث بلغت نسبة الإنفاق 1.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتكاد نسبة 1.2 ٪ تكون النصيب الثابت للنفقات العسكرية في السنوات الخمس الأخيرة (2010م - 2014م)؛ على نحو ما يوضح الجدول 4.

جدول 4: نسبة النفقات العسكرية
في جمهورية جنوب إفريقيا إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنة	نسبة الإنفاق العسكري للناتج الإجمالي
1988	4.6 (تقديرية)
1989	4.4 (تقديرية)
1990	3.9
1991	3.3
1992	2.8
1993	2.5
1994	2.6
1995	2.2
1996	1.8
1997	1.6
1998	1.4
1999	1.3

(1) Paul Dunne and Dimitrious Vougas, "Military Spending and Economic Growth in South Africa: a Causal Analysis"., in Conflict resolution, vol.43, no.4, 1999, pp523: 524., Noal Scott, op. cit., p.9

(2) لمزيد حول تلك الاعتبارات انظر:
Peter Batc H E Lo R, Paul Dunne And Guy La M B, "The Demand For Military Spending In South Africa"., Journal of Peace Research, vol. 39, no. 3, 2002, pp. 315–330

2000	1.4
2001	1.5
2002	1.6
2003	1.5
2004	1.4
2005	1.4
2006	1.3
2007	1.2
2008	1.2
2009	1.3
2010	1.2
2011	1.1
2012	1.2
2013	1.2
2014	1.2

المصدر:

SIPRI Military Expenditure Database 2015, http://milexdata.sipri.org.

رابعاً: دور الجيش في مرحلة ما بعد التفرقة العنصرية: الرؤى الدستورية والقانونية

شهدت مفاوضات المرحلة الانتقالية والمعروفة اختصارا بـ(كوديسا CODSA) تشكيل لجنة عسكرية مشتركة التنسيق من ممثلي القوى الرئيسة، وتم تكليف تلك اللجنة بصياغة السياسات الانتقالية المتعلقة بإنشاء وزارة جديدة للدفاع، ومعالجة قضايا الاندماج والسياسة الدفاعية في المستقبل. مع التأكيد على ضرورة الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة والفصل بين السلطات والشرعية. ويمكن القول، إنه من الناحية الفنية الواقعية سيطرت على أعمال اللجنة وجهة نظر خبراء جيش دفاع جنوب إفريقيا الذي ينتمي معظم جنوده للجماعة البيضاء[1] (بسبب قدراتها المؤسسية والخبرة في إدارة عمليات التخطيط المعقدة)، ووجهة نظر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (بفضل «النفوذ السياسي الذي يمتلكه»)، وبفضل الأعمال التحضيرية التي تم القيام بها من قبل مجموعة البحوث العسكرية التابعة للحزب ومنظمات المجتمع المدني التي لعبت دورا رئيسا في إضفاء طابع مثالي على مقترحات الحزب في ضوء افتقار كوادره للخبرة العملية في مجال الحكم[2]. في حين لم يكن لممثلي غيرهما من القوات الأخرى تأثير كبير في مجريات المفاوضات[3].

وعلى الرغم من التوتر والصعوبات، التي واجهتها اللجنة المشتركة للتنسيق، تمكنت من إنجاز مهمتها وبلورة استراتيجية جديدة للمؤسسة العسكرية تتماشى والتطورات الجارية على ساحة البلاد.

---

(1) علق أحد ضباط قوة دفاع جنوب إفريقيا في ذلك الوقت بالقول أن «قوات دفاع جنوب إفريقيا حصلت على أكثر من 80٪ مما أرادت الخروج من عملية اللجان المشتركة للتنسيق». انظر:
Len Le Roux, op.cit., p 241

(2) Francois Vreÿ, op. cit., Pp. 97:98, Martine Rupiya, op. cit., p.261, Evert Jordaan, South Africa Defence Since 1994: A Study Of Policy Making, Thesis Presented In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Military Science (Military Strategy) At The. Stellenbosch University, 2004, pp 31:41, pp 65:69

(3) Len Le Roux, op.cit., p 240

برزت إلى حيز الوجود في 27 أبريل عام 1994 مع إنشاء جنوب إفريقيا ديمقراطية جديدة، فنص الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب إفريقيا 1993 (قانون 200 لعام 1993) على إنشاء قوات الدفاع الوطني كقوة الدفاع الوحيدة للجمهورية وأهم هذه العوامل[1]:

- الالتزام بمبادئ القانون الدولي التي تنظم استخدام القوة؛ التأكيد على التوجه الدفاعي في المقام الأول لقوات الدفاع الوطني.
- تحديد المهام التي على قوة الدفاع الوطني القيام بها.
- ضمان الرقابة البرلمانية على المؤسسة العسكرية من خلال إنشاء لجنة دائمة مشتركة للدفاع، ومسئولة وزير الدفاع أمام البرلمان.

وقد تضمن الفصل الحادي عشر من دستور1996 (قانون 108 لعام 1996)، بيان ضوابط ممارسة قوات الأمن ومن بينها قوات الدفاع الوطني. وأسهبت المادتان 198 و 199 وبنودهما الفرعية، في التأكيد على مهنية قوى الأمن وحيادها السياسي، وخضوعها لسلطان السلطة السياسية ممثلة في البرلمان ومجلس الوزراء. وعلى التزامها بقواعد الدستور والمعاهدات الدولية والقانون الدولي. و أكدت النصوص على أن "الهدف الأساسي لقوة الدفاع هو الدفاع عن الجمهورية وسلامة أراضيها وشعبها وفقا للدستور ومبادئ القانون الدولي التي تنظم استخدام القوة "[2].

وعليه حدد دستور 1996م أن حالات استخدام قوة الدفاع الوطني تتمثل في الحالات التالية:

- الدفاع عن الجمهورية، وحماية سيادتها وسلامة أراضيها.

---

(1) Len Le Roux, "The South African National Defence Force And Its Involvement In The Defence Review Process"., in Rocky Wiliam, Cavin Cawthra and Diana Ibrams, eds., ourselves to know civil military relations in southern Africa, Pretoria: institute for security studies, 2003, pp 154-155.

(2) Constitution of the Republic of South Africa, 1996, section 200.

- حفظ القانون والنظام في الجمهورية بالتعاون مع دائرة شرطة جنوب إفريقيا في ظل الظروف المنصوص عليها في القانون حينما يعجز جهاز الشرطة عن الحفاظ على القانون والنظام.
- الامتثال للالتزامات الدولية للجمهورية أمام الهيئات الدولية والدول الأخرى.

وقد حدد دستور 1996م المبادئ والهياكل والمسئوليات والعلاقات الخاصة بالتسلسل الهرمي للسلطة بين السلطة التنفيذية والبرلمان والقوات المسلحة، مؤكدا على سمو السلطات المدنية وإشرافها على هذه القوات، التي بمقتضى الدستور (مادة 227) يتعين عليها أداء مهامها وممارسة سلطاتها في ضوء توجيهات الحكومة ووفقا للدستور والتشريعات الوطنية والدولية الملزمة لجنوب إفريقيا.

ويعتبر الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة لقوة الدفاع الوطني (مادة 82) وللرئيس بموافقة البرلمان، إعلان حالة الطوارئ، وكذا التوجيه بمشاركة القوات في مهام عسكرية قتالية. كما يقوم الرئيس كذلك بتعيين رئيس الأركان (مادة 225)، الذي يباشر مهامه وفق توجيهات وزير الدفاع في الحالات العادية، وبتوجيهات الرئاسة مباشرة أثناء حالة الطوارئ. كما أن عملية إنشاء وتنظيم وتدريب وشروط الخدمة وغيرها من المسائل المتعلقة بالقوات الدائمة والاحتياط يتعين أن تتم بموجب قانون صادر عن البرلمان (مادة 226/ 2، 226/ 3). ونص الدستور (مادة 228) على المسئولية السياسية لوزير الدفاع أمام البرلمان لقوة الدفاع الوطني، وعلى خضوع ميزانية الدفاع السنوية لموافقة ومراقبة البرلمان، وأقر الدستور إنشاء لجنة دائمة مشتركة للدفاع في البرلمان من بين مهامها التحقيق وتقديم توصيات بشأن كل ما يتعلق بالقوات المسلحة (الميزانية، المهام، التنظيم، والأسلحة، والسياسة، والروح المعنوية وحالة التأهب لقوة الدفاع الوطني) والقيام بأية مهام أخرى تحقق غايات الإشراف البرلماني على النحو الذي يحدده القانون.

كما يتعين على قوة الدفاع الوطني الامتناع عن دعم مصالح حزب سياسي أو المساس به، ويحظر على من في الخدمة العسكرية تولي أي منصب في أي حزب أو تنظيم سياسي (مادة 226، مادة227).

واستنادا إلى الوثائق القانونية والدستورية وفي مقدمتها الورقة البيضاء الخاصة بسياسة الدفاع[1]، يمكن القول، إنه خلال الفترة من 1994 إلى 1996م، سعى النظام الجديد إلى تطويع سياسة الدفاع لمتطلبات الديمقراطية الجديدة لجنوب إفريقيا، وإلى التأكيد على أن مسألة الأمن لا تتعلق بالأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة) فحسب؛ بل هي قضية تنمية اقتصادية واجتماعية في المقام الأول، وأن أكبر التهديدات لشعب جنوب إفريقيا هي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية؛ مثل الفقر والبطالة وتدني مستوى التعليم، وعدم توفر السكن وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية، فضلا عن ارتفاع مستوى الجريمة والعنف. وبالتالي لابد أن تشمل أهداف السياسة الأمنية توطيد الديمقراطية؛ تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وتوفير بيئة آمنة، وتقليص مستويات الجريمة والعنف وعدم الاستقرار السياسي. وهو ما يعني أن قوة الدفاع الوطني لم تعد المؤسسة الأمنية المهيمنة. فالمسئولية مشتركة مع العديد من الدوائر الحكومية تحت رقابة البرلمان.[2]

وقد حددت الورقة البيضاء الوظيفة الأساسية لقوة الدفاع الوطني بأنها "للدفاع عن جنوب إفريقيا ضد العدوان العسكري الخارجي" وقررت أن قوة الدفاع الوطني ينبغي أن تصمم أساسا حول مطالب وظيفتها الأساسية تلك[3]. وألا تتدخل في مجال الأمن الداخلي إلا على سبيل الاستثناء ولفترة محددة، وفي ظل الالتزام بالضوابط الدستورية والقانونية والدولية ورقابة الأجهزة السياسية وفي

(1) Defence in a Democracy White Paper on National Defence for the Republic of South Africa May 1996. At::
http://www.dod.mil.za/documents/WhitePaperonDef/whitepaper%20on%20defence1996.pdf

(2) Ibid, chap., 2.

(3) Ibid

مقدمتها البرلمان[1]. وهو ما يعكس تحولا جوهريا في سياسة المؤسسة العسكرية؛ في ضوء ما سلف بيانه من أنه طوال الحقبة العنصرية كانت المهددات الداخلية المكون الرئيس والمركزي في السياسة العسكرية للبلاد[2].

ويمكن تفسير التركيز الكبير، الذي تعكسه الوثائق الدستورية والقانونية، على فك الارتباط بين المؤسسة العسكرية ومهام حفظ الأمن الداخلي التي أوكلت إلى قوات الشرطة كقوة مدنية، والتأكيد على أن الوظيفة الأساسية لقوة الدفاع الوطني هي الدفاع عن جنوب إفريقيا ضد العدوان العسكري الخارجي وتصميم قوة الدفاع الوطني لهذا الغرض، بثلاثة اعتبارات. أولها، خبرة مرحلة الحقبة العنصرية المؤلمة ورغبة الحزب الحاكم الجديد (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي)، في صرف أنظار المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشؤون الداخلية، وجعل مهمتها الرئيسة تتعلق بالمهددات الخارجية بما يسهم في جعل الجيش مؤسسة مهنية غير حزبية. والاعتبار الثاني، أن المؤسسة العسكرية والتي كان يغلب على هيكل القيادة العسكرية فيها بأغلبية ساحقة ضباط من قوات دفاع جنوب إفريقيا القديم كانت تشعر بالقلق إزاء تراجع المؤسسة في القدرات والمعدات بفعل التحولات الجارية[3]؛ لذا وجدت في التركيز على الوظيفة الأساسية التقليدية للدفاع ضد المهددات الخارجية فرصة لتحفيز قوة الدفاع الوطني وإعادة تجهيزها وتحديثها وهو ما لاقى تأييد قادة صناعة الدفاع، وكان في الواقع بمثابة زواج المصلحة بين تلك الأطراف. وثالث اعتبارات التركيز على الوظيفة الدفاعية ضد المهددات الخارجية لجيش جنوب إفريقيا تمثل في الطابع المثالي الذي غلف سياسات جمهورية جنوب إفريقيا في ظل تأثير نشوة التخلص من الحكم العنصري، وبفعل ضعف الخبرات التشريعية والتنفيذية لقيادة النظام الجديد واعتمادها بدرجة كبيرة على منظمات المجتمع المدني ودراسات المنظمات والمراكز غير الحكومية في صياغة سياساتها حيث سادت رؤى رومانسية

---

(1) راجع البنود من 9 إلى 16 من الفقرة 11 بالفصل الثاني من الورقة البيضاء.

(2) Justin Sylvester, op. cit., p 14.

(3) بفعل تحول الإنفاق إلى عملية دمج قوات المعارضة السابقة، ورواتبهم؛ وعدم انضباط كثير من تلك القوات، وتراجع الإنفاق على التسليح والمعدات والتدريب خاصة ما يتعلق بمكافحة الشغب

فيما يتصل بدور حياد الجيش داخليا، ودوره في تسوية الصراعات وقيادة جهود السلام والاستقرار والتنمية في الساحة الإفريقية.(1)

وفي ضوء التصور سالف البيان، وبالنظر للرغبة في إبعاد الجيش عن الشؤون الداخلية، وبالنظر لضعف التهديدات الخارجية، لم يكن من المستغرب أن تصمم قوة الدفاع على أساس الاحتفاظ بقوة أساسية تقليدية صغيرة الحجم؛ بحيث تكون هذه القوة قادرة على تنفيذ أية وظائف إضافية فرعية باستخدام القوات الأساسية. مع القدرة على التوسع السريع استنادا إلى "قوات احتياط كبيرة".

وقد مثل ذلك التصور في عمومه الركيزة الأساسية لسياسات الدفاع، إلا أنه خضع دوريا لعمليات مراجعة وتنقيح منذ الأعوام التالية لعملية التحول بدء من سياسة المراجعة عام 1998م، وصولا إلى سياسة المراجعة عام 2014م، وهي الجهود التي شهدت مزيدا من النفوذ والانخراط للكوادر الفنية العسكرية في صياغتها وإعدادها(2)، ذلك بهدف جعل الوظائف الأساسية لقوة الدفاع الوطني، ومهامها الفرعية، أكثر واقعية وقابلية للتطبيق عن التصورات المثالية التي صاحبت عملية التحول الديمقراطي(3).

خامساً: قضايا الإصلاح وإعادة الهيكلة.. التحدي والاستجابة

لم تكن ترجمة الرؤى والأهداف سالفة البيان أعلاه عملية سهلة يسيرة حيث واجهت حكومة جنوب إفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصري عام 1994م، تحديات هائلة في إصلاح قواتها المسلحة وإعادة صياغة العلاقات المدنية العسكرية على أسس ديمقراطية. يأتي في مقدمة تلك التحديات، كيفية إخضاع القوى الأمنية والعسكرية ذات الرصيد التاريخي في الهيمنة على مقدرات البلاد طوال الحقبة

---

(1) من الدراسات التي تناولت تلك النقطة بتفصيل مناسب: Evert Jordaan, op.cit., pp 65:69.

(2) Jordaan, op. cit., p 96.

(3) لمزيد من التفاصيل حول تلك السياسات والمهام ومعدلات أداء وتنفيذ تلك المهام وخططها المستقبلية راجع:
Department of defence strategic plan for fiscal years 2015-2020, 11 march, 2015

العنصرية للرقابة والمساءلة من جانب المؤسسات السياسية المدنية دون الوقوع في شرك الانقلابات العسكرية والحروب والنزاعات الداخلية[1]. أخذا في الاعتبار تحديًا آخر هو ميراث العداء المجتمعي المتبادل بين أبناء المجتمع وبين القوى الأمنية والعسكرية للجماعات المغايرة أو المناوئة، في ظل الاعتداءات المتبادلة (على اختلاف درجاتها وحدتها) من قوات كل طرف على أبناء وأتباع الجماعات الأخرى خلال الحقبة العنصرية؛ في ظل حقيقة أن أيا من تلك القوى المشكلة للجيش الوطني لم يكن له كبير رصيد في احترام حقوق الإنسان[2].

ويتفرع عن التحدي الأخير، تحد ثالث تمثل في دمج واستيعاب التشكيلات العسكرية مختلفة التوجهات والمشارب التي خلفتها مرحلة الحكم العنصري؛ فقوات جمهورية جنوب إفريقيا - كما سلف البيان - نتاج توحد واجتماع عدة قوات، لكل منها مستوى مختلف من التركيب الإثني، ونمط خاص في إدارة التنوع الإثني حال وجوده داخلها ، والتقاليد والمعتقدات الثقافية والاجتماعية[3]، خاصة فيما يتعلق بالترقيات والتدريبات وإسناد المهام والمناصب والتنقلات. كما أنها تتفاوت من حيث عقيدتها القتالية التي نشأت عليها، ونوعية التسليح والتدريب ونظام الإدارة وعلاقتها مع غيرها من الجماعات والقوات؛ وأهم من ذلك تباين دور تلك القوات في النضال من أجل التخلص من العنصرية، وسعي البعض إلى الحصول على مقابل أو مكافأة نظير إسهامه السابق في حركة النضال والتحرير. الأمر الذي جعل احتواء هذه الجماعات والقوات في إطار مؤسسة عسكرية موحدة عملية يغلب عليها طابع المواءمة بين المطالب تكتنفها العديد من الحساسيات والمخاطر؛ ليس أقلها التأثير

(1) Diederik Perk, Command or Control?: South Africa's civil-military relations after Apartheid, Master's Thesis, University of Amsterdam, 2006, p3

(2) Noal Stott, op. cit., p.1

(3) Lindy Heinecken.. A Diverse Society, A Representative Military? The Complexity Of Managing Diversity In The South African Armed Forces. Scientia Militaria - South African Journal of Military Studies, [S.l.], v. 37, n. 1, Aug. 2011.. Available at: <http://scientiamilitaria.journals.ac.za/pub/article/view/58>. Date accessed: 05 May. 2015. Pp.39-41 doi:http://dx.doi.org/10.5787/37-1-58.

على كفاءة المؤسسة[1]، واحتمالات حدوث توترات بين الجماعات المختلفة طلبًا للتمثيل العادل داخل المؤسسة العسكرية أو بالمساواة مع جماعات أخرى، يزيد من خطورة الموقف شعور البعض من الجماعات المسلحة المشاركة في عملية الدمج والاستيعاب بالغربة وعدم الائتلاف مع الهيكل الجديد الذي فرض عليه الانضواء تحت لوائه[2]؛ فالبعض من السود يراه استيعاباً لقوات الجماعات المختلفة في إطار قوة دفاع جنوب إفريقيا (المؤسسة العسكرية في الحقبة العنصرية)، وليس في إطار منظومة دفاعية مؤسسية جديدة متكاملة وعادلة تعبر عن الأمة ككل[3]، وكثير من البيض يرون أن لم يعد لطموحهم مجالٌ للتحقيق في ظل هيمنة كوادر حزب المؤتمر والموالين له من السود على فرص الترقي للمناصب القيادية بدعوي التمييز الإيجابي، مما دفع كثيرين للبحث عن مهن أخرى، أو الهجرة إلى الخارج أو العمل بشركات الأمن الخاصة[4].

وتمثل التحدي الثالث أمام حكومة الأغلبية في ضرورة تقليص ميزانية الدفاع لتواكب التغيرات الحادثة والمتمثلة في تراجع التهديدات الداخلية والإقليمية من ناحية، وتزايد تحديات التنمية والوفاء بمتطلبات الجماعات المهمشة تاريخيا في المجتمع من ناحية أخرى[5].

ولم تكن القضايا والتحديات سالفة البيان، خافية على القائمين على المؤسسة العسكرية في جنوب إفريقيا وحكومة البلاد بصفة عامة؛ فاستجابة للتحدي المتعلق بالميراث العدائي بين الجماعات المختلفة مع قوى الأمن بصفة عامة أنشأت

(1) Gerhard M. Louw, "The South African Military In Transition: Part2- From Strategic Culture To Strategic Reality, Scientia Militaria - South African Journal Of Military Studies, Vol. 42, Nr. 2, 2014, p.49.

(2) Lindy Heinecken,.the challenges of transformation: the SANDF officers' attitudes towards integration, affirmative action, women in combat and language usage, Scientia Militaria - South African Journal of Military Studies, vol. 28, Nr. 2, 1998, pp 220: 234

(3) Noal Stott, op. cit., pp.24-26 , Thandi Modise, "the south African national defence force integration", pp 1-2. at: http://www.issafrica.org/AF/profiles/SouthAfrica/satpaxcdrom/files/Modise.pdf (6 April 2015).

(4) Heinecken, A Diverse Society....., op. cit., p 46.

(5) White paper, op.cit., chap., 2, sec., 5-9.

جنوب إفريقيا نموذجا من المحاسبة عن الآثام الماضية، متمثلا في لجان الحقيقة والمصالحة، بمقتضى قانون الوحدة الوطنية والمصالحة الصادر عام 1995م، والذي قامت فلسفته على ضرورة مواجهة آلام الماضي، لتجاوز مواريث الفصل العنصري والمؤسسي وعدم المساواة، وللاستفادة من تلك التجربة في بناء المستقبل من خلال أربعة أعمدة رئيسة هي: التفاعل المباشر بين الجماعات العرقية، والتسامح السياسي، والدعم السياسي من الجماعات المختلفة ومن ثم التأكيد على الشرعية[1]. ورغم الآمال الكبيرة التي وضعت على أعمال تلك اللجنة ودورها في ترميم فجوات الثقة في المجتمع فإن إنجازاتها على صعيد العلاقات المدنية العسكرية لم تكن مؤثرة في ظل عدم تعاون المؤسسات العسكرية مع أعضاء اللجنة، وهو ما أدى إلى ضعف توصيات اللجنة في ظل ما شاب تلك التوصيات من عدم الوضوح وافتقاد الدقة. الأمر الذي زاد من التعويل على الإصلاح المؤسسي كمدخل لإعادة صياغة العلاقات المدنية العسكرية[2].

وفيما يتصل بالعلاقات المدنية العسكرية، ظلت الفلسفة الرئيسة هي خضوع المؤسسة العسكرية لرقابة السلطة السياسية، وهي ذات الفلسفة والنظام الذي كان متبعا -ولو من الناحية الشكلية في الحقبة لعنصرية-؛ حيث تضافرت النصوص الدستورية، وقانون الخدمة العامة (القانون رقم 103 لسنة 1994) وقانون إدارة المالية العامة (القانون رقم 1 لعام 1999) وقانون الدفاع (القانون رقم 42 لسنة 2002) على تأكيد خضوع المؤسسة العسكرية لرقابة السلطات المدنية، كما حدد الدستور نظم الحكم والإدارة والتسلسل الهرمي لقطاع الدفاع. و يجعل الأمن القومي تحت سلطة البرلمان والسلطة التنفيذية، ويؤكد على دور البرلمان في الإشراف على القضايا المتعلقة بالأمن الوطني[3].

(1) Christopher Markus Mechnig., Op.cit., pp 51:72 .

(2) Noal Stott, op. cit., pp:20-21.

(3) Justin Sylvester, op. cit., p.10.

وقد جاءت رؤية وزارة الدفاع ورسالتها لتكون ترجمة للنصوص سالفة الذكر، حيث نصت الرؤية على «دفاع فعال من أجل جنوب إفريقيا ديمقراطية»، أما «الرسالة» فهي: «توفير، وإدارة، وإعداد، وتوظيف القدرات الدفاعية بما يتناسب واحتياجات جنوب إفريقيا، على النحو الوارد في الدستور والتشريعات الوطنية، توجيهات البرلمان والسلطة التنفيذية،........».[1] يعد وزير الدفاع هو/ أو هي الرئيس السياسي لوزارة الدفاع، وبمثابة «السلطة التنفيذية» لسياسة الدفاع بمقتضى قوانين الخدمة العامة والمالية العامة. وبهذه الصفة، يتحمل الوزير المسئولية الرئيسة الأولى في الرقابة والإشراف على سياسة الدفاع؛ بما في ذلك ميزانية الدفاع. ومسئولية ضمان اتساق أولويات تلك السياسة مع الميزانيات المخصصة لذلك، وقيامها بأداء واجباتها في إطار صلاحياتها المخولة لها بمقتضى الدستور والقوانين المنظمة لعملها. وينفذ الوزير مهامه من خلال مجلس للدفاع يضم الوزير، نائب الوزير، أمين عام وزارة الدفاع، ورئيس الأركان[2].

ويعتبر البرلمان هو أعلى سلطة مسئولة عن إقرار سياسة الدفاع، ونشر قوة الدفاع الوطني، وإقرار ميزانية الدفاع. وتختص لجنة الدفاع في البرلمان، وهي لجنة تتشكل من أعضاء في الجمعية الوطنية مع عضوية مفتوحة لجميع الأحزاب الممثلة في المجلس التشريعي. من بين أمور أخرى بمراقبة أعمال وزارة الدفاع وتقديم توصيات بشأن اختصاصاتها إلى أي من أجهزة الدولة، ومؤسساتها. ويتم التدقيق الخارجي على وزارة الدفاع من قبل المراجع العام. الذي يقدم تقاريره إلى اللجنة البرلمانية الدائمة للرقابة على الحسابات العامة. ولتوفير السيطرة فيما يتعلق بجميع وكالات الاستخبارات فإنه بمقتضى قانون الاستخبارات الوطنية (القانون رقم 39 لسنة 1994) تخضع هياكل استخبارات الدفاع للتدقيق من قبل المفتش العام لوزارة الدفاع، ولجنة التنسيق الوطني للاستخبارات، والمفتش العام للاستخبارات، واللجنة الدائمة المشتركة للاستخبارات في البرلمان. ويشير تقرير إدارة الدفاع إلى أنه

---

(1) Republic of South Africa, Department of Defence, Annual report FY2013L2014, p.2.

(2) راجع الفصل الثالث من الورقة البيضاء لعام 1996 تحت عنوان «العلاقات المدنية العسكرية».

خلال العام المالي 2013/ 2014م تم توجيه 161 سؤالا بشأن قوات الدفاع في البرلمان بمجلسيه (المجلس الوطني، ومجلس المقاطعات)، كما حضر وزير الدفاع ومن يمثله 6 مرات في البرلمان من بينهم حضور جلسة استماع من لجنة المحاسبات العامة في البرلمان[1].

وفي مقابل تلك الالتزامات في كنف المؤسسة العسكرية واعترافها بسيادة السلطات المدنية وخضوعها لها، وضعت مجموعة من الواجبات المقابلة التي يتعين على السلطات والحكومات المدنية التقيد والوفاء بها تجاه قوة الدفاع الوطني من بينها[2]:

1 - الالتزام بعدم استخدام قوة الدفاع الوطني لأغراض حزبية أو قمعية. وعدم التدخل في سلسلة القيادة العسكرية، أو تطبيق القانون التأديبي العسكري، أو المسائل التشغيلية التي هي من سلطة قادة الجيش بإشراف رئيس أركان قوة الدفاع الوطني ورقابته في ظل التزام الأخير بإطار السياسة الوطنية، والرقابة البرلمانية وتوجيهات وزير و / أو الرئيس.

2 - أن تأخذ الحكومة في الاعتبار وجهات النظر المهنية لكبار الضباط عند وضع السياسات واتخاذ القرارات في مجال الدفاع.

3 - التزام الحكومة بتوفير ميزانية كافية لتمكين قوة الدفاع الوطني من أداء مهامها بفعالية وكفاءة.

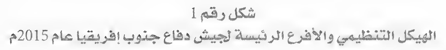
4 - ضمان مستوى معيشي لائق لمن هم بالخدمة من الضباط والجنود ومن يتم تسريحهم.

5 - عدم تورط الحكومة في مهام غير مستعدة لها أو غير محسوبة العواقب.

---

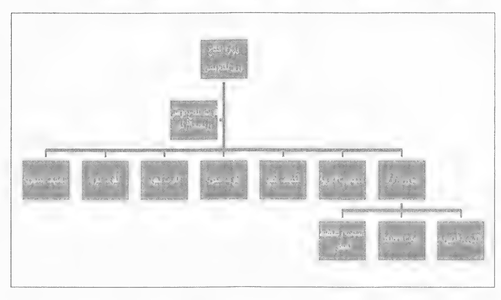
(1) Annual report FY2013L2014,., p.7

(2) White paper, op. cit., chapter 3 , section 43.



شكل رقم 1

الهيكل التنظيمي والأفرع الرئيسة لجيش دفاع جنوب إفريقيا عام 2015م



وفي إطار جهودها الرامية إلى تغيير وترسيخ ثقافة وعقيدة قتالية جديدة للجيش تتسق والتغيرات الجارية في البلاد، واستجابة لمخاوف البعض من هيمنة العقيدة العسكرية لقوات دفاع جنوب إفريقيا على الكيان العسكري للنظام الجديد، بلورت حكومة جنوب إفريقيا رؤية سياسية جديدة لقوة الدفاع الوطني مؤداها أن تكون المؤسسة العسكرية «... تمثيلية لكافة الجماعات في البلاد على جميع المستويات والرتب[1]، على نحو يعزز مصداقية اعتبار المؤسسة العسكرية قوة دفاع عن الوحدة الوطنية التي هي ذات مصداقية وشرعية في نظر كل شعبنا». وقد مثلت تلك الرؤية ركيزة البرامج التوجيهية والتثقيفية لمنتسبي قوات الدفاع طوال العقد الأول من وجود حكومة الأغلبية في محاولة لإعادة الهندسة الاجتماعية، وركزت الثقافة التنظيمية الجديدة على احترام الجيش لقيم المجتمع الديمقراطي والدفاع الوطني وذلك عبر- «ضمان سير عمل وزارة الدفاع وفق المبادئ الدستورية والقيم الديمقراطية والقانون؛ وضمان الاحترام المتبادل بين أبناء المؤسسة العسكرية وبعضهم البعض من ناحية وبينهم وبين المدنيين من ناحية أخرى. وحفظ وتعزيز

(1) Heinecken, A Diverse Society....., op. cit.,. P.37.

الكفاءة المهنية العسكرية؛ وبناء الثقة والاعتزاز بقوة الدفاع الوطني. وترسيخ الروح الوطنية والولاء والوحدة والانضباط والروح المعنوية القتالية والجاهزية داخل قوة الدفاع الوطني[1]».

وفي ضوء ما سبق، تم التأكيد بدرجة كبيرة (ومنتقدة أحيانا)[2] على ضرورة تمثيل الجماعات المختلفة تمثيلا عادلا في مؤسسات الدولة كافة، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية. لذا نصت الورقة البيضاء الصادرة عن قوات دفاع جنوب إفريقيا عام 1995 على أنه: «من أجل ترسيخ شرعية القوات المسلحة؛ يتعين على وزارة الدفاع التعهد بأنها سوف تتخلص على الأمد الطويل من ميراث التفرقة العنصرية، والعمل على تأكيد وطنية المؤسسة العسكرية وتعبيرها عن أطياف شعب جنوب إفريقيا، وخضوعها لقيادة شعب جنوب إفريقيا...»[3]. وفي إطار ذلك برزت الدعوة إلى ضرورة مراجعة أساليب التعبئة والتجنيد المتبعة، بحيث تصبح استراتيجية التجنيد قادرة على توفير المناخ الملائم لتمثيل الجماعات المختلفة[4].

وتكشف المقارنة بين أرقام تمثيل الجماعات الإثنية المختلفة في المؤسسة العسكرية عند التحول إلى حكم الأغلبية عام 1994م ونظيرتها عام 2013م، عن تحول هيكلي في التركيب الإثني لجيش جنوب إفريقيا، على نحو يقترب من تمثيل نسبي مماثل تقريبا للتركيب الديموغرافي لشعب جنوب إفريقيا حيث ارتفع تمثيل السود إجمالا في الجيش (في الوظائف العسكرية والمدنية) ليصل إلى نحو 71,8 ٪ مقابل انخفاض تمثيل البيض إلى نحو 12,7 ٪ إجمالا. في حين لم تزد نسبة تمثيل الملونين عن 14,2 ٪، ونسبة تمثيل الهنود/ الآسيويين عن 1,1 ٪. كانعكاس لمحدودية نسبتهم إلى السكان بصفة عامة حيث لا تزيد نسبة الأسيويين في البلاد عن 3 ٪،

(1) Gerhard M. Louw, op. cit.Pp 34:35.

(2) Idem.

(3) راجع الفصل الثاني من الورقة البيضاء الصادرة عن قوات دفاع جنوب إفريقيا تحت عنوان «دفاع في إطار ديمقراطية» عام1996م.

(4) راجع محمد عاشور، القنبلة الإثنية ومستقبل أكبر قوة عسكرية إفريقية، http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/85630-2001-01-24%2000-00-00.html.

واستمرارا للسياق التاريخي من العزوف من جانب الآسيويين عن التطوع في الجيش وتركز نشاطهم في المجال التجاري بالأساس، وفي إطار التمثيل على مستوى القيادة العليا المسئولة عن رسم الاستراتيجيات والسياسات العامة لوحظ كذلك الارتفاع النسبي الكبير لتمثيل الجماعة السوداء في تلك المستويات، وكذلك ارتفاع نسبة تمثيل الآسيويين في وظائف الإدارة العليا بما يربو على ضعف نسبتهم في المجتمع على نحو ما يكشف الجدول رقم (5)، وهو ما يمكن عزوه إلى الخبرات الإدارية والتقنية التي يتميز بها الآسيويون.

جدول 5

حجم تمثيل الجماعات الإثنية في المستويات القيادية عام 2013

الدرجة الوظيفية	السود	البيض	الملونون	الهنود
القيادة العليا	٪85.3	٪11.8	٪0	٪2.9
الإدارة العليا	٪54.2	٪35.4	٪4.3	٪6
الفنيون	٪43	٪42.8	٪11.4	٪2.8

المصدر:

Gerhard M. Louw, "The South African Military In Transition: Part2- From Strategic Culture To Strategic Reality, Scientia Militaria - South African Journal Of Military Studies, Vol. 42, Nr. 2, 2014, p 39.

حاصل القول، أن القيادة السياسية كانت عازمة على إحداث تغييرات هيكلية في المؤسسة العسكرية عبر تغيير ثقافتها وعقيدتها القتالية. بما يضفي الشرعية على الطابع الوطني الجامع للجيش. وتضمنت الرؤية الجديدة للعقيدة العسكرية لجيش جنوب إفريقيا الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية وحقوق الإنسان؛ ومبادئ الدفاع الجماعي، والتضامن الإفريقي. وتبعية المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية الوطنية، مع التركيز على منع الصراعات وإعادة الإعمار للدولة[1].

(1) Gerhard M. Louw, op. cit., pp 37:39.

ومنـذ البداية، كانت هناك مؤشرات على حدوث انحراف وابتعاد عن الأهداف الرئيسة المعلنة، بالتركيز على جوانب بعينها من استراتيجية التطوير دون غيرها، ففي حـين كان الهدف الأصلي لاسـتراتيجية التطوير - كما سـلف الذكر أعلاه- إحداث تغييرات مناسـبة في سياسـة الدفـاع، والعقيـدة القتاليـة، والهيكل التنظيمـي.....، انشـغلت القيادات السياسـية، والقيادات الجديدة للجيش على نحـو متزايد بقضية التمثيل الإثني للجماعات المختلفة داخل المؤسسـات العسكرية، واعتبارها هدفا في حد ذاته؛ الأمر الذي جعل الـ «تحول» مرادفا لمدى التمثيل الإثني داخل المؤسسات العسـكرية، بـدلا مـن التركيز على إجـراء التغيـيرات المناسـبة في سياسـات الدفاع والعقيدة القتالية والهياكل التنظيمية اعتقادا أن ذلك سوف يسهم من ناحية، في تهدئة مخـاوف أولئك الذيـن يعتقدون بأن التجنيد متحيز وغـير ممثل ويحول دون حدوث صدع في العلاقات المدنية العسكرية حال خروج تلك التذمرات عن السيطرة[1].

خاتمة: مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في جمهورية جنوب إفريقيا

يمكـن القـول بدرجة كبـيرة من الثقـة، إن جمهوريـة جنوب إفريقيا اسـتطاعت إدارة مرحلـة التحول مـن الحكم العنصري إلى الحكم الديمقراطي بدرجة كبيرة من النجاح فيما يتصل بالعلاقات المدنية العسكرية عبر احتواء مخاوف الأطراف المختلفة والموازنـة بـين مطالبها في ضوء معطيات قوة كل طرف في أرض الواقع، سـاعد على ذلـك رصيـد تاريخي لقـوات جيش جمهوريـة جنوب إفريقيـا في الحقبـة العنصرية، وقـوات «رمح الأمـة» التابعة لحزب المؤتمـر الوطني، خضعت فيه القوة العسـكرية وقياداتها للقيادة السياسية في الجانبين على تفاوت في درجة الالتزام بذلك في المراحل التاريخية المختلفة. وهو ما يسّر عملية خضوع السـلطة العسـكرية للقيادة السياسـية المدنية في أعقاب مرحلة التحول.

---

(1) Ibid, p 38. Heinecken, Lindy. A Diverse Society, A Representative Military? The Complexity Of Managing Diversity In The South African Armed Forces. Scientia Militaria - South African Journal of Military Studies, [S.l.], v. 37, n. 1, Aug. 2011.. Available at: <http://scientiamilitaria.journals.ac.za/pub/article/view/58>. Date accessed: 05 May. 2015. P.37 doi:http://dx.doi.org/10.5787/37-1-58.

وقد شهدت ساحة جنوب إفريقيا العديد من التطورات منذ عملية التحول إلى حكم الأغلبية عام 1994م، وشملت تلك التطورات تحولات خارجية تمثل تصاعد حالة الصراع في إفريقيا وتزايد الطلب على مساعدات قوة الدفاع الوطني لدعم مبادرات السياسة الخارجية من خلال عمليات حفظ السلام؛ وتطورات داخلية تتعلق بالأمن الداخلي في مواجهة الجريمة، وتصاعد موجة العداء تجاه الأجانب المهاجرين إلى جنوب إفريقيا؛ حيث تؤشر تلك التحولات على الاتجاه نحو الاعتماد بدرجة أكبر على قوات الدفاع في القيام بدعم كل من جهود وزارة الخارجية في مهام حفظ السلم والأمن[1]، ومهام جهاز شرطة جنوب إفريقيا في مواجهة تزايد معدلات الجريمة لا سيما الجريمة المنظمة والعابرة للحدود[2]، والسيطرة على تداعيات الاعتداءات الدورية على المهاجرين. وذلك على عكس مراد الفلسفة سالفة البيان التي تقوم على إبعاد المؤسسة العسكرية عن التورط في الشؤون الداخلية، وبما يثير قضية الميزانية والجاهزية للقيام بالأدوار المفترضة لقوات الدفاع داخليا وخارجيا من ناحية أخرى، ومن له واقعيا الكلمة الأخيرة في شأن تحديد جاهزية القوات وكفاية أو عدم كفاية مواردها واحتياجاتها، في ظل حقيقة هيمنة حزب المؤتمر الوطني على السلطة التشريعية في البلاد، وهي السلطة المسئولة عن الرقابة على أداء وزارة الدفاع[3]؛ علاوة على التطبيق الصارم لقواعد الالتزام الحزبي لأعضاء حزب الأغلبية في البرلمان، وضعف أحزاب المعارضة وتنافسها وعجزها عن طرح سياسات بديلة، كل ذلك حال في بعض الأحيان دون أداء الدور الرقابي للبرلمان على أعمال وزارة الدفاع[4]. خاصة في حالات افتقار أعضاء البرلمان للبيانات والمعلومات المتعلقة بأعمال الرقابة واعتمادهم على الصحف[5].

(1) Francois Vreÿ, op. cit., p. 105:110

(2) Jhon Burger, "South Africa In 2020 An Internal Security Perspective"., In Len Le Roux, Ed., Security Challenges Shaping The Future South African Army, Pretoria: Institute For Security Studies, 2007, P253

(3) Jordaan, Op.cit., p.18

(4) Ibid., pp 31: 34.

(5) Diederik Perk, op.cit., 55:56

ومـن الأمثلة الدالة في هذا الصدد أنه عندما تصاعد الخلاف بين قيادات الجيش (وزيـر الدفـاع)، والبرلمان حـول مدى أحقية اللجنة البرلمانية المسئولة عن شـؤون الدفـاع في الاطـلاع على بعـض التقارير الخاصـة بجاهزية قوات الدفـاع إلى صدور تعليـمات إلى أعضـاء اللجنـة بعدم التصعيد في تلك المسـألة، ثـم الإطاحة بعد ذلك برئيس اللجنة بإبعاده عن رئاسة اللجنة[1]. وهو مايبرر مخاوف البعض من أن تكون تلك الممارسـات وغيرهـا مؤشراً على اتجاه لدى المؤسسـة العسـكرية للتفلّت وعدم الخضوع لرقابة السـلطات السياسـية وفي مقدمتها البرلـمان.[2] يغذي تلك المخاوف حقيقـة اتجـاه العلاقة نحو مزيد من هيمنة السـلطة التنفيذية بصفـة عامة في مواجهة السـلطة البرلمانية، على الصعيد السياسي[3]. وتزايد انخراط قوات الدفاع في المجال الأمني الداخلي في ظل ارتفاع وتيرة الجريمة، والعنف الداخلي.

ومـع ذلـك، فإنه يصعب القـول بإمكانية التدخل العسـكري المبـاشر (انقلاب عسـكري)، في الحياة السياسية، في ظل القيود الداخلية، والإقليمية، والدولية. ممثلة في هيمنـة حـزب المؤتمر الوطني على السـاحة السياسـية، والتوازن الحرج لتشـكيل قـوات دفـاع جنـوب إفريقيا ما بـين الجماعات الإثنيـة المكونة للقـوات، علاوة على ارتبـاط معظـم قيـادات الجيش من الأفارقـة بالولاء لحـزب المؤتمر الوطني بشـكل أو بآخـر تنظيميـا، أو مصلحيًـا؛ الأمر الـذي يجعل من الانقلاب عـلى النظام القائم مغامـرة غير محسـوبة العواقـب، أو باهظـة التكاليـف، في ظل منـاخ إقليمي ودولي رافض للتغيير القسري للنظم السياسـية القائمة، لا سيما في جنوب إفريقيا بما لها من ثقل سـياسي واقتصادي لدى العالم الغربي. وإن لم يمنع ذلك من القول بأن استمرار التوجـه ناحيـة المزيد من التضييق فيما يتصل بالرقابة على ما يتعلق بقوات الدفاع من مشروعـات ومهام وميزانيات، والابتعاد تدريجيا عن مثاليات الشـفافية والمكاشـفة والعلانيـة المتعلقـة التي رافقـت مرحلة التحـول عن الحكم العنـصري. خاصة مع

---

(1) Justin Sylvester, op.cit.,p 12

(2) Diederik Perk, op.cit., 55:56

(3) Jordaan, Op.cit., p.19

اختفاء القيادات التاريخية لعملية التحول، وتنامي شبكة المصالح بين النخب الحاكمة مدنية وعسكرية من ناحية، وتنامي مشاعر عدم الرضا عن أداء حكومات حزب المؤتمر الوطني على صعيد الاقتصاد والعدالة الاجتماعية قد يقود إلى مزيد من التوترات الداخلية تؤدى بدورها لمزيد من النفوذ لقوى الأمن وقوات الدفاع. وهو ما لا يتوقع حدوثه على الأقل في الأمد المنظور[1].

حاصل القول، إنه في تاريخها القصير نسبيا قامت قوات الدفاع الوطني في جمهورية جنوب إفريقيا، بإدارة ناجحة لعملية التحول من جيش عنصري إلى جيش وطني جامع؛ خاضع للسلطة السياسية وملتزم إلى حد كبير بالمعايير الدولية. وقد ساعد على ذلك تاريخ من خضوع القوات العسكرية النظامية الرئيسة في البلاد (جيش دفاع جنوب إفريقيا) والمعارضة (قوات رمح الأمة التابعة للمؤتمر الوطني)، لسلطان القيادات السياسية على الجانبين[2].

اعتمدت عملية التحول في مجال السياسة الدفاعية للبلاد وفي علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية على المساومات والمواءمات بين مطالب القوى السياسية الرئيسة في البلاد وقواتها أكثر منها على الرشاد والاحتياجات الفعلية للبلاد. وهو ما تطلب ضرورة مراجعة الوظيفة الأساسية لقوات جيش الدفاع الوطني؛ بما يتماشى مع التحديات المستجدة على الساحة الداخلية والإقليمية والالتزامات الدولية وفي مقدمتها التوفيق بين السياسة الدفاعية والموازنة المخصصة لهذا القطاع، والقدرة على الحفاظ على حياد المؤسسة العسكرية فيما يتصل بالشؤون السياسية الداخلية وخضوعها للتوجيه والرقابة السياسية من جانب كل من مجلس الوزراء والبرلمان على التوالي. في ظل ما يتطلبه رفع الكفاءة والمهارة؛ لمواجهة التحديات الداخلية والإقليمية من مزيد إنفاق قد يتعارض وأوجه أخرى للتنمية والإنفاق.

---

(1) Heinecken,op. cit.,. P.46

(2) Rocklyn Mark Williams," South Africa's new defence force: progress and prospects, CSIS Africa Notes, Washington: the center for strategic and international studies, no. 170, March, 1995, pp 6-7.

ومـع إقرارنـا بجهود المراجعـة الدورية من جانـب النظام السـياسي في جمهورية جنـوب إفريقيا لاسـتراتيجيات قوات الدفاع الوطني ومهامهـا؛ بما يحفظ جاهزيتها وقدرتهـا على أداء مهامها، ويحفظ خضوعها للسـلطة السياسـية؛ فإنـه – من وجهة نظرنا– سـيظل الحكم على مدى نجاح تلك السياسـات والمراجعـات رهين القدرة على اجتياز مرحلة القيادات التاريخية، واسـتيعاب مطالب الأجيال الجديدة لا سـيما من الأفارقة السـود في مزيد من التمثيل على الأصعدة المختلفة، لا سيما على الصعيد الاقتصادي وتحسـين الأوضـاع الاجتماعية، ومواجهة تصاعد ظواهر الفسـاد بما في ذلك الفسـاد في المؤسسـة العسـكرية، وهي العوامل التي تمثل في جانـب منها البيئة المناسـبة لتدخـل العسـكريين واسـتيلائهم عـلى السـلطة مدفوعين بأحـد أمرين أو كليهـما؛ وهما الحفاظ على أمن البلاد ووحدتها واسـتقرارها، أو درء مخاطر المسـاس بمصالحهم الناجمة عن الفساد داخل المؤسسة العسكرية ومساعي محاسبتهم. وتشير خبرة العديد من الدول الإفريقية إلى أنه كثيرا ما يتم استخدام المبرر الأول للوصول إلى الهـدف الثـاني. فإلى أي مدى ستسـتطيع قوة دفاع جمهورية جنـوب إفريقيا البقاء بعيدا عن مغريات الجمع بين القوة السلطة؟

الفصل الرابع: العسكريون وتحديات السيطرة المدنية في نيجيريا

هالة ثابت(*)

مقدمة

تمتلك نيجيريا، أو عملاق إفريقيا كما يطلق عليها، إمكانات وطاقات هائلة تمكنها من تولي موقع الريادة في القارة. فهي أكبر بلد إفريقي جنوب الصحراء الكبرى من حيث تعداد السكان؛ إذ يبلغ تعداد سكانها 177 مليون نسمة وفقاً لتعداد يوليو 2014 (2).

وعلى المستوى الاقتصادي، تعد واحدة من كبرى الدول الإفريقية إنتاجا للنفط؛ حيث تحتل المرتبة الثامنة عالمياً في تصدير النفط باحتياطي يبلغ 37 مليار برميل، واحتياطي غاز طبيعي يبلغ 5.1 تريليونات قدم مكعب، يمثلان معاً 35 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل عائدات النفط 90 ٪ من إجمالي عائدات الصادرات،

(*) أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة زايد.

(2) "Nigeria Population 2014", World Population Review, October 2014, in: worldpopulationreview.com

وتسـهـم في تمويـل 75 ٪ من الإيرادات الحكوميـة[1]. كما ينمـو الاقتصاد النيجيري بمعدل 7 ٪ سنويا، وهو معدل أسرع من المتوسط السائد في منطقة غرب إفريقيا[2].

أما على الصعيد العسـكري، فتمتلك نيجيريا قوة عسـكرية تعد من الأكبر عدداً والأكثـر خبرة على مسـتوى القارة. وقد شـاركت القوات النيجيريـة في العديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السـلام، سـواء خارج القارة في يوغوسـلافيا السابقة وكمبوديـا، أو داخـل القـارة في الصومـال وأنغـولا ورواندا وموزمبيـق وناميبيـا وجمهوريـة الكونغو الديمقراطية وليبيريا. كما تسـعى بقوة للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. وبذلك تتجلى الأهمية الاستراتيجية والرمزية لنيجيريا كدولة رائدة في القارة.

إلا أن نيجيريا لم تسـتفد من هذه الإمكانات. فرغم أنها شـهدت منذ الاستقلال عـدة محاولات لبناء نظـام ديمقراطي قوي، فقـد تم إحباطها جميعاً بسـبب التدخل العسـكري، تـارة بالحكـم المبـاشر وتارة بالتدخل السـياسي السـافر خـلال فترات وجيـزة من الحكم المدني. فقد شـهدت البلاد سـبعة انقلابات عسـكرية وانقلابات مضادة خلال ثلاثة عقود من الاسـتقلال عام 1960 ناهيك عن عدد من محاولات الانقـلاب الفاشـلة خلال الفترة نفسـها. بينما لم تشـهد حكماً مدنياً سـوى في ثلاث مناسبات منفصلة (أعوام 1977، و1989، و1999).

فهل كان التدخل العسـكري المتكرر تعبيراً عن طموحات العسـكريين القائمين عليـه، أم يمكن النظر إليه باعتباره انعكاسـاً لفشـل السـلطة المدنية في إدارة شـئون البلاد؟ وهل يمكن القطع بعرقلة السلطة العسكرية لعملية التحول الديمقراطي أم أن الأمر يعتمد على طبيعة وحدود الدور الذي تمارسه المؤسسة العسكرية؟

(1) "Nigeria Facts and Figures", Annual Statistical Bulletin, Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), 2014, in: www.opec.org/

(2) "The Nigerian economy- Well below par: Over-reliance on oil spells trouble for Nigeria", the economist, 29 Nov. 2014, at: www.economist.com

للإجابة عن هذه التساؤلات يستعرض الفصل الحالي تاريخ نشأة وتطور القوات المسلحة النيجيرية منذ العهد الاستعماري وحتى العصر الحالي، ثم يتناول بالتحليل التركيبة الاجتماعية والبنية المؤسسية للجيش، ومنهما ينطلق لمناقشة الدور الذي لعبه الجيش في الحياة السياسية النيجيرية منذ الاستقلال، مع تحليل لآفاق التحول نحو الديمقراطية في نيجيريا ودور الجيش في دعم أو عرقلة عملية التحول، خاصة في ظل ما يواجه الجيش من تحديات تتعلق بالحرب على الإرهاب.

أولاً: نشأة وتطور الجيش في نيجيريا:

تعود أصول الجيش النيجيري تاريخياً إلى ثلاثة تشكيلات عسكرية تم تأسيسها في القرن التاسع عشر. يعود تأسيس التشكيل الأول إلى عام 1862 عندما شكل الحاكم العسكري للاجوس - العاصمة وقتئذ - الكابتن جون جلوفر ميليشيا صغيرة من الهوسا (أطلق عليها اسم الهوسا جلوفر). وتأسس هذا التشكيل في صورة قوة شرطة صغيرة، قوامها ثمانية عشر نيجيريًّا من الشماليين، مهمتها حماية أرواح وممتلكات التجار البريطانيين وأعضاء الإرساليات التبشيرية من جهة، وحماية طرق التجارة البريطانية القريبة من لاجوس، والدفاع عن مستعمرات بريطانيا في المنطقة من جهة أخرى[1]. وظل التشكيل يقوم مقام قوات الشرطة والجيش حتى عام 1895 عندما انفصل إلى فرقتين تمارس إحداهما مهام قوات الشرطة بينما تقوم الثانية مقام القوات العسكرية. ونظراً لسيطرة أبناء الهوسا على هذا التشكيل؛ أصبحت لغة الهوسا هي اللغة المشتركة لقيادة القوات في مناطق تمركزها في كل من غانا ونيجيريا، واستمر الحال كذلك حتى الخمسينيات مما مثل الأساس التاريخي للاختلال الإثني الذي تعاني منه القوات المسلحة النيجيرية حتى اللحظة الراهنة[2].

(1) سيرد مزيد من التفصيل حول قبائل الهوسا من حيث نسبتها لتعداد السكان، وقوتها النسبية في الجزء التالي.

(2) Olusoji, George and others, "Military Interventions in the Nigerian Politics: 'A Timed Bomb' Waiting to Explode? The Avowal of a new Management Elites", International Journal of Business, Humanities and Technology, Vol. 2, No.5, August 2012, p. 193.

وتأسس التشكيل الثاني في عام 1888 تحت اسم قوات الشرطة التابعة لشركة النيجر الملكية[1]. وكان الهدف من تأسيسه حماية المصالح البريطانية في شمال نيجيريا. وتم تدعيم التشكيل الأول بقوات شرطة شركة النيجر الملكية، بحيث شكلا معاً النواة الأولى لقوات شرطة الشمال. أما التشكيل الثالث، فتأسس عام 1891-1892، وأطلق عليه لاحقاً قوات شرطة ساحل النيجر.

أما قوات الشمال والجنوب اللاتي لم تنضم لقوات حدود غرب إفريقيا فقد تغير اسمها في عام 1956، وبمناسبة زيارة الملكة إليزابيث الثانية، إلى "الكتيبة النيجيرية للملكة" (Queen Own's Nigeria Regiment)[2].

وفي البداية كانت هذه القوات، برغم صغر عددها، مناسبة لتولي مهام قوات الجيش والشرطة في مناطقها. لكن مع توسع نفوذ الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ودخولها في صراعات عسكرية مع مناطق نفوذ الاستعمار الإنجليزي، كان لابد من زيادة تعداد القوات لتتماشى مع المتطلبات العسكرية أو المهام الجديدة. فبدأت الإدارة الاستعمارية في التفكير في الدمج التدريجي للقوات الاستعمارية القائمة، والتي تضمنت كتائب جنوب نيجيريا وكتائب شمال نيجيريا، وكانت كل منها تحت قيادة منفصلة. وبعد عام 1900 صار بين الكتائب تواصل ودعم متبادل، فلا تكتفي كل كتيبة بحماية المنطقة التابعة لها، بل تدعم كل واحدة الأخرى. ثم توحدت كتائب الجنوب مع كتيبة لاجوس، في عام 1906. وفي عام 1914، ومع اندماج الشمال والجنوب النيجيري، أصبح من اللازم ترتيب الجيش النيجيري فاندمجت كتائب الشمال مع كتائب الجنوب تحت قيادة موحدة وليشكلوا معاً كتيبة نيجيريا لقوات حرس حدود غرب إفريقيا (Nigeria West African Frontier

(1) وهي شركة بريطانية حصلت على امتياز استغلال ثروات نيجيريا عام 1885 واحتكرت التجارة على طول نهر النيجر. وتم استبدالها في عام 1900 بنظام الحماية على الجنوب النيجيري، وعلى الشمال النيجيري حتى عام 1914 حين تم توحيد البلاد تحت اسم مستعمرة ومحمية نيجيريا وخضعت للحكم البريطاني.

(2) Dummar, Maj Fredrick C., "The History of the Nigerian Army and the Implications for the Future of Nigeria", Thesis for Master of Military Art and Science, Faculty of the US Army Command and General Staff College, University of Nevada, 2002, pp. 18-19.

Force NWAFF). وفي وقت لاحق من العام نفسه، منحت بريطانيا مستعمراتها الاستقلال العسكري، ومعه تغير الاسم إلى "القوات العسكرية النيجيرية". ثم تغير الاسم مرتين، الأولى عند الاستقلال في عام 1960، عندما تغير للجيش الملكي النيجيري، والثانية مع الجمهورية الأولى في عام 1963، عندما تغير إلى الجيش النيجيري[1].

والجدير بالذكر أنه لم يكن في الإمكان النظر إلى هذه القوات، أو بالأحرى التشكيلات، في بدايتها باعتبارها جيشاً بالمفهوم التقليدي، فلم تتضمن جنوداً نظاميين أو محترفين مهنتهم القتال، بل كانوا يقاتلون دفاعاً عن المنطقة أو المدينة التي ينتمون إليها ثم يعودون لأعمالهم في الزراعة أو التجارة. وبالتالي كانت العسكرية بالنسبة لهم وظيفة مؤقتة مرتبطة بحالة الضرورة أو التهديد، وما إن تنتهي حتى يعودوا لممارسة حياتهم اليومية العادية. وكان الجيش يعتمد على الفئات المنبوذة في المجتمع، مما دفع الكثيرين إلى العزوف عن الانضمام للجيش خوفاً من الاختلاط بهذه الفئات. وهو سبب إضافي لعدم شعبية القوات العسكرية تضاف إلى ارتباط تأسيسها بالإدارة الاستعمارية كما سبق القول. لكن مع حلول عام 1900 أصبح مكوناً من جنود نظاميين يتلقون رواتب، ويخضعون لتدريبات عسكرية محترفة. ومع زيادة رواتب العسكريين، أصبح الالتحاق بالجيش جاذباً لخريجي الجامعات[2].

كما لم يعتمد الجيش في نشأته على المواطنين وحدهم، بل جمع في صفوفه جنوداً نيجيريين بينما كان الضباط والقيادات من الإنجليز. ولم تبدأ عملية التوطين سوى في أبريل 1958، بخطوات حثيثة أولاً ثم تسارعت وتيرتها بعد ذلك، فبدأت بضابط نيجيري واحد في عام 1948، ثم ارتفع العدد إلى خمسة عشر ضابطاً في عام 1956 من بين 250 هم مجمل تعداد ضباط الجيش. واستمر إحلال الضباط النيجيريين محل الضباط الإنجليز: فمع حلول عام 1960 انخفض عدد الضباط الإنجليز

(1) Olusoji, op. cit., p. 193.

(2) Ukpabi, S. C., "The Changing Role of the Military in Nigeria (1900-1970)", Africa Spectrum, Vol. 11, No. 1, 1976, pp. 61-66.

إلى ستين بعد أن كانوا ثلاثمائة، حتى رحل آخر ضابط إنجليزي في عام 1965 ليصبح الجيش وطنياً خالصاً، ويصبح ولاء القوات النيجيرية للدولة وليس للإدارة الاستعمارية. وبنهاية الحرب الأهلية في بيافرا عام 1970، وصل تعداد الجيش إلى ربع مليون جندي بعد أن كان عشرة آلاف في عام 1966 [1].

وعلى الرغم من أن تجنيد أفراد الجيش كان يتم منذ عام 1958 وفقاً لحصص متفق عليها بين المناطق المختلفة، وهي 50 ٪ من الشمال و25 ٪ من كل من الغرب والشرق. إلا أنه كانت هناك محاولات عديدة لترسيخ فكرة دفاع الجيش عن الدولة واستقلالها وسلامة أراضيها وليس عن المنطقة الإقليمية الضيقة، وكسر فكرة الانتماء الإقليمي لصالح الانتماء الوطني وذلك بالحرص على ضمان تنويع الانتماءات داخل كل وحدة عسكرية؛ حتى لا تعكس كل وحدة توجها إثنياً ضيقاً على حساب التوجه القومي الواسع، مع تحريك الوحدات بشكل دوري بين المناطق النيجيرية المختلفة. كما تنوعت مراكز تدريب القوات النيجيرية في محاولة للابتعاد عن هيمنة الدولة الاستعمارية الأم. فلم تعد قاصرة على بريطانيا، بل اتسعت لتشمل مراكز مختلفة، وخلفيات عسكرية مختلفة غربية: مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا، أو آسيوية مثل باكستان والهند، أو حتى إفريقية كإثيوبيا[2].

وكان من أهم المشاكل التي واجهها الجيش النيجيري عند بداية تأسيسه التركيبة العمرية غير المتوازنة نتيجة للحاجة لحراك مكثف وسريع. فمن ناحية نتج عن تطبيق سياسات التوطين ظهور مؤسسة شابة يسودها التقارب العمري بين الرتب الأدنى والأعلى، وهو غير طبيعي داخل المؤسسة العسكرية، مما أثر على قدرة القيادات على فرض سلطاتها على أفراد الجيش. ومع ما سبق ذكره من تاريخ تجنيد أفراد الجيش في المراحل السابقة من المنبوذين والفئات المهمشة أو الأقل حظاً، رفض الجنود، وهم في المراحل اللاحقة الأكثر تعليماً وتفتحاً، الانصياع لأوامر القيادات. بالإضافة إلى الحاجة لتشكيل جيش من رتب مختلفة، مما استدعى سرعة الحراك الهيكلي سواء

(1) Ibid, pp. 67-72.

(2) Ibid, pp. 67-72.

فيما يتعلق بحركة ترقيات سريعة نتج عنها زيادة توقعات الفئة التي حصلت على الترقية وإحباط من خانه الحظ، كما نتج عنها عدم استقرار هيكلي وعدم ثقة الضباط في القيادات التي لم تحصل على التدريب الكافي إدارياً أو عسكرياً. وانعكست هذه الاختلالات في انعدام الثقة بين المستويات الهيراركية المختلفة، وبالتالي الارتكاز على الروابط الإثنية والدينية بدلاً من الاعتماد على معيار الكفاءة[1].

ومن كل ما سبق يتضح أن الجيش النيجيري كان في نشأته صنيعة الإدارة الاستعمارية: يعمل تحت قيادة استعمارية، بأوامر استعمارية ولخدمة أهداف استعمارية. وظل في بدايته يقاتل دفاعاً عن مصالح الدولة الاستعمارية ولحماية المناطق المستعمرة من الاعتداءات الخارجية أو الأخطار الداخلية. وربما يكون هذا من أهم أسباب اختلال العلاقة مع الشعب في بدايتها، فلم يكن يحظى بظهير شعبي يؤيد تحركاته ويدعم مواقفه.

إلا أنه مع زيادة عدد أفراد الجيش، والإحلال التدريجي للنيجيريين محل الجنود البريطانيين، ترسخ التوجه القومي وحماية مصالح الدولة النيجيرية محل التوجه الاستعماري وحماية المصالح الاستعمارية. لكن يبقى السؤال: هل يعني هذا أن الجيش أصبح معبراً عن مصالح الدولة النيجيرية بمختلف مكوناتها، أم لصالح جماعات إثنية معينة داخل الدولة؟ هذا ما سيجيب عنه الجزء التالي.

ثانياً: البنية الاجتماعية والمؤسسية للقوات المسلحة وقضايا الميزانية

تشهد نيجيريا تركيبة سكانية شديدة التعقيد. حيث ينقسم السكان إلى 250 جماعة عرقية، يتحدثون ألف لغة محلية بخلاف الإنجليزية اللغة الرسمية للدولة، ويدين نصفهم بالإسلام.

ولعل أهم الجماعات العرقية النيجيرية وأكثرها تعداداً جماعات الهوسا فولاني، وتمثل 31 ٪ من السكان يعيشون في الأجزاء الشمالية من البلاد ويعملون في الزراعة

(1) Luckham, A. R., "Institutional Transfer and Breakdown in a New Nation: The Nigerian Military, Administrative Science Quarterly, Vol. 16, No. 4, Dec. 1971, pp. 395- 402.

والتجارة و95 ٪ منهم من المسلمين من السنة. ولغة الهوسا هي أكثر اللغات شيوعاً في نيجيريا، ويتحدث بها 50 ٪ من سكان الشمال، وهي لغة الثقافة الإسلامية في غرب إفريقيا؛ حيث تفتخر قبائل الهوسا بتاريخها الإسلامي عندما أسس عثمان دان فوديو مملكة سوكوتو الإسلامية في القرن التاسع عشر الميلادي. وتأتي في المرتبة الثانية جماعات اليوروبا وتبلغ نسبتها 21 ٪، وتعيش في جنوبي غرب البلاد، ويتبع أفرادها الدين المسيحي. وكانت لها ممالك متعددة قبل الاستعمار البريطاني لنيجيريا عام 1861 أهمها ممالك بنين، وأريو، راجيا، وايبادان. يليها جماعات الإيبو وتمثل 18 ٪ من السكان وهم أيضا من المسيحيين. وهم أكثر الجماعات تقبلاً لنمط الحياة الغربية لذا شغلوا المناصب المهمة في الحكومة وفي الأعمال في العهد الاستعماري[1]. وبينما تلقى المسيحيون تعليماً جيداً وتأثروا بالفكر الغربي؛ لأنهم كانوا على اتصال بالتجار الأوروبيين منذ عام 1849، نجد مسلمي الشمال من المحافظين الذين تأثروا بفكرة الجهاد في ظل خلافة عثمان دان فوديو[2].

وقد انعكست هذه التركيبة السكانية المختلة على تركيبة ديمغرافية أكثر اختلالاً داخل الجيش. فقد هيمنت قبائل الهوسا على الحياة الاقتصادية؛ حيث إنها المستفيد الأول من ريع النفط، رغم استخراجه من أراضي اليوروبا والإيبو، وعلى المؤسسة العسكرية.

وقد بدأت هيمنة قبائل الشمال على الجيش في عام 1960 عندما طالبت بحصة تمثيل 50 ٪ داخل المؤسسة العسكرية خاصة وأن حجم منطقة الشمال يمثل ضعفي حجم الجنوب. ومن هنا أصبح الانتماء القبلي باب الدخول للمؤسسة العسكرية. وبدلاً من إلغاء الشعور بالهيمنة الإثنية في الجيش، زاد نظام الحصص منها. فعدد الولايات التي تسيطر عليها القبائل الإثنية غير متوازن، وبالتالي يرتفع تعداد من ينتمون إليهم من المجندين. ثانياً، ورغم التساوي في التجنيد بين الولايات فإن

(1) محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين؟، الأهرام الرقمي، أكتوبر 1993، في: digital.ahram.org.eg

(2) Olusoji, op. cit., p. 191.

الترقي في الرتب يكون من نصيب قبائل الشمال، بما يضمن استمرار هيمنة الشمال، وكنتيجة لهذه الهيمنة، ولتمتعهم بمزايا تفوق أقرانهم من المناطق الأخرى، قلما تورط جنود الشمال في الانقلابات العسكرية ضد الدولة. وكان الانقلاب المضاد في عام 1966 محاولة لاستعادة هيمنة الشمال على المناصب القيادية السياسية والعسكرية[1]. وبينما كانت الوحدات الفنية من أبناء الجنوب الأوفر حظاً في التعليم، كالمهندسين والأطباء والفنيين...إلخ. ظلت القيادة، ولفترة طويلة، يهيمن عليها مسلمو الشمال[2].

وكان هذا مصدر استياء عميق من ضباط المناطق الأخرى، وحال دون تنمية روح الجسد الواحد. كما أن استمرار سيطرة الشمال على قيادة الجيش يعني ببساطة استغلال المؤسسة العسكرية كوسيلة لضمان استمرار سيطرة الشمال على الحكم. وبالتالي كسر هذه السيطرة لن يكون إلا بالتمثيل العادل للقبائل الإثنية في المؤسسة العسكرية.

أما عن الميزانية المخصصة للمؤسسة العسكرية، فقد حظيت بنصيب الأسد من ميزانية الدولة نظراً للدور المهم – وغير المباشر – الذي تلعبه القوات المسلحة من خلال خلق ظروف الاستقرار والأمن التي تؤمن النشاط الاقتصادي.

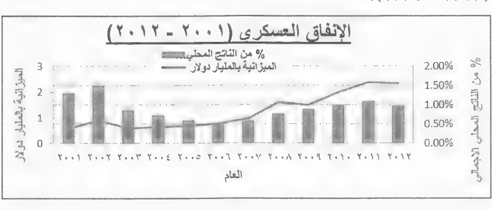
وتشمل ميزانية المؤسسة العسكرية جميع النفقات الجارية والرأسمالية على القوات المسلحة، بما في ذلك قوات حفظ السلام؛ ونفقات وزارة الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى المشاركة في مشاريع الدفاع؛ والقوات شبه العسكرية. كما وتشمل نفقات العسكريين والمدنيين العاملين في القوات المسلحة، بما في ذلك المعاشات التقاعدية للعسكريين والخدمات الاجتماعية للأفراد؛ تشغيل وصيانة وشراء

(1) Alaga, Ecoma and Richard Akum, "Civil-Military Relations and Democratic Consolidation in Nigeria: Issues and Challenges", In: Dennis Blair (ed.), Military Engagement: Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transition: A Handbook Project, Vol. 2, Brookings Institution Press, June 2013, pp. 219-.

(2) «قبيلة الهوسا»، الجزيرة نت، 4/ 11/ 2004، في: www.aljazeera.net/

السلاح؛ والأبحاث العسكرية؛ والمساعدات العسكرية (في النفقات العسكرية في البلد المانح).

ووفقاً لما ورد في تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية للعام 2014، بلغ تعداد القوات العسكرية النيجيرية في عام 2014 ما يقرب من مائتي ألف جندي وجندية، وثلاثمائة ألف في القوات شبه العسكرية. ووصلت ميزانية الدفاع إلى 3.7 مليار دولار، وهي أعلى نسبة وصلت إليها منذ الحرب الأهلية في إقليم بيافرا (1967 – 1970).



المصدر: قاعدة بيانات الإنفاق العسكري[1]

وبما أن الاقتصاد النيجيري يعتمد على عائدات تصدير النفط الخام؛ فقد أسفر الارتفاع في أسعار النفط عن ارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حتى خلال فترة الركود الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري خلال الفترة من 2001 حتى 2016. فبينما وصلت ميزانية الدفاع إلى 2.32 مليار دولار أمريكي في عام 2012، تم توجيه 0.9 ٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي نحو الدفاع. وخلال الفترة قيد الاستعراض تم تخصيص نسبة 16.5 ٪ من ميزانية الدفاع للإنفاق الرأسمالي، وهو ما يمثل نسبة منخفضة نسبيا لشراء الذخيرة والمعدات والأسلحة

(1) SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute, retrieved 10 Feb 2015, at: portal.sipri.org/, see also, Nigerian Military Budget in: militarybudget.org/nigeria/

ذات التكنولوجيا المتطورة. هذا في الوقت الذي تعتمد القدرات الدفاعية للبلاد على استيراد معظم المعدات الرئيسة، بينما تقتصر صناعة الدفاع المحلية على إنتاج الأسلحة الصغيرة والذخيرة، وصيانة الطائرات وخدمات الإصلاح، دون الإنفاق على التكنولوجيا المتقدمة، أو البحث والتطوير[1].

هذا، وقد تزايد الإنفاق العسكري في نيجيريا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تواصل الحكومة برنامج تطوير الكفاءة المهنية داخل المؤسسة العسكرية، لمكافحة التهديدات الأمنية الداخلية، مثل الجماعات المتمردة في منطقة دلتا النيجر ومجموعة بوكو حرام الإرهابية، ومنع تهريب النفط عبر مصافي نفط غير شرعية في منطقة دلتا النيجر. إلى جانب التهديدات الخارجية والتوسع في عمليات حفظ السلام في القارة[2].

ذلك في الوقت الذي صنف فيه البنك الدولي نيجيريا في عام 1993 باعتبارها من أفقر 20 دولة في العالم، وتوقفت الدولة عن سداد فوائد ديونها الخارجية والتي وصلت 30 مليار دولار، وأكثر من 7 مليار مستحقات على ديونها من نادي باريس للدول الغربية المانحة[3]. ثم وصل حجم العجز في الميزانية القومية خلال عام 1999 لحوالي 39 بليون دولار، وانخفض احتياطي العملة الأجنبية من 71 بليون دولار (في يونيو 1998) إلى 375 بليون دولار (في مايو 1999). ووصل حجم الديون الخارجية الى30 بليون دولار، بينما قدر حجم التضخم بـ 33 ٪، وظل القطاع الصناعي يعمل بثلث طاقته فقط، بينما أهملت الزراعة حتى أصبحت نيجيريا تستورد احتياجاتها من المواد الغذائية من الخارج. ووصلت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من المواطنين إلى 80 ٪؛ فقد انخفض متوسط دخل الفرد السنوي من450 دولار في عام 1979 إلى 250 دولار في عام 1999، وتدهور

(1) "Nigeria's defence budget expected to grow by 22% over next four years", Defence Web, Thursday, 12 July 2012, at: www.defenceweb.co.za/

(2) "Nigeria's defence budget...", op. cit.

(3) Fayemi, J. Kayode, "Military Hegemony and the Transition Program", A Journal of Opinion, Vol. 27, No.1, Transition in Nigeria?, 1999, p. 70.

مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وارتفع معدل الجريمة والعنف وعمليات السطو المسلح، وانتشرت المخدرات، وارتفعت نسبة المصابين بمرض الإيدز[1].

ثالثا: الدور السياسي للجيش في نيجيريا منذ الاستقلال

مع ضعف مؤسسات الحكم، وسيادة مناخ اجتماعي متوتر نتيجة علاقات غير متوازنة بين الجماعات الإثنية المختلفة، وتفشي حالة عامة من عدم الرضا والسخط نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي سيطر العسكريون على الحكم ست مرات تربو على الثلاثين عاماً مقابل عشر سنوات فقط حكمها النظام المدني منذ الاستقلال 1960 وحتى ديسمبر 1999. وقد بشرت الأنظمة السياسية الحاكمة، كلها، وبدون استثناء، بالتنمية الاقتصادية والعدالة والمساواة والديمقراطية، وفشلت جميعها في تحقيق هذه الأهداف وهو ما سيتضح من العرض التالي.

تولت أول حكومة مدنية للبلاد – أو الجمهورية الأولى – في الفترة من عام 1960 – 1966 في ظل حكم الرئيس بنيامين ازيكوي. وقُسمت البلاد في عهده إلى ثلاثة أقاليم فيدرالية: الشمال – جنوب الشرق – جنوب الغرب، ثم أضيف إليها إقليم رابع وهو الشرق أوسطي في عام 1963. إلا أن البلاد مرت في عهده بحالة من الاضطراب غير مسبوقة وذلك لانقسام ممثلي الشعب في البرلمان بين فئتين: نخبة تقليدية اعترف المستعمر البريطاني بدورها السياسي والاقتصادي، وحافظ على امتيازاتها بتعيين أفرادها في مجلس اللوردات، فمنحتها مكانتها الاجتماعية – السابقة والحالية – شعوراً بالفوقية والاستعلاء، ورأت نفسها أحق تاريخياً بحكم البلاد. والنخبة الثانية هي نخبة متعلمة أصبح لها دورٌ في الحياة السياسية بعد الاستقلال، حيث دخلت مجلس اللوردات عبر الانتخابات، يدعمها تأييد شعبي واسع، ومن هنا رأت في نفسها الكفاءة والجدارة والأحقية الواقعية بحكم البلاد. وتجلى

---

(1) سامية بيبرس، «نيجيريا: بين العنف والتحول الديمقراطي»، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 140، ابريل 2000 في: www.ahramdigital.org.eg

الصراع بين النخبتين في صورة أعمال شـغب واضطرابات سياسـية وعمليات تزوير للانتخابات[1].

ولم يكـن تدخل الجيش في المشـهد السـياسي مفاجئـاً لمعظم المراقبين السياسـيين والمفكرين. فالفترة ما قبل الاسـتعمار شـهدت حكماً وراثياً مطلقاً، ينظر فيه للحكام التقليديين باعتبارهم ممثلي الله على الأرض، لا يخضعون للمساءلة ولا المحاسبة. لذا لم يكن من المسـتغرب تقبل الشعب للانقلاب العسـكري الذي أطاح فيه جونسون اغيلي ايرونسي بالرئيس ازيكوي (وكلاهما من قبائل الإيبو) في يناير 1966 [2].

وفتـح هذا الانقلاب البـاب للصراع على السـلطة داخل أبناء القبيلـة الواحدة، كـما سـن قاعدة اعتماد العنف كوسـيلة لحـل الصراعات مع المعارضين السياسـيين، وكذلك للحكم المركزي بإلغاء الفيدرالية وعودة السيطرة المركزية الشديدة على كل ربوع البلاد.

إلا أن حكم ايرونسي انتهى سريعاً بعد سـتة أشـهر فقط من توليه الحكم؛ حيث أعلن في مايو 1966 تعليق الدسـتور الفيدرالي، الأمر الذي اعتبره الكثيرون محاولة لفرض سيطرة قبائل الإيبو على البلاد، مما أدى إلى رد فعل فيدرالي رافض، وبالفعل تـم اغتيالـه على يـد ضباط شـماليين في يوليـو 1966 يقـف وراءهـم محمـد مرتضى وبخاري وأباشا وبابانغيدا (كل منهم سيصبح رئيسا فيما بعد)[3].

وتـولى مـن بعده يعقـوب جـوون (1966 - 1975)، وهو مسـيحي من قبائل الهوسا، لتُبعد كوادر الإيبو من السلطة في عهده، ويتبنى النظام الفيدرالي مرة أخرى، فتُقسـم نيجيريا إلى 12 ولاية (أصبحت 19 ولاية في عام 1978)، وتعلن الحكومة الفيدراليـة نيتهـا تقسـيم منطقة الشـمال إلى ثلاثة بلـدان، مما يحرم الإيبـو كل اتصال بالبحـر ويبعدهم عـن المناطق النفطية. الأمـر الذي دفع بالرئيس الأسـبق ازيكوي

(1) Olusoji, op. cit., p. 193.

(2) Ibid., p. 193.

(3) Lewis, P.M., "End a game in Nigeria? The Politics of a Failed Democratic Transition", African Review, No. 93, 1994, p. 323-325.

لإعلان حركة انفصال إقليم بيافرا، الغني بالنفط، والذي تسكنه قبائل الإيبو. ومع المطاردات الواسعة لأبناء الإيبو في وسط البلاد وشمالها بهدف طردهم وإعادتهم إلى منطقتهم الأصلية في شرق البلاد، اشتعلت حرب أهلية دموية بين القوات الحكومية والانفصاليين لمدة ثلاث سنوات من عام 1967 حتى عام 1970، نتج عنها مقتل أكثر من مليون شخص من الهوسا والإيبو، وانتهت باستسلام قادة الحركة الانفصالية وعودة الإقليم للسيادة النيجيرية مرة أخرى[1].

وبينما استفاد الجيش من الحرب الأهلية؛ حيث نما من قوة مشاة خفيفة عدادها ست آلاف جندي إلى جيش متطور مكون من ربع مليون جندي مجهزين بالأسلحة الثقيلة ومدعومين بالقوات الجوية والبحرية. فقد أدت الحرب أيضا إلى تآكل حاد في ثقة القيادة المدنية في الجيش. لذا ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى قاد ضابط شمالي آخر هو مرتلى محمد (Murtala Mohammed 1975 - 1976) انقلابا ضد جوون وبدأ مرحلة انتقالية محسوبة من التحول نحو الديمقراطية، وإعادة هيكلة البيروقراطيتين المدنية والعسكرية، ووضع خطة خمسية لاستعادة الحكم المدني الديمقراطي. وكانت الخطوة الأولى خلق ولايات جديدة لتوزيع السلطة السياسية بين الجماعات الإثنية، وصياغة دستور جديد. وتوجت هذه الخطوة بنقل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة في عام 1979 [2].

لكن، وبعد عام واحد، اغتيل مرتلى في محاولة انقلاب فاشلة قام بها مجموعة من الضباط من اليوربا، ليتولى أولوسيغون أوباسانجو (Olusegun Obasanjo 1976 - 1979) الحكم، كأول رئيس مسيحي يتولى السلطة من قبائل اليوروبا منذ الاستقلال، ويُعلن بذلك قيام الجمهورية الثانية في نيجيريا. وقد استكمل

(1) Keil, Charles, "The Price of Nigerian Victory", Africa Today, Vol. 17, o.1 (Jan-Feb 1970. See also Noah, Monday Efion, "The Nigerian Civil War and The Gullibles", Africa Today, Vol. 17, No.2, Mar.-Apr. 1970.

(2) Butts, Kent Hughes and Metz, Steven. (January 1996) "Armies and Democracies in the New Africa: Lessons from Nigeria and South Africa", Strategic Studies Institute (SSI) at: www.strategicstudiesinstitute.army.mil

أوباسانجو، عملية التحول الديمقراطي، رغم قبضته الشديدة. فقد صودق في عهده على دستور جديد عام 1978 [1].

وبعد ثلاثة أعوام من حكمه، شهدت البلاد ثاني حكومة مدنية في الفترة من عام 1979 – 1983؛ حيث وعد بإجراء انتخابات ديمقراطية وتسليم السلطة للمدنيين. وبالفعل أجريت الانتخابات الرئاسية، وفاز فيها شيخو شجاري Shehu Shagari من الهوسا (1979 – 1983)، وليعاد انتخابه عام 1983 [2].

لكن ما شهدته الجمهورية الثانية من انتشار للفساد دفعت باتجاه انقلاب محمد بخاري Mohammadu Buhari في ديسمبر 1983 (1983 – 1985)، ويعلن قيام الجمهورية الثالثة والتي تستمر حتى عام 1998.

إلا أن لجوء نظامه للقمع وانفراده بالسلطة، وتعرض العديد من كبار موظفي الدولة – سواء على المستوى الفيدرالي أو المحلي – للاعتقال دون محاكمة أو اتهام، أو المحاكمات العسكرية التي وصلت العقوبة في بعضها للسجن مدى الحياة نتج عنها تآكلٌ في شعبية النظام حتى تمت الإطاحة به في عام 1985، وتولى مكانه إبراهيم بابانجيدا Ibrahim Babangida [3].

واللافت للنظر أن القوة الدافعة وراء انقلاب بابانجيدا لم تكن الاستياء الشعبي أو معارضة الدكتاتورية، ولكن سخط ضباط الجيش لفشل بخاري في منحهم مناصب سياسية.

وشرع بابانجيدا في عملية انتقال ثانية محسوبة نحو الديمقراطية، لكن مع تفادي المشاكل التي عرقلت عملية التحول الأولى. فحرم جميع القادة السياسيين السابقين من المشاركة في عملية التحول. وسعى لتشكيل ثقافة سياسية جديدة بعيدة عن الفساد والصراع العرقي.

(1) «قبيلة الهوسا»، مرجع سابق.

(2) Lewis, op. cit., pp. 326-328.

(3) Osoba, S. O., "Corruption in Nigeria: Historical Perspectives", Review of African Political Economy, No. 69, 1995, pp. 371-373.

لكن على الرغم من تدفق الثروة النفطية التي اكتشفت خلال الجمهورية الثانية، أدى سوء الإدارة الاقتصادية واستشراء الفساد إلى أزمة اقتصادية طاحنة تجلت في ارتفاع الدين الخارجي والعجز الحاد في الميزانية، وتدني سعر العملة المحلية، مع ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة والتضخم. وقد حاول بابانجيدا تحسين الوضع الاقتصادي من خلال تطبيق برامج التكيف الهيكلي كما صممها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويشمل ذلك خفض الأجور وتخفيض الدعم الحكومي، وخفض قيمة العملة، وتبني برامج الخصخصة. إلا أن هذه الإجراءات نالت من التأييد الشعبي لنظامه لما انطوت عليه من انخفاض حاد في مستويات المعيشة[1].

كما شهدت خطوات التحول الديمقراطي في عهده تخبطاً واضحاً. فمن ناحية يعلن بابانجيدا نيته تسليم السلطة لإدارة مدنية في أكتوبر 1990 بعد إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية يحظر فيها على العسكريين وأعضاء الحكومة وعلى نفسه المشاركة فيها. ثم يشكل لجنة من الزعماء السياسيين وأساتذة الجامعات لوضع برنامج المرحلة الانتقالية والإشراف على الانتخابات. إلا أنه يسمح بنظام حزبية ثنائية يقتصر على الحزب الديمقراطي الاشتراكي - ويمثل يسار الوسط - وحزب المؤتمر الجمهوري الوطني - ويمثل يمين الوسط. ثم يسمح بإجراء انتخابات الرئاسة إلا أنه يقرر تأجيلها عدة مرات. ويسمح بإجراء انتخابات تمهيدية لزعامة الحزبين ثم يلغي نتائجها بدعوى التزوير[2].

أما عن انتخابات الرئاسة عام 1993، فكان من المفترض أن تختم انتخابات 1993 الرئاسية برنامج تحول وضعه النظام العسكري الحاكم لإعادة البلاد إلى الحكم الديمقراطي. وكان من أبرز مرشحيها مسعود أبيولا مرشح الحزب الاشتراكي، وهو مسلم ينتمي لقبائل اليوربا في الجنوب، وبشير توفا مرشح الحزب الجمهوري، ويحظى بتأييد المجلس العسكري الحاكم، وهو ينتمي لقبيلة الهوسا.

(1) Butts, op. cit

(2) Nwosu, Nereus I., "Thirsty-Six Years of Independence in Nigeria: The Political Balance Sheet", Italian Institute for Africa and the Orient", Vol. 55, No. 2, Juin 2000, pp.161- 164.

وكلاهما من كبار رجال الأعمال، ومن أصدقاء بابانجيدا المقربين. وجاءت موافقة الأخير على إجراء الانتخابات الرئاسية توافقاً مع موجة التحول الديمقراطي التي تجتاح القارة مثلها مثل باقي الدول النامية حول العالم، ولم يكن بوسع النظام السياسي في نيجيريا أن يتجاهلها أو يشذ عنها. كما جاءت استجابة لمشروطية الدول الغربية المانحة التي ربطت مساعداتها بتبني الإصلاحات الاقتصادية ونموذج الاقتصاد الحر على المستوى الاقتصادي، والديمقراطية الليبرالية القائمة على التداول السلمي للسلطة والتعددية الحزبية على المستوى السياسي. وأسفرت الانتخابات عن فوز أبيولا بأغلبية ساحقة[1].

ورغم اعتبار هذه الانتخابات الأكثر حرية، ونزاهة، وسلمية في تاريخ نيجيريا - وإن تدنت نسبة الناخبين فيها عن 50 ٪ من مجموع الناخبين - كما أنها تمت تحت نظر ثلاثة آلاف مراقب دولي. غير أن بابانجيدا قرر وقف إعلان نتائجها بعد أن أيقن أن التأييد الذي حظي به أبيولا لم يكن لانتمائه القبلي بل بسبب برنامجه الانتخابي الذي وعد فيه بفتح ملفات الفساد[2] وهي نفس الوعود التي قطعها بابانجيدا نفسه في بداية عهده ثم تراجع عنها بعد محاكمات صورية لعدد من العسكريين انتهت إلى الإفراج عن الكثيرين منهم وتبرئتهم من تهمة الفساد. وبهدف إلغاء نتائج الانتخابات، أوعز بابانجيدا لبعض أنصاره من رجال الأعمال، والسياسيين، وكبار ضباط الجيش بالطعن في نتائجها أمام المحكمة العليا، ولاستصدار حكم من المحكمة بوقف إعلان النتائج، بل والمطالبة باستمرار حكم بابانجيدا حتى عام 1997 بحجة تفادي الانقسامات الداخلية وتهديد الوحدة الوطنية. وفي نفس الوقت تتولى اللجنة العليا للانتخابات وضع شروط للترشح تستبعد بها أهم المنافسين: وهما أن يقل

(1) مصطفى، مرجع سابق

(2) وقد يشمل ذلك التحقيق في ملفات القصور الفخمة التي يمتلكها العسكريون، وتحويل صفقات البترول إلى حساباتهم الخاصة في بنوك أوروبا في وقت يطبق فيه المجلس العسكري برنامجا صارما للتقشف الاقتصادي.

سن المرشح عن الخمسين عاما؛ فيستبعد بذلك بشير توفا، وأن تتعدى فترة عضوية المرشح في الحزب الذي يمثله العام الواحد؛ فيستبعد مسعود أبيولا[1].

والغريب في الأمر هو اقتصار ردود فعل الدول المانحة - تحديداً بريطانيا وفرنسيا والولايات المتحدة - على التهديد والتلويح بسحب المستشارين العسكريين، ووقف برامج التدريب العسكرية أو المساعدات الغربية. بينما جاءت ردود الفعل الداخلية غاضبة في صورة اضطرابات ومصادمات دامية بين المتظاهرين وقوات الجيش والشرطة أسفرت عن مصرع مئات الأشخاص، وإضرابات عن العمل.

وتحت ضغط المعارضة واتساع حركة العصيان المدني تراجع بابانجيدا عن إجراء انتخابات جديدة بحجة الخوف من التشكيك في نزاهة القضاء، مما فتح الباب لأزمة سياسية حادة هزت أرجاء البلاد وعمقت الانقسامات بين مختلف الجماعات العرقية واللغوية، خاصة مع هيمنة الشمال على المؤسسة العسكرية، وتسارعت الدعوات بإعادة هيكلة الجيش ليعكس التركيبة العرقية النيجيرية.

وفي محاولة لامتصاص الأزمة، أعلن تشكيل حكومة مؤقتة من المدنيين والعسكريين تستمر ستة أشهر تجرى بعدها انتخابات رئاسية جديدة. وأصبح أرنست شونكان Ernest Shonekan رئيسا مدنياً في عام 1993. وكانت مدة حكمه قصيرة جدا فلم تتجاوز ثلاثة أشهر إذ أطاح به انقلاب ساني أباشا Sani Abacha - وزير الدفاع السابق وأحد ضباط الهوسا. فقمع أباشا المعارضة وفرض قبضة حديدية على الحياة السياسية، وأسس لما يمكن أن نعتبره النظام الأكثر قمعا وفسادا في تاريخ نيجيريا[2].

(1) مصطفى، مرجع سابق.

(2) تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأسبق ساني أباشا قد اتهم في عام 1999 بتهمة اختلاس مئات الملايين من الدولارات وتهريبها إلى حسابات في الخارج. وقد بذلت السلطات النيجيرية جهودا جبارة لاستعادة الأموال إلى أن أغلقت قضية الفساد في جنيف بعد 16 عاما على بدء هذه الإجراءات القضائية. في:

«إغلاق ملف أموال الرئيس النيجيري الأسبق ساني أباشا في سويسرا»، 17 مارس 2015، فرانس 24 في: ww.france24.com/

وعلى الرغم من معارضة الحركة الديمقراطية الداخلية والضغوط الدولية، رسخ أباتشا حكمه بينما تتأرجح نيجيريا على حافة الانهيار الاقتصادي والحرب الإثنية.

وقد تعرض أباشا لمحاولتي انقلاب فاشلتين دبرهما ضباط من قبيلة اليوروبا: الأولى في عام 1995 اتهم أوباسانجو بتدبيرها وحكم عليه بالسجن 25 عاما، وكانت الثانية في 1997، وكان نتيجتها إعدام مدبريها وسجن المئات من النشطاء السياسيين، وقمع المعارضة السياسية. وقد حكم أباشا البلاد حتى عام 1998 ليطيح به انقلاب عبد السلام أبو بكر (1998-1999) ويعلن قيام الجمهورية الرابعة والتي تستمر حتى الوقت الحالي[1].

وبدأت إعادة هيكلية الجيش، رمزياً، في أغسطس عام 1998 عندما قاد الجنرال عبد السلام أبو بكر، الرئيس المؤقت للدولة، مسيرة مكونة من كبار قادة الكتيبة 82 في ساحة العرض في جنوب شرق نيجيريا لأداء قسم علني جماعي وطوعي على الالتزام بالقانون، والعودة إلى الثكنات في مايو 1999. والتزم بكلمته بالفعل، وسلم السلطة إلى الرئيس المنتخب ديمقراطيا الرئيس أوباسانجو في الانتخابات الرئاسية عام 1999 [2].

ورغم ما أثير حول هذه الانتخابات من اتهامات بعدم النزاهة، فقد قامت اللجنة الدولية المكلفة بالرقابة على الانتخابات باعتماد النتائج والتصديق عليها ليصبح أوباسانجو رئيسا جديدا بعد 15 عاما من الانقلابات والحكم العسكري ولتتحول البلاد من الحكم العسكري الى الحكم المدني.

وقد عرف عهده توتراً بين الهوسا واليوروبا أدى لقتل عشرات المسيحيين؛ حيث أسند الوزارات السيادية - الدفاع والطاقة والعدل والخارجية - إلى عناصر من اليوروبا وكانت في الماضي حكرا على الهوسا. كما أنهى عهده ثلاثة وثلاثين عاماً من الحكم العسكري. واستجابة للضغوط الشعبية المطالبة بمراجعة الدستور، شكل

(1) Lewis, op. cit., pp. 332-335.

(2) Aiyede, E. Remi, "Parliament, Civil Society and Military Reform in Nigeria", Paper presented at the 22nd congress of the International Political Science Association, Madrid, Spain, 08-12 July 2012, p. 1.

أوباسـانجو لجنة فنية لمراجعة الدسـتور في أكتوبر 1999، وعملت اللجنة ما يقرب مـن عـام ونصف وقدمـت في النهايـة تقريرها للجمعيـة الوطنية، لكـن لم يتم إقرار المشروع خاصة وأن عمل اللجنة استشاري[1].

وبعد إعادة انتخاب أوباسـانجو رئيساً للمرة الثانية في عام 2003 بنسبة 60 ٪ من الأصوات، شـكل أوباسـانجو لجنة لمراجعة الدستور، وانتهت اللجنة إلى طريق مسـدود؛ حيـث اختلف أعضاء اللجنة حول توزيع عوائـد النفط في بعض المناطق، وتحديداً دلتا نهر النيجر، المنطقة المنتجة للنفط. حيث طرح أعضاء اللجنة من المنطقة زيادة في نصيبها من عوائد الدولة من 13 ٪ إلى 25 ٪ على المدى القصير و50 ٪ على المدى البعيد، الاقتراح الذي رفضه أعضاء اللجنة من الشـمال، فإقرار هذه النسـب في مجتمع يعتمد بشـكل رئيس على النفط قد يؤدي إلى إفلاس المنطقة والدولة كلها. حتى الاقتراح التوافقي بنسبة 17 ٪ رفضه ممثلو نهر النيجر[2].

وتلاه في الحكم الرئيس المنتخب عمر موسى يارادوا Umaru Musa Yar'adua زعيـم الحزب الشـعبي الديمقراطـي الذي حكم البلاد منذ عـام 2007 حتى وفاته في عـام 2010 ليتولى الرئيـس جودلك جوناثـانGoodluck Jonathan، ثم يعاد انتخابـه في أبريل 2011 عندما فاز على محمد بخاري في انتخابات حرة ونزيهة، وإن خسر أمامه في انتخابات 2015 ويُعلن بخاري رئيساً جديداً للبلاد [3].

وجاءت هزيمة جودلاك للعديد من العوامل. منها خرقه الاتفاق السياسي الذي تـم التوصل إليه عـام 1999 في مرحلة التحول الديمقراطـي. ويقضي هذا الاتفاق بتداول السـلطة بين الشـمال المسلم والجنوب المسـيحي كل فترتين رئاسيتين – ثماني سـنوات – على ألا يكون الرئيـس ونائبه من أتباع نفس الديانـة. وبالفعل تم تطبيق هـذا المبـدأ في عهد الرؤسـاء أوباسـانجو، المسـيحي الجنـوبي، وتلاه عمر يـارادوا، الشـمالي المسـلم. لكن الوفـاة المفاجئة ليـارادوا عام 2010، بعد ثلاث سـنوات من

(1) Okpanachi, Eyene & Garba, Ali, "Federalism and Constitutional Change in Nigeria", Journal of Federal Governance, Vol. 7, No. 1, 2010, pp. 6-7.

(2) Ibid., op. cit., p. 6.

(3) Siollun, Max, "Soldiers of Fortune: Nigerian Politics from Buhari to Babangida 1983-1993", Cassava Republic Press, 2013, at: http://www.fortunesoldiers.com/wp-content/uploads/2013/01/SOF_extract.pdf

حكمـه، واسـتكمال جودلاك بصفـة مؤقتة باقي الفـترة، أثارت المخـاوف من عدم استكمال الشمال المسلم للفترة الرئاسية الثانية. ورغم إعلان جودلاك في حينها عدم نيته خوض الانتخابات بهدف طمأنة الشـارع المسـلم، خالف وعوده ورشـح نفسه للرئاسـة، مما دفع الشمال للتكتل خلف خصمه محمد بخاري. وعند تدخل الحكومة بتزوير الانتخابات لصالح جودلاك، ثارت حالة من الاحتقان والمواجهات الطائفية بين أنصار الجانبين، هي الأشد حدة منذ الحرب الأهلية[1].

الملفـت للنظـر من دراسـة التاريخ السـياسي النيجـيري، أن نفس الشـخصيات العسكرية سيطرت على التاريخ النيجيري سواء من خلال إدارة الحكم أو الانقلاب على الحكم، في حالة من توزيع الأدوار أو تبادل لكرسي الحكم. فمجموعة الضباط التي جاءت بجوون للسـلطة في 1966 هي نفسـها التي شـكلت أسـاس السـلطة الحاكمـة للنظـم العسـكرية المتتالية حتى عـام 1998، ومنهـم بابانجيدا، وأباشـا، وبخاري، ويارأدوا.

إلا أنـه من الخطأ النظر للانقلابات العسـكرية المتعاقبة على أنها تعبير عن عطش القائمـين عليها للسـلطة، ففـي واقع الحـال، كان أغلبها نتيجة لانهيـار الدولة تحت الحكـم المدني، أو العسـكري، والـذي تمثل في ارتفـاع معدلات الفسـاد، والتدهور الاقتصادي، وما شـاب العمليـة الانتخابية من تزوير يصاحبـه أعمال عنف وتهديد للناخبـين والمرشـحين، والإضرابـات والمظاهـرات نتيجة تردي الحالـة الاقتصادية والعجز عن دفع الرواتب أو تلبية المطالب الفئوية.

فإن كان الأمر كذلك، ومع قدرة الإدارة العسكرية على فرض النظام والاستقرار مقابـل الفوضى المؤسسـية المصاحبة لـلإدارة المدنية؛ بدت الإدارة العسـكرية الخيار الأكثر جاذبية من الإدارة المدنية.

---

(1) بدر حسن شافعي، «دلالات نتائج انتخابات الرئاسة النيجيرية»، قراءات إفريقية، 29 ابريل 2015 في: www.qiraatafrican.com

وإن كان واقع الحال يشير إلى أن النظم المتعاقبة بين عام 1966 وعام 1976، سواء أكانت إدارة مدنية أو عسكرية، اتفقت جميعها على تجاهل رغبات الجماهير، وفشلت - بدرجات مختلفة- في إدارة شئون البلاد، واشتركت في ارتفاع معدلات الفساد بشكل لم يسبق له مثيل.

وكان الرئيس أوباسانجو هو الرئيس العسكري الوحيد الذي حكم الدولة ثلاث سنوات في الفترة من عام 1976 إلى عام 1979 وعد في نهايتها بتسليم السلطة إلى المدنيين، والتزم بالوعد. وكان أيضاً الوحيد الذي دعم عملية التحول الديمقراطي وحاول تحييد المؤسسة العسكرية بضمان مصالحها من خلال سيطرة شخصية عسكرية في رداء مدني، وهو ما سيوضحه الجزء التالي.

رابعاً: الجيش والتحول الديمقراطي في نيجيريا:

نظرياً ينسحب العسكريون من الحكم إما اختيارياً؛ من خلال استمرار الحكم العسكري في رداء مدني، أو من خلال التحالف مع بديل مدني مرضٍ يضمن الحفاظ على مكتسبات العسكريين. أو قسرياً استجابة للضغوط الشعبية بالتحول نحو الحكم المدني الديمقراطي، أو نتيجة لانقلاب مضاد ينتج عنه استمرار الحكم العسكري بوجوه جديدة، أو انتقال السلطة إلى نظام مدني[1]. وبالتطبيق على الحالة النيجيرية، مرت نيجيريا في تاريخها بالعديد من مراحل التحول الديمقراطي، تراوحت فيها العلاقة المدنية العسكرية ما بين هيمنة كاملة للإدارة المدنية على الجيش، أو سيطرة عسكرية على مقاليد الحكم.

كانت أولى هذه المراحل عند الاستقلال وهي مرحلة هيمنة مدنية على المؤسسة العسكرية. وجاءت هذه الهيمنة في صورة سيطرة الإدارة الاستعمارية على الجيش، وتعيين أول وزير نيجيري للدفاع وهو محمد ريبادو في عام 1960، ومناقشة البرلمان للميزانية العسكرية وإقرارها. إلا أنه في الفترة من عام 1958 إلى عام 1960 بدأت

(1) سامية بيبرس، «مسيرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: مشاهد انتخابية وإشكاليات»، مجلة الديمقراطية، ابريل 2001، في: www.ahramdigital.org.eg

العلاقة المدنية العسكرية في التوتر مع المفاوضات بين الإدارة الاستعمارية والإدارة النيجيرية الجديدة حول صفقة منح بريطانيا عدداً من القواعد العسكرية في نيجيريا مقابل الاستقلال[1].

ورغم استبعاد قضية القواعد العسكرية من المفاوضات استجابة للضغوط الشعبية، إلا أن طرحها أثار في حد ذاته الشكوك بين المؤسسة العسكرية من جهة والمجتمع المدني - خاصة طلبة الجامعات من جهة أخرى.

ثم جاء عهد بابانجيدا، ليعد بالبدء في عملية تحول لم يكن ينوي إتمامها. فما أن ترسخ أقدامه، حتى يبدأ في التراجع عن عملية التحول، بشراء الأنصار، وإحالة كبار القيادات العسكرية المعارضة له للتقاعد، وتعيين أنصاره في المواقع السياسية والقيادية، وفي اتحادات العمال والنقابات، ويصبح الولاء هو المعيار وليس الكفاءة.

وسيطرت الدولة على مصادرة الثروة وتولت توزيعها على الأنصار والموالين: فكان بيدها منح تراخيص النفط، وتعيين المديرين والمستشارين، وتوزيع الغنائم على الأنصار والموالين وشراء التأييد السياسي. فازدهر الفساد، وتمكن العسكريون من تحقيق مصالحهم وأهدافهم وتنمية مناطقهم على حساب باقي مناطق الدولة[2].

حتى البرلمان ظهرت توجهاته مع تأييد إلغاء الانتخابات الرئاسية عام 1993، ولم تكن مشاريع التنمية وإصلاح البنية التحتية تعكس رغبة حقيقية في التنمية الاقتصادية بقدر ما كانت تعكس الانتماءات القبلية والجغرافية للقيادات الحاكمة.

كما فقدت القوات المسلحة مهنيتها بعد ما يقرب من 20 عاما من التدخل في السياسة، دون أن تختبر قدراتها العسكرية في مواجهة تهديدات داخلية أو خارجية حقيقية. ومع شراء العديد من النظم العسكرية والمدنية لولاء ضباط الجيش بمنحهم

---

(1) Idang, Gordon J., "The Politics of Nigerian Foreign Policy: The Ratification and Renunciation of the Anglo- Nigerian Defense Agreement", Aafrican Studies Review, Vol. 13, No. 2, Sep. 1970.

(2) Ikpe, Ukana B., " Patrimonialism and Military Regimes in Africa", African Journal of Political Science, Vol. 5, No. 1, June 2000, pp. 151- 154.

مناصب إدارية سياسية، انخرطوا في منظومة المحسوبية والفساد وسعوا جاهدين للحفاظ عليها. كما أن نظام الاقتصاد السياسي الذي ظهر بعد الطفرة النفطية الأولى في أوائل السبعينيات؛ مكن من يسيطر على العقود الحكومية، خاصة النفطية، من السيطرة على الدولة. وأصبح النفوذ السياسي بذلك هو السبيل الوحيد للثروة، مما جعل من الترشح للمنصب السياسي صفقة تجارية، ووقف الشعب من الفساد على طرفي نقيض: نخبة مستفيدة ترفض التغيير، وشعب يعاني من الفساد لكن يعجز عن التغيير[1].

ولم يكن الجشع هو السبب الوحيد لتفشي الفساد، ولكن غياب الإجراءات الرقابية على موظفي الجهاز البيروقراطي، وتدني الرواتب لدرجة يعجز معها الموظف عن تلبية احتياجاته الأساسية واحتياجات ذويه، فيكون الفساد هو سبيله الوحيد للعيش الكريم.

كذلك مواجهة العديد من التهديدات الخارجية والداخلية التي على الجيش النيجيري أن يتعامل معها، سواء في صورة هجمات متواصلة، أو جمع قسري للضرائب من قوات الجيوش المجاورة (جيوش الكاميرون وتشاد والنيجر)، على أهالي القرى النيجيرية على طول حدود البلاد، التهريب غير المشروع، والقرصنة على المياه الإقليمية النيجيرية، والحرب الأهلية، والانقلابات العسكرية المستمرة، صعود الميليشيات المسلحة، والعنف العرقي والديني وما نتج عنهما من عدم استقرار سياسي واضطرابات داخلية، والاتجار في الأسلحة غير المشروعة، وتخريب خطوط الأنابيب والتدمير المتعمد للممتلكات العامة.

وهكذا وقفت كل هذه الممارسات عائقاً أمام أي خطوات جادة نحو التحول للنظام الديمقراطي أو حتى المدني، بل أسهمت في ترسيخ هيمنة جماعة إثنية على الجماعات الأخرى بما يهدد التكامل الوطني.

---

(1) Butts, op. cit.

وفي ظل إدارة أوباسانجو 1999 – 2007، شهدت البلاد عدة خطوات نحو إصلاح العلاقة المدنية العسكرية.

وتمثلت العلاقة المدنية العسكرية في تلك الفترة في صورة انسحاب اختياري للجيش، تمثل في الرقابة البرلمانية على القوات المسلحة، وتعيين وزير دفاع مدني، وتأسيس لجنة دفاع داخل البرلمان. ورغم تباين مواقف أعضاء المؤسسة العسكرية من قضية إصلاح المؤسسة العسكرية وإخضاعها للسيطرة المدنية، والتحول نحو الديمقراطية والحكم المدني، إلا أنهم اتفقوا على ضرورة تولي العسكريين أنفسهم قضية إصلاح المؤسسة العسكرية[1].

وبينما يمنح دستور 1999 البرلمان الوطني سلطة وضع التشريعات التي من شأنها الإشراف على إدارة عملية الإصلاح، وتحديد شروط مشاركة القوات المسلحة لقوات الشرطة في استعادة النظام، عند استدعاء الرئيس لها، سواء في حالات تعجز قوات الشرطة عن التصدي لها، أو في حالات الكوارث الطبيعية وما شابهها[2] (مادة 217، فقرة 2)، واشتراط موافقة البرلمان بحجرتيه في جلسة مشتركة عند إعلان الحرب (مادة 5، فقرة 4). كما يمنح البرلمان حق تشريع ما يراه من قوانين لتنظيم سلطة الرئيس، كقائد أعلى للقوات المسلحة، في تعيين أعضاء القوات المسلحة وترقيتهم والرقابة على أداء المؤسسة العسكرية (مادة 5)[3]. إلا أن تاريخ استبعاد البرلمان من ممارسة سلطات فعلية في البلاد جردت هذه المواد من محتواها، فتهالك البنية التحتية وغياب مصادر المعلومات وضعف الهيكل الإداري للبرلمان مثلت كلها عقبات هائلة حالت دون ممارسته لسلطاته[4].

---

(1) Omede, op. cit., p. 301.

(2) لمزيد من التفصيل حول بعض نماذج التدخل في حالات الكوارث الطبيعية أو الإنسانية انظر:
Ogah, Patrick, "Law and Security in Nigeria: The Role of the Military", in: Azinge, Epiphany & Bello, Fatima, Law and Security in Nigeria, Nigeria, Nigerian Institute of Advanced Legal Studies, 2011, pp. 82.

(3) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999، في: www.nigeria- law.org

(4) Aiyede, op.cit., p. 8-9.

أما عن تحجيم إمكانيات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، فقد بدا ذلك تحدياً صعباً خاصة مع ما حققه العسكريون، من توليهم لمناصب سياسية، من مكاسب اقتصادية واجتماعية تمثلت في امتيازات وحراك طبقي سريع وثروة هائلة هددا فرص نجاحه في تحييد دورهم وضمان عدم انقلابهم عليه.

وبدأ أوباسانجو بإعادة النظر في وضع القوات المرابطة في الخارج بحجة ارتفاع تكلفتها، وتوجيه الجيش للتركيز على دوره الدستوري في تأمين حدود الدولة والدفاع عنها ضد الأخطار الخارجية، الأمر الذي قوبل بعاصفة شديدة من الاحتجاجات والمعارضة خاصة وأن هذه العمليات كانت مصدراً مهماً لدخل العسكريين. كما خفض المخصصات المحددة للمؤسسة العسكرية بنسبة 40 ٪، وأحال 150 من كبار القادة العسكريين إلى التقاعد الإجباري والمبكر للحد من قدرة العسكر على ممارسة الانقلابات[1]. وجمد جميع الاتفاقات التجارية التي وقعها النظام السابق حتى يتم مراجعتها وتحديد ملاءمتها لمصلحة البلاد، وألغى عشرات التراخيص وعقود التنقيب عن البترول وتصديره مُنحت لضباط متقاعدين أو لأقاربهم. كما أصدر أوامره بتشكيل لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال العهود السابقة[2].

ثم طرحت قضية وضع سياسة دفاعية وطنية **National Defense Policy**، وثار الجدل حولها. فمن ناحية لا ترى المؤسسة العسكرية حاجة ملحة لوضع هذه السياسة خاصة وأن المواد الخاصة بالقوات المسلحة في الدستور النيجيري (1979) واضحة، وتمثل في مجملها السياسة الدفاعية النيجيرية. فالدستور يحدد السياسات الخارجية للحكومة والتي تتلخص في الدفاع عن سيادة واستقلال الدولة وسلامة أراضيها. وعلى الجهة المقابلة، ترى وجهة النظر المدنية أن القوات المسلحة تفتقر لسياسة واضحة ومحددة في التعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية، ومن هنا

(1) هيفاء أحمد محمد، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر»، جامعة بغداد، مجلة الدراسات الدولية، العدد السادس والأربعون، ص. 100، ص 130.

(2) سامية بيبرس، «نيجيريا: بين العنف والتحول الديمقراطي»، مرجع سابق

ظهرت سياساتها في التعامل مع هذه التهديدات متضاربة ومتناقضة. ومن هنا كان التفكير في صياغة وثيقة السياسة الدفاعية كإطار سياسي لتحديد أهداف القوات العسكرية النيجيرية، ولتحليل المصالح الوطنية والتهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة، وسيناريوهات نشر القوات النيجيرية داخل وخارج الدولة، وإدارة وتنظيم القوات المسلحة، والبنية التحتية والبحوث العسكرية، وميزانية الدفاع، والعلاقات المدنية العسكرية في حالة الحرب وفي حالة السلم كخطوة نحو نظام ديمقراطي حقيقي[1].

وعلى الرغم من تشكيل لجنة مختصة لصياغة هذه السياسة في عام 2001، ووضعت بالفعل مسودتها في 2004 باعتبارها الوثيقة الإرشادية للإصلاح العسكري في نيجيريا، إلا أن الرئيس لم يعرضها على البرلمان أو على الوزارات المعنية مثل المالية والخارجية، لذا تم سحبها وطرح وثيقة جديدة - مطابقة للمسودة الأولى - على البرلمان في عام 2006 [2]. وقد استندت الوثيقة على سيادة القانون والدستور، واحترام حقوق الإنسان، وقصر دور المؤسسة العسكرية على حماية الديمقراطية وليس النظام الحاكم، ومنح البرلمان دوراً بارزاً في مراقبة الإنفاق العسكري. وفي عام 2007 في عهد الرئيس عمر يارادوا، عاد الملف إلى المؤسسة العسكرية ليقوم عليه العسكريون بموافقة السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الدفاع[3].

وعن دور البرلمان في قضية الإصلاح العسكري، فيتضمن أبعاداً ثلاثة: التمثيل العسكري في البرلمان بمجلسيه، والتشريعات المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، وأخيراً الرقابة على ميزانية وأعمال القوات المسلحة.

---

(1) Omede, A. J., "The Nigerian Military: Analyzing Fifty Years of Defense and Internal Military and Security Operations in Nigeria (1960-2010). Journal of Social Science. Vol. 33, No. 3, 2012, pp. 293-294.

(2) تجدر الإشارة إلى أن نيجيريا أعلنت في نوفمبر 2014 تشكيل لجنة رئاسية تضم 28 عضوا لمراجعة السياسة الوطنية للدفاع للمرة الأولى منذ عام 2006، وذلك لمواجهة الأعمال الإرهابية لجماعة «بوكو حرام».

(3) Aiyede, op. cit., p. 5-6.

أما بالنسبة للقضية الأولى، ونظراً لتعليق جلسات البرلمان أثناء حكم أباشا العسكري، لم يكن البرلمان المنتخب في عام 1999 بحاجة لطرح تعديلات دستورية أو لتمرير قوانين من شأنها إلغاء المقاعد المخصصة للعسكريين، وإنهاء التمثيل العسكري داخل السلطة التشريعية. وحتى لو تم ذلك، فمع انخفاض سن التقاعد، الاختياري أو الإجباري، دخل الكثير من العسكريين الساحة السياسية كأعضاء في أحزاب أو كنواب في البرلمان، وبعضهم ممثلون في اللجان البرلمانية المختصة بمناقشة شئون الجيش. وتظل مواقفهم من الجيش مرتبطة إلى حد بعيد بشكل إنهاء خدمتهم العسكرية.

وفي مجال التشريعات العسكرية، كان البرلمان بمجلسيه متقاعساً في جميع الأحوال عن فتح ملف الإصلاح العسكري أو مواجهته. وفي الفترة من عام 1999 إلى عام 2003 لم تطرح سوى أربعة مشاريع قوانين تعهد بمهام تنموية للجيش بما يتناقض مع الرؤية الغربية التي تعهد بالقضايا المدنية إلى مؤسسات ووكالات مدنية، وترى أن إيكال هذه المهام للجيش معناه مزيدٌ من التغلغل العسكري في مفاصل الحياة المدنية. ولم يكن مطروحاً بشأن الإصلاح العسكري سوى ما يتعلق بمنع الانقلابات العسكرية أو الانقلابات المضادة. أما قضية نشر القوات العسكرية سواء داخلياً، لمعاونة قوات الشرط في مواجهة القلاقل الداخلية، أو خارجياً، ضمن قوات حفظ السلام، فقد تركت لمسئولية السلطة التنفيذية، الرئيس.

وأخيراً فيما يتعلق بقضية الرقابة، لم يأخذ البرلمان خطوات حقيقية للرقابة على عمل المؤسسة العسكرية نتيجة لما عُرفت به المؤسسة العسكرية من سرية وتكتم شديدين في ممارسة عملها تحت دعوى حماية الأمن القومي. ويبدو هذا الدور الهزيل كنتيجة للعديد من العوامل منها ما يتعلق بتهالك البنية التحتية للبرلمان، وضعف هيكله الإداري، وتصوره لدوره في مجرد إقرار الميزانية وضمان تنفيذ ما تشمله من بنود، والتغير المستمر في هيكل اللجان المختصة بمناقشة قضايا الجيش،

والفساد، وغياب سياسة واضحة للدفاع تكون بمثابة الخطوط الإرشادية للمدنيين والعسكرين في مناقشة الميزانية[1].

وبرغم كل هذا، فإن نجاح الانتقال من حكومة ديمقراطية إلى أخرى في عام 2007، والانتقال السلمي للسلطة السياسية بعد وفاة الرئيس عمر يارادوا إلى نائبه جودلاك جوناثان في ظروف شديدة الحساسية دون تدخل من الجيش يؤكدان القدرة على إخضاع الجيش للسيطرة المدنية، حتى وإن ظهرت تيارات تدعم التدخل الأجنبي لتأمين الديمقراطية الوليدة، وتيارات أخرى ترفض عملية التحول الديمقراطي وتدعو الجيش للاستيلاء على السلطة.

ورغم ما شهدته البلاد في ظل الحكم العسكري من تفشٍ لجرائم الفساد، تظل المؤسسة العسكرية في نظر الكثيرين هي الوحيدة القادرة على مواجهته. كما تمثل المؤسسة العسكرية، بطبيعتها، وفي أذهان الجماهير، الضامن الوحيد للوحدة القومية، كما أن تشارك الحكم بين العسكريين والمدنيين يسهل أمر التحول نحو الديمقراطية[2].

إلا أنه ورغم مشاركة القوات النيجيرية في العديد من العمليات خارج حدود الدولة ومنها: أزمة الكونغو، والحرب الأهلية في كل من ليبيريا وسيراليون ومالي. عجز الجيش عن التصدي لجماعة بوكو حرام الإسلامية المتطرفة، والتي تمكنت من السيطرة على شمال شرق نيجيريا، رغم التفوق العددي الساحق للقوات المركزية والوعود المتكررة بالقضاء عليها. بل زاد على ذلك ما أبدته الجماعة من تحدٍّ لسلطة الدولة بإعلان عزمها إقامة دولة الخلافة على غرار ما حدث مع تنظيم داعش في العراق[3].

---

(1) Ibid, pp. 1, 5-6.

(2) Diamond, Larry, "Nigeria in Search of Democracy, African Review, Vol. 62, No. 4, Spring 1984, pp. 913- 915.

(3) «الجيش النيجيري يتعرض لانتقادات حادة لعجزه عن التصدي لبوكو حرام»، وكالة الأنباء الفرنسية، 7 سبتمبر 2014، في: www.elaph.com

و«بوكو حرام» أو جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد هي جماعة سلفية جهادية مسلحة تعني بلهجة قبائل الهوسا «التعليم الغربي حرام». وقد تأسست عام 2002 في شمال البلاد بزعامة الشيخ محمد يوسف. وهي تتشابه في تنظيمها مع تنظيم طالبان من حيث العضوية، حيث تتكون من الطلبة الذين رفضوا التعليم الغربي، ومن حيث الهدف، وهو محاربة الثقافة الغربية وتطبيق الشريعة الإسلامية. وقد استهدفت عناصر الشرطة ومراكز الأمن والمباني الحكومية والكنائس، ونفذت العديد من الهجمات الانتحارية، وعمدت إلى خطف مئات الفتيات المراهقات، وراح ضحية هذه الأعمال آلاف الضحايا في شمال شرق نيجيريا خلال ست سنوات منذ عام 2009 تاريخ بداية تسليحها، وتشريد مليون ونصف مليون آخرين إلى داخل البلاد، فضلا عن فرار قرابة مائتي ألف إلى دول الجوار[1].

وتملك بوكو حرام ما بين ستة إلى ثمانية آلاف مقاتل، وتحصل على مصادر تمويلها من الإغارة على البنوك وعمليات النهب والسلب، وسرقة أسلحة ومعدات الجيش. وجاء رد الجيش على هجماتها باستخدام القوة المفرطة، فاستغلها السياسيون من الشمال للإطاحة بالرئيس جودلك جوناثان، باعتباره مسيحيًّا من الجنوب، وإعادة السلطة إلى الشمال. ولجأ جوناثان للحوار والحل السلمي للتحديات الأمنية في الشمال، فأسس لجنة رئاسية تضم 26 عضواً من الشمال بهدف فتح حوار مع «بوكو حرام»، ومحاولة مغازلة أهل الشمال بمشروعات لإحياء اقتصاد المنطقة[2].

وفي مواجهة الرعب المتصاعد من مثل هذه الجماعات الإرهابية في القارة، والمجازر التي ارتكبتها ونجم عنها مئات القتلى والمصابين، خاصة مع تحول هدفها من الوصول إلى السلطة في نيجيريا، إلى التحالف مع الجماعات الإرهابية الأخرى

(1) سامية بيبرس، «مسيرة التحول...»، مرجع سابق.

(2) ايكي أوكونتا، «التمرد النيجيري الذي يحركه الفقر»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 8 مايو 2015، في: www.siyassa.org.eg/

في غـرب إفريقيـا بهـدف إقامة دولـة الخلافة، ظهرت دعـوات قوية تنـادي بالدعم العسكري للجيش النيجيري لإنقاذ الأرواح وحماية المواطنين العزل[1].

الأمر الذي قد يلوح بالتدخل العسكري في الشئون السياسية مرة أخرى بدعوى مكافحـة الإرهـاب. كما يضع الجيـش في مأزق لا فـكاك منه، فالفشـل في التصدي للجماعـات المتطرفـة قد يثير الشـكوك في قدرة الجيش على حماية مصالـح أو تأمين حدود الدولة داخلياً أو خارجياً، ويلقي بظلاله على قدرة النظام العسكري في إدارة شئون البلاد.

الخاتمـــة

مـرت نيجيريا عـبر أربع جمهوريـات: الجمهورية الأولى مـن 1963 - 1966، والثانيـة مـن 1979 - 1983، والثالثـة: 1983 - 1998، والرابعـة: مـن 1999 وحتى الآن.

وتراوحت الإدارة السياسـية في كل هذه السـنوات ما بين الإدارات العسـكرية، غالباً، والإدارات المدنية، بنسـب أقل. وكانت حجة العسكريين في تولي الحكم دائما هي فشـل الإدارة المدنية أو فسـاد الإدارة العسـكرية السـابقة - وإن انتهت فترات حكمهم بمعدلات فساد أعلى مما كان عليه الحال عند توليها الحكم.

إلا أن الحكم العسـكري في نيجيريـا اختلـف في بدايتـه عـن غـيره مـن النظـم العسـكرية، فلم يكن يسـتقل بالسـلطة، وإنما حكـم بالتعاون مع النخب السياسـية المدنية سواء في صورة وزراء أو مستشارين أو معاونين.

(1) وفقاً لتقديرات قاعدة بيانات النزاعات التي أعدتها جامعة ساسكس، تعد جماعة بوكو حرام مسئولة عن حوالي ثلث عدد ضحايا الصراعات الإفريقية من المدنيين في عام 2014، ويقدر بحوالي 3428 شخصًا وفقا لإحصائيات المشروع، مقارنة بـ 1009 في العام السابق. انظر:
Louw-Vaudran, Liesl, "Local versus global in the fight against Boko Haram", Institute for Security Studies, 19 January 2015 at: www.issafrica.org

ومع الوقت، ونتيجة لضعف النخب السياسية، أو لموالاتها للنظم العسكرية طمعاً في المكاسب المادية والامتيازات الخاصة، أصبحت السلطة في يد العسكريين دون مشاركة فعلية من المدنيين. ومع تعدد محاولات الانقلاب والانقلابات المضادة زادت فرص التدخل العسكري في الحياة السياسية. وبالتالي أصبحت الرتبة العسكرية هي السبيل الوحيد للحراك الاجتماعي والاقتصادي. كما زاد إغراء البقاء في الحكم. ولم تكن مشاريع الدساتير تعبيراً عن رغبة حقيقية في التغيير وإنما لكسب وقت إضافي للبقاء في الحكم، كما رحب المدنيون بصياغة دساتير جديدة باعتبارها فرصة للالتقاء وتكوين الأحزاب وبناء التحالفات، وتكون النتيجة غالباً لصالح العسكريين.

كما أصبحت اللعبة السياسية بمثابة مباراة صفرية لا تخلو من العنف. وظهرت الجماعات الإثنية أكثر اهتماماً بالوصول للسلطة لضمان حماية حقوق وأرواح أفرادها أكثر من اهتمامها بالوحدة الوطنية. خاصة مع هيمنة جماعات بعينها على السلطة وعلى أدوات القمع لفرض سيطرتها وقراراتها لصالح أفرادها على حساب باقي الجماعات. فكانت بذلك سبباً للتوتر، وشكلت دعماً متواصلاً للإدارات العسكرية - التابعة لها - لتولي الحكم.

لكن هل يعني ذلك أن الإدارة العسكرية كانت دوماً معرقلة للتحول الديمقراطي؟

كانت أقصر تجارب التحول الديمقراطي التي شهدتها نيجيريا في عهد الجنرال عبد السلام أبوبكر عندما سلم السلطة للمدنيين في عام 1999. إلا أن تجربتي التحول الجديرتين بالدراسة هما: تجربتا التحول في عهد بابانجيدا، وتجربة التحول في ظل الجمهورية الرابعة من أوباسانجو 1999 وحتى الآن.

أما عن التجربة الأولى، فرغم أن بداية عهد بابانجيدا كانت مبشرة، واتخذ بالفعل العديد من الخطوات للتحول نحو النظام الديمقراطي، وتمت في عهده أكثر الانتخابات الرئاسية في تاريخ نيجيريا نزاهة وحرية في ظل رقابة الآلاف من المراقبين الدوليين، وتفردت بأنها مثلت تحولاً مزدوجاً من النظام العسكري

إلى النظـام الديمقراطـي، ومن هيمنة الشـمال إلى هيمنة الجنـوب. إلا أن إلغاء نتائج الانتخابات قد أثار مشـاعر الجنوب وأشعل فتنة لم يعلها سوى فتنة الحرب الأهلية. وبالتـالي يمكن القـول إن عهـد بابانجيدا مثل تحـولاً ديمقراطيـاً دون أن يتبع ذلك انتقالٌ للسلطة!

بينما كانت تجربة التحول الديمقراطي في ظل الجمهورية الرابعة أكثر نجاحاً. فقد أثبت الرؤساء المنتخبون (أوباسانجو، يارأدوا، جوناثان، ومن بعدهم) قدرتهم على السيطرة على ميل العسكريين للتدخل في الحياة السياسية وهو ما يفسر عدم حدوث انقلابات عسـكرية في هذه الفترة، على الرغم من ظهـور أخطار داخلية تهدد وحدة وتماسك البلاد، مثل أزمة دلتا نهر النيجر، وظهور التيارات الدينية المتطرفة في شمال البلاد وإعلانها الخلافة الإسلامية وتهديدها لسلامة وأمن المسيحيين.

باختصار، لا يمكن التعميم بحتمية عرقلة العسـكريين في إفريقيا، أو في غيرها، لعمليـة التحـول الديمقراطي ولا في دعمهم لها. وفي المقابـل، لا يمكن التعميم بأن النظام المدني هو بالقطع الأصلح في إدارة البلاد وفي دعم عملية التحول.

فالقضية ليست في الرداء، عسكريًّا أو مدنيًّا، ولا في طبيعة النظام الحاكم. ولكن الفيصـل هنـا هـو في قدرة النظـام على السـماح بحريـة التعبير والاختـلاف، وتقبله للمعارضـة والرقابـة، والمشـاركة في الحكـم بـين مكونـات المجتمع الثلاثـة وهي: الجيش والنخب السياسـية ومؤسسـات المجتمع المدني. وقد يكون دور العسكريين محورياً في دعم التحول، أو معرقلاً له. الفيصل هنا هو طبيعة الدور السـياسي الذي تلعبه المؤسسـة العسـكرية، وحدود هذا الدور، وطبيعة العلاقة التي تربط المؤسسة العسكرية بالسلطة المدنية.

الفصل الخامس: عسكرة التحول الديمقراطي في موريتانيا

السيد على أبو فرحة(*)

مقدمة

تقدم الحالة الموريتانية في علاقة الجيش بالدولة والتحول الديمقراطي خبرة متمايزة على المستوى الإفريقي والعربي على السواء. فقد تصاعد الجدل حول علاقة الجيش الموريتاني بالتحول الديمقراطي ومدى إمكانية قيادته لهذه العملية، أو اعتباره معوقاً رئيساً لها. إذ يعد انقلاب عام 2005 في نظر عدد من الباحثين ترجيحا لفرضية إمكانية قيادة الجيش للتحول الديمقراطي في دولة ما. بيد أن موريتانيا لم تنتظر طويلاً لتذهب في دعم رجحية الافتراض الثاني بانقلاب لاحق كشف عن إشكالية عميقة في العلاقات المدنية العسكرية وهي مدى قدرة القيادة العسكرية في الخضوع للقيادة السياسية إذ ما تورطت في صراع سياسي تضمن تعارضاً للمصالح، كاشفة بذلك عن مدى احترافية الجيش ومؤسسية الدولة في البلدان النامية ومنها إفريقيا.

ويعزى تمايز الحالة الموريتانية في علاقة الجيش بالتحول الديمقراطي إلى عدة سمات رئيسة، أولها "مدنية نشأة الدولة" و"مدنية الاستقلال" في موريتانيا،

(*) أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة بني سويف.

حيث إن نشـأة الدولة المعاصرة في موريتانيا بإعلان الاسـتقلال التام في 28 نوفمبر 1960م [1]- بعـد سـنتين من الحكم الذاتي- جـاءت بعيدة بدرجة معتبرة عن أي إسهام عسكري أو مسلح - حروب تحرر أو مقاومة مسلحة- تجاه المستعمر الفرنسي لنيل الاسـتقلال في ذلك الوقت. وقد انعكس ذلك على مدنية السـلطة الحاكمة بعد الاسـتقلال، حيث لم توجد خبرة أو شخصية عسكرية مؤثرة حينها يمكن أن تسهم في عسـكرة الدولة أو المسار السـياسي، فقد تولى الرئاسة "المختار ولد داداه"، الذي كان معيناً في عام 1958 رئيساً للحكومة عبر الجمعية الإقليمية الموريتانية[2].

وثانيهـا وهي نتيجة متوقعة للنشـأة المدنية للدولة في موريتانيـا وهي تبني الدولة الجديـدة النظـام الرئـاسي كنظام للحكـم، ونظام التعدديـة الحزبية كنظـام حزبي في أعقاب الاستقلال ليتضح مدى تأثره بالنموذج الفرنسي في هذا الصدد، وذلك قبل أن تتحول لنظام الحزب الواحد المهيمن بعد سنوات قليلة من الاستقلال عن فرنسا.

وثالـث تلـك السـمات المميـزة للخـبرة السياسية/ العسـكرية الموريتانيـة هي ما يمكن تسـميته بـ "فوضى الانقلابات" في موريتانيا، والتي بدأت منذ 10 يوليو عام 1978م، بعد ثمانية عشر عاماً من الاستقلال والحكم المدني، كانت له مثالب معتبرة لا يتسـع المقام لها. ويرجع الباحث هذا التحول المعتبر في السياسـة الموريتانية لعامل

(1) إعلان الاستقلال هو ذلك اليوم الذي صدقت فيه الجمعية الوطنية الفرنسية على معاهدة الاستقلال المؤرخـة بـ 19 أكتوبـر 1960، والموقعة بـين كل من رئيس الحكومـة الموريتانية إبـان الحكم الذاتي حينها المختار ولد داداه، ورئيس الحكومة الفرنسية وقتها «ميشيل دبري».

(2) جاء اسـتقلال موريتانيا في إطار توجه الرئيس الفرنسي الجنرال شـارل ديغول نحو اتباع استراتيجية جديدة بشأن المستعمرات لتصاعد مطالب الاستقلال في مؤتمر باندونغ، والجزائر، وهزيمة فرنسا في الهند الصينية، حيث دعي لاستفتاء جميع أقاليم الاستعمار الفرنسي حول الحكم الذاتي، أو الاستقلال الفـوري، وهـو ما انتهـى بتصويت كل الـدول الإفريقية الخاضعة لفرنسـا ومنهـم موريتانيا لصالح الحكم الذاتي، باسـتثناء غينيا التي صوتت لصالح الاسـتقلال الفوري، وكانت نتيجة الاسـتفتاء في موريتانيا (302000 صوت) لصالح الحكم الذاتي، في مقابل (19000 صوت) لصالح الاستقلال الفوري، لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى محمد سعيد بن أحمدو، موريتانيا: بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي- دراسـة في إشـكالية الهوية السياسـية1960-1993، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2003)، ص 124.

رئيس هو الوضع الجديد للجيش الموريتاني في الدولة بمناسبة حرب الصحراء الغربية عام 1976م.

ورابعها أن الدولة الموريتانية تعد الأولى عربياً في عدد الانقلابات العسكرية، وعدد الرؤساء السابقين والذين لايزالون على قيد الحياة كما سيرد لاحقاً. وخامسها أن تحرك الجيش سياسياً عبر الانقلابات العسكرية اتسم بالسلمية بصفة عامة، وعدم استخدام العنف بصورة معتبرة في استيلائه على السلطة – وإن لوح به في تلك التحركات– فيما وصفه بعض الباحثين بالانقلابات البيضاء، باستثناء حالتين اثنتين فقط وُصفتا بالعنف أو بأنهما حملتا بعض مظاهر العنف، أولاهما المحاولة الانقلابية في 16 مارس 1981 إبان حكم "ولد هيدالة". أما الاستثناء الثاني فكانت محاولة عام 2003، والتي لعلها الأكثر عنفاً في تاريخ الانقلابات في موريتانيا، لتضيف سمة العنف واستخدام السلاح في الحراك العسكري سياسياً كما سيرد في موضع لاحق.

وسادس تلك السمات غلبة النمط البريتوري على الحكم في أعقاب الانقلابات العسكرية ومنها انقلاب أغسطس 2008 حيث يتولى قادة هذه الانقلابات رئاسة الدولة، واستمرارهم فيها لحين وقوع انقلاب لاحق، وذلك باستثناء انقلاب العام 2005م والذي سلم قائده السلطة لرئيس مدني منتخب عبر انتخابات عامة تلت الانقلاب كما ستعرضه الدراسة لاحقاً.

ومن الجدير بالذكر أنه باستعراض الدراسات السابقة التي تناولت الحالة الموريتانية يتضح أنها اتصفت بسمات معتبرة منها: أن معظم الباحثين في الشأن الموريتاني هم باحثون موريتانيون مقيمون في موريتانيا أو خارجها وقت كتابة تلك الدراسات، باستثناء دراسات قليلة بأقلام غير موريتانية. ثانياً أن معظم الدراسات في الشأن الموريتاني تتناول الأبعاد التاريخية أو الاجتماعية كمشكلة الرق أو الاقتصادية، وتناولها للبعد السياسي جاءت – حال حدوثه– بشكل تقريري بسيط. ثالثاً أن معظم الإنتاج المعرفي عن موريتانيا إما كتب صدرت منذ عقدين على أقل تقدير باستثناء

بعض الكتب ذات الموضوعات الاجتماعية أو التاريخية التي صدرت مؤخراً، أو رسائل جامعية قدمها مبتعثون موريتانيون لنيل درجة جامعية في دول أخرى.

رابعاً أن الدراسات الأجنبية المعنية بالحالة الموريتانية والمعنية بالشأن السياسي في موريتانيا اتصفت بصفتين رئيستين هما أنها ركزت على موريتانيا في المحيط الإقليمي بدرجة أكبر من تركيزها على الداخل الموريتاني، والسمة الثانية أنها في معظمها تقارير صادرة إبان زخم سياسي معين في موريتانيا، وعليه قد تتصف بالإيجاز بدرجة أو بأخرى، وليست كتبا علمية رصينة.

ومن تلك الدراسات التي تناولت البعد التاريخي والاجتماعي في موريتانيا كتاب "موريتانيا الحديثة: غابرها- حاضرها أو العرب..." لمحمد يوسف مقلد الصادر عن دار الكتاب اللبناني عام 1960، كتاب "قضية موريتانيا" لمحمد إسماعيل محمد وآخر، الصادر عن دار المعرفة عام 1961م، وكتاب "إطلالة على موريتانيا" لمحمد بن ناصر العبودي الصادر عام 1997، وكتاب تاريخ بلاد شنكيطي "موريتانيا" تأليف حماه الله ولد السالم الصادر عن دار الكتب العلمية ببيروت عام 2010.

أما الرسائل الجامعية لموريتانيين فمن أمثلتها رسالة ماجستير الباحث جمال ولد الشيخ أحمد "التجربة الديمقراطية التعددية في موريتانيا: 1991-2001" بمعهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة عام 2003، ورسالة ماجستير الباحث الحسن يروحالي "نظام الحزب الواحد في موريتانيا" بمعهد الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة عام 1987م، ورسالة ماجستير الباحث الغوث ولد الطالب جدو ولد العربي "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا" بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عام 2001.

وعليه، تُعنى الدراسة هنا بتحليل عسكرة الدولة والتحول الديمقراطي في موريتانيا لاستجلاء حقيقة تأثير ذلك على بناء الدولة الوطنية في موريتانيا ووفائها بوظائفها المنتظرة، عبر خمسة محاور رئيسة: أولها يتصل بنشأة وتطور الجيش في موريتانيا، وثاني تلك المحاور يناقش البنية الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية -

ومن ضمنها قضايا الميزانية العسكرية- للجيش الموريتاني، وثالث تلك المحاور هو الدور السياسي للجيش في موريتانيا منذ الاستقلال، رابعاً دور الجيش في مرحلة التحول الديمقراطي، ووضع الجيش في الدستور الجديد، وخامس تلك المحاور يناقش طبيعة نمط العلاقات المدنية العسكرية في ظل قضايا الرقابة البرلمانية على ميزانية الجيش، وتحديات ما يُسمى "الحرب على الإرهاب".

أولاً: نشأة وتطور الجيش في موريتانيا:

نشأ الجيش الموريتاني كمؤسسة نظامية بموجب القانون رقم (60/ 189) الذي صدر في 25 نوفمبر 1960م أي قبل إعلان الاستقلال بثلاثة أيام وذلك لاستكمال الأركان الرئيسة للدولة المزمعة. ولم تعرف موريتانيا قبل الاستقلال وجود قوات مسلحة نظامية وطنية، باستثناء وحدات عسكرية خفيفة كانت تُسمى "كوميات" وهي وحدات برية محدودة العدد والعتاد، عبارة عن وحدات جمالة خفيفة مزودة بأسلحة فردية بقيادة ضباط فرنسيين تابعين للسلطة الحاكمة حينها[1].

وسُميت وفقاً لهذا القانون بـ "القوات المسلحة الموريتانية" لتتشكل في معظمها من وحدات برية تتشابه في تشكيلها وعتادها بـ "الكوميات". وقد قامت فرنسا بإنشاء وحدات جديدة في الجيش الموريتاني المستحدث أهمها وحدة "المظليين"، وكان التجنيد قاصرا على المواطنين، باستثناء قائد أركان الجيش والذي كان فرنسياً، وكذا رؤساء المكاتب العسكرية، وذلك حتى عام 1964، حيث تم استبدالهم بضباط موريتانيين.

أما بشأن تشكيل القوات المسلحة في بداية نشأتها فإنها كانت تفتقد للتعدد، حيث إنه ووفقاً للمرسوم الوزاري الصادر في 23 يناير 1962 المنظم للقوات المسلحة الموريتانية نص في المادة الأولى منه على أن "القوات المسلحة الموريتانية تشمل: تشكيلات تدريب وتكوين، ووحدات استطلاع، ووحدات مشاة، ووحدات مظليين،

(1) الموقع الألكتروني الرسمي للقوات المسلحة الوطنية الموريتانية/ النشأة.
http://www.armee.mr/index.php/2012-06-02-13-31-37 (15/1/2015)

وحدات نقل وهندسة، وحدة جمالة، بالإضافة إلى هيئة أركان، ووحدات وسرايا الدرك".

ثم تمت إعادة تنظيم الجيش الموريتاني مرة أخرى، حيث تم استحداث فرع جديد، وهو الدرك الوطني وذلك بموجب المادة الثانية من القانون 121/ 62 الصادر في 18 يوليو 1962 كجزء مكمل للجيش الوطني بهدف ضمان الأمن العام، وحماية الممتلكات وحفظ النظام وتطبيق القانون. وعليه فإن القوات المسلحة الموريتانية تتكون من قسمين أساسيين: أولهما الجيش الوطني (ويتألف من القوات البرية والقوات البحرية والقوات الجوية)، وثانياً الدرك الوطني. وتلا ذلك صدور المرسوم رقم 174/ 65 في 25 ديسمبر 1965 في شأن تنظيم الدرك الوطني، حيث قسم الدرك إلى: مديرية، وهيئة أركان، وسرايا، ومدرسة الدرك.

ويختلف الدرك الوطني الموريتاني - باعتباره جزءا أصيلا من القوات المسلحة الموريتانية- عما يُسمى "الحرس الوطني" والذي هو عبارة عن قوة مسلحة تابعة مباشرة لوزارة الداخلية بموجب نص المادة الأولى من الأمر القانوني رقم 174/ 80 الصادر في 22 يوليو 1980م، والمكلف وفقاً لنص المادة الثانية من ذات الأمر بمهام دائمة متمثلة في حفظ الأمن والنظام بالتعاون مع الدرك والشرطة، ويسهم كباقي القوات المسلحة في الدفاع عن الوطن. وعليه تتمايز مهامه إلى نوعين من المهام إحداهما مجموعة مهامه إبان السلم، والثانية مجموعة مهامه أثناء الأزمات، كما يكلف بمهام استخباراتية.

وينقسم الحرس الوطني إلى قيادة أركان، وثلاثة عشر تجمعا جهوياً - أي في مختلف جهات الدولة- وتجمع سرايا حفظ النظام، والقتال، ومركز تكوين الحرس الوطني - مركز تأهيل- وأخيراً تجمع الجمالة.

وقد تم إعادة تنظيم الجيش الموريتاني وقيادته مرة أخرى بموجب المواد (30)، (32)، (34) من دستور 20 يوليو 1991، والتي نصت على تبعية القوات المسلحة

لسلطة رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة الموريتانية[1] والذي يوجه ويحدد سياسة الدفاع الوطني[2]، وله سلطة التعيين في الوظائف العسكرية[3].

أما بشأن المهام الرسمية الموكلة إلى "الجيش الوطني الموريتاني" فيتضح تنوعها وخروجها عن النواحي العسكرية منذ بداية نشأة الدولة المعاصرة، وحتى تاريخه، فيتضح أنها مع نشأة الدولة كان لبعض وحدات الجيش الموريتاني حينها – وحدة الجمالة– مهام شرطية حيث كانت تقوم بدور مقاتل من الناحية العسكرية، ودور الشرطي القضائي من الناحية الأمنية المدنية.

أما وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن الجيش الموريتاني ذاته فإنه يعدد مهامه في: "القيام بالدفاع عن السيادة الوطنية، وحفظ النظام والأمن، والسهر على تطبيق القوانين والنظم، وإضافة إلى مهامه التقليدية يسهم الجيش الموريتاني أيضاً في جهود التنمية في ميدان الهندسة المدنية، ويشارك في رقابة الاقتصاد البحري، ويتدخل في العمل الإنساني من خلال عمليات (الإنقاذ والإخلاء الطبي) في حالة الكوارث الطبيعية"[4].

وعليه يتضح أن القوات المسلحة الموريتانية تتسم بكونها قوات مستحدثة إبان نشأة الدولة المعاصرة، أما من حيث المهام فيتضح وجود تداخل بين بعض أفرعها من حيث المهام العسكرية والأمنية والمدنية منذ نشأتها وحتى الوقت الراهن بموجب المراسيم والأوامر القانونية المنظمة لها.

---

(1) نص المادة 34 من دستور موريتانيا 1991.

(2) نص المادة 30 من دستور موريتانيا 1991.

(3) نص المادة 32 من دستور موريتانيا 1991.

(4) الموقع الألكتروني الرسمي للقوات المسلحة الوطنية الموريتانية/ المهام.
http://www.armee.mr/index.php/2012-06-02-13-33-25 (15/1/2015)

ثانياً: البنية الاجتماعية والمؤسسية للجيش وقضايا الميزانية:

تتناول الدراسة في هذا المقام البنية الاجتماعية للجيش الموريتاني، وكذا البنية المؤسسية له، ثم تسعى للتطرق لمسألة ميزانية الجيش، لما لهذه العوامل الثلاثة من تأثير معتبر على أداء المؤسسة العسكرية بصفة عامة، والموريتانية بصفة خاصة.

ويمكن تحليل البنية الاجتماعية للمؤسسة العسكرية في ضوء تفصيل نقطتين رئيستين هما البنية الاجتماعية للمجتمع الموريتاني وتأثير تلك البنية على شكل العملية السياسية والنافذين فيها، وثانيهما البنية الاجتماعية للانقلابات الموريتانية المتلاحقة لاستجلاء الفئات الاجتماعية القادرة على النفاذ داخل الجيش، والقادرة على التحرك فيه محدثة تغييراً معتبراً.

فيما يخص البنية الاجتماعية فتتسم موريتانيا بوجود عنصرين رئيسين هما العرب، والزنوج[1]. ويتألف كل عنصر منهما من قبائل عدة[2]. والقبائل العربية البدوية لها امتدادات بشرية في كل من المغرب والجزائر، ومن أمثلتها قبائل «التكنة»، «الرقيبات»، «تجكانت» أو «تجانت»، وتندرج تحتها قبائل «المغافرة» والتي تضم قبائل (الترارزة والبراكنة، أولاد الفحفاح، أولاد ناصر، أولاد يحي بن عثمان، والرحاحلة، وأولاد داود بن عمران وأولاد خليفة بن مغفرة)[3]، كذلك قبائل «أولاد

(1) تجدر الإشارة عند تناول البنية الاجتماعية للجيش الموريتاني أن فكرة رفع «إسلامية الهوية» في الاسم الرسمي للدولة الموريتانية إبان الاستقلال - وهو الاقتراح الذي تبناه «ولد داداه» - إنما جاء كحل توفيقي للخروج من مأزق مركب هو التباين العرقي الواضح للشعب الموريتاني، والمستوى الثاني من هذا المأزق هو جدلية الانتماء للدائرة العربية أو الإفريقية حيث رأي فريق تسميتها «الجمهورية العربية الموريتانية»، ورأي الفريق الآخر تسميتها «الجمهورية الإفريقية الموريتانية»، ورأي فريق ثالث تسميتها «الجمهورية الإسلامية»، حيث إن كل الشعب الموريتاني عرباً وزنوجاً يدينون بالإسلام، وهو الجدل الذي حسمه الرئيس ولد داداه حينها لصالح «الجمهورية الإسلامية».

(2) محمد بن ناصر العبودي، إطلالة على موريتانيا، (مكة المكرمة: دون دار نشر، الطبعة الأولى، 1997)، ص 22، 38.

(3) محمد يوسف مقلد، موريتانيا الحديثة: غابرها- حاضرها- أو العرب البيض في إفريقيا السوداء: تاريخهم- أصلهم- عروبتهم- أحوالهم، (بيروت: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، يونيو 1960)، ص 134.

رزق»، «أولاد داود»، «أولاد دليم»، «البرابيش»، وتُسمى أيضاً «البيضان»[1]. أما الزنوج فهم قوميات الفلان ولغتها «البولارية» وتلحق بها جماعة «هال ابولار»، وقومية السوننكية أو السراكول، والتي تتكون من مجموعات زنجية هي (تونبا ليمي وموديني)، و(توغو)، و(جعري وقصّارو)، و(جُنكورو وكومو)، وقومية الولُوف والتي تتكون من (جير أو قارمي)، و(تيغ)، و(جوّال)، و(جام)، ومعظم القوميات الزنجية لها امتدادات بشرية في كلٍّ من السنغال ومالي وجامبيا[2].

وتاريخياً تُقسم تلك البنية العرقية اجتماعياً إلى الطبقة العليا من القبائل العربية الحسانية، يليها طبقة «الزوايا» أو «الطلبة»وهم الطبقة الثانية في المجتمع، وتغلب عليها النزعة العلمية والدينية، وتتولى وظائف الإمامة والقضاء والفتيا، والتدريس، وقافلة الحج، وتقوم بنشاطات التجارة وتنمية الأغنام وحفر الآبار وأغلبهم ينحدرون من أصول قبائل المرابطين[3]. وثالثاً طبقة «اللُحمةُ» أو «آزناكا» ويطلق عليها أيضاً «الحلفاء» وهم الطبقة الثالثة، ويعود تسمية اللحمة إلى الاستلحام الواردة في نص ابن خلدون، والتي تُشير إلى الدمج والإلحاق، وهي طبقة من المجموعات المغلوبة، ومعظمها من صنهاجة، وبعضها من القبائل الحسانية المهزومين من قبل بني عمومتهم، وعملهم محصور في تنمية المواشي المملوكة للزوايا والحسانيين[4]، ويليهم طبقة الصناع ولا ترجع لأصل واحد فمنهم العرب والصنهاجيون والسودانيون الغربيون، يليهم طبقة «الزفانون أو الشعراء»، ثم طبقة الحراطين وهم طبقة العتقاء من الرق، وأخيرا طبقة الأرقاء[5].

---

(1) المختار ولد حامد، موسوعة حياة موريتانيا: التاريخ السياسي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2000)، ص 93.

(2) «دراسة حالة: جهورية موريتانيا الإسلامية»، (القاهرة، وزارة الدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، نوفمبر 2007)، ص 7.

(3) الثاني ولد الحسين، صحراء الملثمين: دراسة لتاريخ موريتانيا وتفاعلها مع محيطها الإقليمي خلال العصر الوسيط، (بيروت: دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى، يونيو 2007)، ص 146.

(4) محمد إسماعيل محمد، عبد الخالق عامر، قضية موريتانيا، (القاهرة: دار المعرفة، 1961)، ص24.

(5) حماه الله ولد السالم، تاريخ بلاد شنكيطي: موريتانيا، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2010)، ص14، 15، 16.

ومع اندلاع اضطرابات عرقية في العاصمة نواكشوط في يناير وفبراير 1966م، اتجه النظام الحاكم بقيادة «ولد داداه» لإنكار وجود مشكلة عرقية عنصرية، كما رفض فكرة توفير ضمانات دستورية للأقليات العرقية، أو تبني النهج الفدرالي في إدارة البلاد، وكذا قام النظام الحاكم بحظر استخدام كلمات ذات دلالات عرقية ككلمتي «بيض وسود»، أو الإشارة إلى أي من القوميات بأسمائها، واستخدام ألفاظ أخرى للدلالة عليها كلفظتي «بدو»، و«مستقرين». وقد انعكس هذا التنوع العرقي على الثقافة واللغة، ومن ثم السياسة والدولة، فيتضح أن دستور 1961م أكد على أن الفرنسية هي اللغة الرسمية لموريتانيا، والتي تم تعديلها في دستور 1991 لتكون العربية هي اللغة الرسمية، واللغات المحلية للقوميات الإفريقية الزنجية هي اللغات الوطنية بنص الدستور، مع تأكيد الدستور على مبدأ «أمة واحدة»[1].

وقد أثر ذلك على الدولة والسياسة والجيش في موريتانيا، فيتضح أن إجمالي السكان التقديري هو 3.796.000 مليون نسمة عام 2012 وذلك وفقا للتقرير الإحصائي للأمم المتحدة لعام 2014 [2]، حوالي ٪40 إلى ٪45 منهم عبيد أو أسلاف لعبيد زنوج وفقاً لبعض التقارير الغربية، و٪25 من السكان عرب «البيضان» أو «المور» كما يُطلق عليهم، وهي النسب التي يصعب التحقق منها رسمياً، ويسيطر العرب على مفاصل الدولة الموريتانية والسياسة والجيش، حيث إنهم يسيطرون على ٪80 من مفاصل الدولة المختلفة ومنها الجيش[3].

وقد تجسد التمايز العرقي لصالح البيضان أو المور في الدولة الموريتانية في ظهور حركات زنجية مقاومة مدافعة عن تهميش الزنوج وفقاً لرؤيتهم، ومنها "جبهة

---

(1) محمد سعيد بن أحمدو، موريتانيا: بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي- دراسة في أشكالية الهوية السياسية1960-1993، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2003)، ص 155.

(2) The world statistics pocketbook, 2014 edition, Series 5,No 38, Department of economic and social affairs, United Nation, Via link: http://unstats.un.org/unsd/pocketbook/WSPB2014.pdf

(3) Garba Diallo, "Mauritania – Neither Arab nor African" Report published on The Nordic Africa Institute, Via link: http://www.nai.uu.se/publications/news/archives/002diallo/

تحرير الأفارقة السود في موريتانيا- FLAM" والتي صدر عنها بيان في أبريل 1986م بعنوان "بيان الزنجي الموريتاني المضطهد" والتي تحدثت عن فئة "الضباط الزنوج" - ضمن موضوعات أخرى- "مع تخليهم عن أي طموح سياسي رضوا بأن يكونوا أدوات في أيدي بقية لوبيات البيضان، مقابل هدايا توزع على شكل مناصب وزارية أو إدارات شركات حكومية. لقد أنستهم المهنية انتماءهم إلى قومية عرقية تتعرض للقمع من قبل أسيادهم. وفي أحيان كثيرة لا يهتمون حتى بالدفاع عن كرامتهم التي كثيرا ما أهينت. ومع ذلك، لا يتردد أسيادهم، تماشيا مع منطقهم، في الدفاع عن مصالح قوميتهم بشكل عام ومصالح قبائلهم على نحو خاص. وكما هو سائد في المجالات الأخرى، فإن "البيضنة" تنخر الجيش. وتمكن مقارنتها بما هو مطبق في التعليم والاقتصاد"، ويدعم البيان قوله ذلك من خلال ذكره لحالات تعيين وبعثات تدريب بعينها، ومنها أنه من بين خمسة عشر قيادة عسكرية في ذلك الوقت في أنحاء البلاد، يتولى أربعة منها فقط ضباط زنوج[1].

وعليه يتضح مدى سيطرة العرب على الجيش والدولة في موريتانيا، وسوف يبحث التحليل اللاحق للبنية الاجتماعية للانقلابات العسكرية في موريتانيا مدى صحة تلك الفرضية كما سيرد لاحقاً.

أما على مستوى البنية الاجتماعية للانقلابات العسكرية في موريتانيا، فتتحرى الدراسة في هذا المقام الانتماءات العرقية والاجتماعية للقائمين بالانقلابات العسكرية منذ عام 1978م. فقد شهدت موريتانيا حتى تاريخه ستة انقلابات ناجحة أطاحت برأس الدولة. وهناك خمس محاولات انقلابية فاشلة، وقام بها جميعها ضباط منتمون لقبائل عربية باستثناء محاولة انقلابية فاشلة في عام 1987م نُسبت لضباط زنوج. وبيان ذلك كالتالي:

(1) وثيقة «الزنجي الموريتاني المضطهد» والصادرة في ابريل 1986 عبارة عن كتيب يتكون من سبع وثلاثين صفحة، يعدد المكاسب التي حصل عليها الزنوج منذ عام 1966 عبر مقارنات، لينتهي إلى خلاصة مفادها أن تلك المكاسب لا ترقى إلى مطالب الزنوج لرفع القهر والتهميش الذي يعيشون فيه، ولمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى محمد سعيد بن أحمدو، مرجع سابق، 163.

الانقلاب الأول في تاريخ موريتانيا الحديث وقع في أبريل 1978 بقيادة «المقدم المصطفى ولد محمد السالك»، ثم انقلاب في السادس من أبريل عام 1979م بقيادة «المقدم أحمد ولد بوسيف» والذي توفي في حادث طائرة أثناء توجهه إلى السنغال، وحل محله «المقدم محمد محمود ولد لولي»، وانقلاب في الرابع من يناير 1980 بقيادة «المقدم محمد خونا ولد هيدالة»، ومحاولة انقلابية فاشلة في 16 مارس 1981 بقيادة تنظيم «التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية»، وانقلاب 12 ديسمبر 1984 بقيادة «العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع»، ومحاولة انقلابية فاشلة عام 1987م نُسبت لضباط زنوج، ومحاولة انقلاب سنة 1989م نُسبت لضباط بعثيين، ومحاولة انقلابية فاشلة في شهر نوفمبر عام 2000 نُسبت لضباط منتمين للتيار القومي الناصري، ومحاولة انقلابية في يونيو 2003 بقيادة «الرائد صالح ولد حننا» أحد المتهمين في المشاركة في محاولة انقلاب عام 2000، ثم انقلاب في الثالث من أغسطس عام 2005م بقيادة «العقيد أعلي ولد فال»، ثم انقلاب السادس من أغسطس 2008 بقيادة الجنرال محمد ولد عبد العزيز والمستمر في الحكم عبر انتخابات تالية للانقلاب حتى تاريخه[1].

وكما أُشير سلفاً فإن كل الانقلابات والمحاولات الانقلابية في موريتانيا تمت من قبل ضباط ينتمون للعرق العربي باستثناء محاولة انقلاب 1987 المنسوبة لزنوج، فالمقدم المصطفى ولد محمد السالك ينتمي لفرع «الجعافرة» المنتمية لقبيلة «أهل سيدي محمود» العربية «بولاية «لعصابة» والتي تقع في جنوب وسط موريتانيا[2]، أما المقدم أحمد ولد بوسيف فينتمي لقبيلة «أدو عيش» والتي توجد أيضا بولاية «لعصابة»، أما

(1) محمد أبو المعالي، «موريتانيا: 8 رؤساء على قيد الحياة»، تقرير منشور يوم الأربعاء 17 يونيو 2009م، جريدة الرياض السعودية، العدد 14968، ومتاحة عبر الرابط التالي:
http://www.alriyadh.com/438203 (19/1/2015)

(2) السيرة الذاتية لمحمد خونا ولد هيدالة، موقع الجزيرة الإخباري، بتاريخ 3 أكتوبر 2004، ومتاحة عبر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/home/print/787157c4-0c60-402b-b997-1784ea612f0c/7233f179-c0ab-4f74-b1c0-2fa7e4c0b2b0 (19/1/2015)

المقـدم محمد محمود ولد أحمد لولي فينتمي لقبيلة «أدو علي» العربية [1]، والمقدم محمد خونا ولد هيدالة ينتمي لقبيلة «العروسـيين» الموجودة في شـمال موريتانيا، وكان من الضباط الموريتانيين القلائل الذين درسـوا حينها في الكلية العسـكرية الفرنسـية[2]، وينتمي العقيد معاوية ولد سـيدي أحمد الطايع لقبيلة «السماسيد» حيث ولد بمدينة «أطار» في شمال موريتانيا[3]، أما الرائد صالح ولد حننا فينتمي لقبيلة «أولاد ناصر» العربية[4] وكان انقلابه بصحبة ضباط آخرين منتمين لقبائل أولاد الناصر، و«كنته»، و«الأغـلال»، و«الرحاحلـة»، «تنواجيو»، «إديشـلي»، «أولاد غيلان»، «إدولحاج»، «تاقنيـت»، «آرويجـات»، «إديبسـات»، «إدكجملـل»[5]، وجميعهـا قبائـل بالمناطـق الشرقية والوسـطى في موريتانيا، والعقيد أعـلي ولد فال مولود بمدينة «أكجوجت» في شـمالي موريتانيا عام 1952، ودرس العسـكرية في الأكاديمية العسـكرية بمدينة مكناس المغربية وفرنسا، والجنرال محمد ولد عبد العزيز ينتمي لقبيلة «أولاد بسبع»،

(1) طلحة جبريل، «موريتانيا: تخاوف من حرب رمال أخرى» مقال منشـور بجريدة الشرق الأوسـط، الجمعة 30 نوفمبر 2012، العدد 12421، ومتاحة عبر الرابط التالي:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=45&article=706565&issueno=12421#.VL1LF9KUcmE (19/1/2015)

(2) خـبر وفـاة الرئيس الموريتاني الأسـبق المصطفى ولد محمد السـالك، جريدة أخبار اليـوم الموريتانية، الثلاثاء 18 ديسمبر 2012م، ومتاحة عبر الرابط التالي:
http://www.akhbarelyoum.info/index.php?option=com_content&view=article&id=1099:2012-12-18-23-42-16&catid=34:2006-02-23-03-59-54 (19/1/2015)

(3) السيرة الذاتية للرئيس الموريتاني الأسبق أعلي ولد محمد فال، منشورة بتاريخ 5/ 12/ 2010، شبكة الجزيرة الإخبارية، ومتاحة عبر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/3/%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D9%88%D9%84%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB (19/1/2015)

(4) أسـماء قـادة انقـلاب 2003 في موريتانيـا، خـبر منشـور عـلى شـبكة الجزيـرة الإخباريـة بتاريـخ 12/ 6/ 2003، ومتاحة عبر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/d4505aa3-9936-4664-a74e-d135aa43bb0e (19/1/2015)

(5) أسـماء قـادة انقـلاب 2003 في موريتانيـا، خـبر منشـور عـلى شـبكة الجزيـرة الإخباريـة بتاريـخ 12/ 6/ 2003، ومتاحة عبر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/d4505aa3-9936-4664-a74e-d135aa43bb0e (19/1/2015)

وقـد ولد في مدينة «لوغا» في السـنغال، ودرس العلوم العسـكرية في مدينة مكناس بالمغرب، وهو ابن عم العقيد «أعلي ولد محمد فال»[1].

وعليـه يمكـن اسـتخلاص عـدة ملاحظـات معتـبرة مـن جميـع الانقلابـات والمحـاولات الانقلابية الموريتانية: أولها أن من قـام بها ضباط عرب منتمون لقبائل مختلفة باسـتثناء محاولة انقلاب 1987 التي قام بها ضباط زنوج فقط كما ذُكر سابقاً، ليدعـم ذلك فرضية سـيطرة العـرب على الجيش والسياسـة في موريتانيـا في مقابل أدوار ضعيفـة للضباط المنتمـين للزنوج. ثاني تلك الملاحظـات أن البنية الاجتماعية للانقلابـات والجيش في موريتانيا تتوزع بين قبائل الشـمال والجنوب بصورة رئيسـة وفقاً للخلفيات القبلية لقادة الانقلابات سابقة الذكر، بالإضافة لوجود تمثيل لقبائل المناطق الشرقية والوسطى. ثالث تلك الملاحظات المعتبرة التي يمكن الوقوف عليها من العرض السـابق أن معظم الانقلابات الموريتانية اتسمت بالقبلية المعتبرة، وآيتها محاولتا انقلاب 1987، 2003، 2005 كما سبق الذكر.

أما على المسـتوى المؤسـسي للجيش الموريتاني فإنه يمكـن إجمالها من خلال عدة محـاور فرعيـة أولها التراتبية العسـكرية في الجيش الموريتاني، وثـاني تلك المحاور هو الهيكل التنظيمي للجيش الموريتاني على مسـتوى التشـكيلات العسـكرية والإدارة العسكرية والتأهيل العسكري، وثالث تلك المحاور ما يمكن رصده من أرقام بشأن مؤسسة الجيش الموريتاني.

---

(1) أسـماء من نُسـب لهم القيام بمحاولة انقـلاب 2003 وانتماءاتهـم القبلية كالتـالي: الرائد صالح ولد حننا - «قبيلة أولاد الناصر»، النقيب محفوظ ولد بيبه - «قبيلة أولاد الناصر»، النقيب الشريف أحمد ولد كرمبله - «قبيلة أولاد الناصر»، سـعدنا ولد أحماده - «قبيلة أولاد الناصر»، محفوظ ولد سـيدي - «قبيلة أولاد الناصر»، ديد ولد محمد - «قبيلة أولاد الناصر»، محمد ولد الشيباني - «قبيلة أولاد الناصر»، محمد ولد شيخنا - «قبيلة كنته»، بد ولد سيدي - «قبيلة كنته»، عبد الرحمن ولد منه - «قبيلة كنته»، أج ولد سيدي محمد - «قبيلة كنته»، أحمد ولد أحمد العبد - «قبيلة كنته»، محمد ولد السـالك - «قبيلـة الأغـلال»، أعل ولد مغلاه - «قبيلة الرحاحلة»، سـدوم ولد أبهاه - «تنواجيو»، فراح ولد شـكونة - «إديشـلي»، محمد ولد كعباش - «أولاد غيلان»، محمد ولد حم فـزاز - «إدولحاج»، محمد ولد سعد بوه - «تاقنيت»، مختار ولد النقره - «آرويجات»، يربه ولد بابه أحمد - «إديبسات»، الطاهر ولد فروزي - «إدكجملل»، ولمزيد من المعلومات يمكن الرجوع للمصدر السابق.

فعلى مستوى التراتبية العسكرية في الجيش الموريتاني تقسم الرتب العسكرية إلى نوعين كما هو متعارف عليه في الخبرة العسكرية المقارنة، وهما رتب الضباط، ورتب الأفراد العسكريين من غير الضباط. أما فيما يخص رتب الضباط في الجيش الموريتاني فتقسم إلى ثلاث مجموعات وهي ما يُسمى رتب «الضباط الأعوان» وهي (ملازم- ملازم أول- نقيب)، والمجموعة الثانية هي رتب «الضباط السامون» وهي (رائد- مقدم- عقيد)، وثالث تلك المجموعات وهي رتب «الضباط الأعلون» وهم (لواء- فريق)[1].

وبالانتقال إلى رتب الأفراد العسكريين دون الضباط فتُقسم هي الأخرى إلى ثلاث فئات، فئة الجنود (جندي ثاني- عريف)، وفئة ضباط الصف الأعوان (رقيب- رقيب أول)، ضباط صف سامون (مساعد- مساعد أول)[2].

أما ثاني المحاور في مؤسسيه الجيش الموريتاني فهي الهيكل التنظيمي للجيش الموريتاني بمستوياته الثلاثة (التشكيلات العسكرية- الإدارة العسكرية - التأهيل العسكري)، فعلى مستوى تنظيم أفرع الجيش الموريتاني فهي المشاة، والبحرية، والطيران كما هو شائع في الجيوش المعاصرة، وينقسم الجيش الموريتاني على مستوى التشكيلات إلى التشكيلات العملياتية والتقنية[3].

(1) رتب الضباط بالجيش الوطني الموريتاني، عبر الرابط الرسمي للجيش. (2/ 2/ 2015)
http://www.armee.mr/index.php/2012-06-05-10-57-10/2-non-categorise/1026-2012-11-22-15-04-36

(2) رتب الأفراد العسكريين من غير الضباط بالجيش الوطني الموريتاني، عبر الرابط الرسمي للجيش. (2/ 2/ 2015)
http://www.armee.mr/index.php/2012-06-05-10-57-10/2-non-categorise/1027-2012-11-22-15-05-01

(3) ولمزيد من المعلومات عن الهيكل المؤسسي للجيش الموريتاني يمكن الرجوع للصفحة الألكترونية الرسمية للجيش الوطني الموريتاني عبر الرابط التالي: http://www.armee.mr/

أما فيما يخص الإدارة العسكرية للجيش الموريتاني فتُقسم إلى أربعة «مكاتب»[1]، وثمان «مديريات»[2]، و«مركز»، و«كتيبة» واحدة[3].

أما فيما يتصل بالتأهيل العسكري للجيش الموريتاني فيتم من خلال (المدرسة العليا متعددة التقنيات- المدرسة الوطنية للأركان- المدرسة العسكرية لمختلف الأسلحة- المدرسة الوطنية لضباط الصف العاملين- الثانوية العسكرية- مركز التكوين الفني للجيش الوطني- مركز تدريب الجيش الوطني- المركز الوطني لتدريب المغاوير)[4].

أما ثالث محاور مؤسسية الجيش الموريتاني كما سبق وتم تعدادها هو ما يمكن رصده من أرقام بشأن مؤسسة الجيش الموريتاني فعلى مستوى التجنيد في موريتانيا يبدأ في سن الثامنة عشرة، والقوة البشرية المتاحة للخدمة العسكرية (718.713

(1) يُعنى المكتب الأول بتوفير الموارد البشرية للجيش الوطني، ويتولى إدارة العسكريين في شتى حالاتهم، وشبه العسكريين، والأفراد المدنين العاملين في الجيش، أما المكتب الثاني فمهمته إطلاع القيادة على ما يتصل بالأمن العسكري، ومعنويات الأفراد، والمشاركة في البحث عن المعلومات الداخلية فهو عبارة عن الاستخبارات العسكرية للجيش الموريتاني، أما المكتب الثالث فهو معني بتكوين وتدريب الأفراد وتحديد جداول التعداد والمعدات، وتنسيق التعاون العسكري مع الدول الأجنبية في مجال التكوين والتدريب، أما المكتب الرابع فهو المعني بكل ما يتصل بالدعم اللوجستي للجيش فيما يخص النقل والتموين والتجهيز والبنى التحتية وتشغيل الوسائل.

(2) مديريات الإدارة العسكرية ثمان، أولها وأهمها مديرية الديوان ومهمتها إطلاع قائد الأركان الوطنية على الشئون الجارية وتحضير ملفاته، وتنظيم مواعيده، وترتيب ما يتصل بالتشريفات، وإعداد ميزانية الجيش الوطني، ومتابعتها وضمان تنفيذها، ومعالجة مختلف النزاعات، وكذا مديرية المعتمدية، ومديرية العتاد، ومديرية الإشارة، مديرية الاتصال والعلاقات العامة، مديرية الرياضة العسكرية، ومديرية الطباعة، مديرية المعلوماتية.

(3) مركز تخطيط وقيادة العمليات هو المكلف بتأمين تخطيط وقيادة العمليات في كل الظروف، بالإضافة للمناورات والتمارين، والمتابعة الدائمة لوحدات الجيش، أما كتيبة القيادة والخدمات مكلفة بتأمين وحماية الأركان الوطنية ومختلف النقاط الحساسة بها وتقديم تحية الشرف لرئيس الجمهورية والوزير الأول في الاحتفالات العسكرية، ومتابعة جاهزية العتاد والتجهيزات التابعة لها.

(4) يُقصد بالمركز الوطني لتدريب المغاوير أي مركز تأهيل الفرق العسكرية الخاصة كالصاعقة، والتي يُشار إليها باللغة الإنجليزية «الكوماندوز»، و«مغاوير» في اللغة العربية جمع مغوار، وهي صيغة مبالغة من غار، وتعني سريع وشجاع ومقاتل، وتُشير كلمة «مغاوير» في اللغة العربية إلى طائفة من الجنود المدربين على حرب الصاعقة والتخريب والأعمال الخطرة ينتظمون في مجموعات صغيرة.

في سن (16-49 عام) من الذكور، و(804.622) في ذات السن من النساء، والقوة البشرية الصالحة للخدمة العسكرية في ذات السن من الذكور (480.042)، ومن النساء (581.473)، ومن يصل سنوياً من القوة البشرية الموريتانية لسن الخدمة العسكرية حوالي (31.116) من الذكور، ومن الإناث (36.826) وفقاً لإحصاءات عام 2010 [1].

وبالانتقال للمحور الأخير في هذا المقام والخاص بمسألة ميزانية الجيش الموريتاني فإن ميزانية الجيش هي إحدى المهام الرئيسة المكلف بها أحد أفرع الإدارة العسكرية للجيش الموريتاني وهي مديرية الديوان حيث تُكلف بإعداد ميزانية الجيش الوطني، ومتابعتها وضمان تنفيذها، ومعالجة مختلف النزاعات، وذلك ضمن مهام أخرى ذكرتها الدراسة في موضع سابق، ويبلغ الإنفاق العسكري من إجمالي الدخل المحلي الموريتاني حوالي 5.5 ٪ وفقاً لتقديرات غير رسمية لعام 2006، أما وفقاً للتقدير الرسمي للإنفاق العسكري الموريتاني فإنه بنسبة 3.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة[2]، أما التقديرات الدولية الرسمية للإنفاق العسكري لموريتانيا والصادرة عن البنك الدولي فتبلغ (3.6) من الناتج المحلي الإجمالي لعام [3]2013، مع العلم أن الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا في عام 2013 يقدر بـ(8.204) مليار دولار، وعليه يبلغ الإنفاق العسكري وفقاً للأرقام غير الرسمية سالفة الذكر وبحساب نسبة الإنفاق العسكري للناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا في عام 2006 - وهو عام التقدير غير الرسمي للإنفاق العسكري- فيبلغ (228.965) مليون دولار تقريباً، أما وفقا للتقديرات الرسمية المشار إليها بعاليه - وبحساب النسبة في ضوء الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 فتبلغ (311.600) مليون دولار تقريبا[4].

---

(1) مكتبة وكالة الاستخبارات الأمريكية، عبر الرابط التالي: (2/ 2/ 2015)
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/mr.html

(2) فاتورة الأمن، الموقع الرسمي للجيش الوطني الموريتاني، عبر الرابط التالي: (2/ 2/ 2015)
http://www.armee.mr/index.php/16-2012-06-06-23-34-59/1170-2013-08-25-11-46-40

(3) Military expenditure (% of GDP), the world bank Data, via link:
http://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS (29/4/2015)

(4) مكتبة وكالة الاستخبارات الأمريكية، مرجع سابق.

ومن الجيد في هذا المقام تسجيل بعض الملاحظات فيما يخص ميزانية الجيش لموريتانيا أول تلك الملاحظات تأكيد الجيش الموريتاني أن النسب العالمية وفقاً للأسس العلمية تدور حول 4 إلى 5 ٪ في أوقات السلم، وتبلغ 10 ٪ في أوقات الحرب، وعليه تؤكد المؤسسة العسكرية في موريتانيا أنها أقل إنفاقاً من النسب العالمية، أما الملاحظة الثانية رؤيتها – أي المؤسسة العسكرية وقيادتها- لذاتها باعتبارها مؤسسة تمثل حجز الزاوية في العملية التنموية الموريتانية، وليست مؤسسة عسكرية فقط، وأنها مؤسسة تضم كفاءات تخدم الدولة الموريتانية في دعم الزراعة والصيد وإقامة البنية التحتية، ومكافحة التصحر وحفر الآبار وفقاً للتصريحات الرسمية، وبالتالي إقرارها لطبيعة دورها الذي يتجاوز المجال العسكري[1].

أما بشأن مراقبة الميزانية فإنه بحكم الدستور الموريتاني في الباب الرابع منه بعنوان «حول علاقات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية» تنص المادة (68) أن «يصادق البرلمان على مشاريع قوانين المالية.

يقدم مشروع قانون المالية إلى البرلمان فور افتتاح دورة نوفمبر.

إذا لم تقل الجمعية الوطنية كلمتها في قراءة أولية بصدد مشروع خلال ثلاثين (30) يومًا من تقديمه، تحيل الحكومة المشروع إلى مجلس الشيوخ الذي يبت فيه في غضون خمسة عشر (15) يومًا. ويلجأ هنا إلى الإجراءات الواردة في المادة (66) من هذا الدستور.

إذا انقضت الدورة دون أن يصوت البرلمان على الميزانية أو إذا لم يصوت عليها بالموازنة، تحيل الحكومة في غضون خمسة عشر (15) يوما مشروع الميزانية إلى الجمعية الوطنية في دورة استثنائية.

وعلى الجمعية أن تبت في ثمانية (8) أيام، وإذا لم يتم التصويت على الميزانية عند انقضاء هذه المدة، يقرها رئيس الجمهورية تلقائيا بأمر قانوني على أساس إيرادات السنة المنصرمة.

(1) فاتورة الأمن، المرجع السابق.

يراقب البرلمان تنفيذ ميزانية الدولة والميزانيات الإضافية.

ويتلقى في نهاية كل ستة أشهر بيانا حول مصروفات الأشهر الستة المنصرمة.

وتقدم إليه الحسابات النهائية لكل سنة مالية أثناء دورة الميزانية الواقعة في السنة التي تليها ويصادق عليها بقانون.

تساعد محكمة الحسابات، البرلمان والحكومة في رقابة وتنفيذ قوانين المالية.»[1].

وعليه فإن ميزانية الجيش يتم إعدادها قانوناً من قبل وزارة الدفاع، فإن إقرارها والتصديق عليها قانوناً من قبل البرلمان وذلك بعد مناقشتها من خلال لجنة المالية بالجمعية الوطنية «البرلمان» بحضور وزير الدفاع، ومن الجدير بالذكر أن موريتانيا ترفع ميزانية الدفاع بشكل دوري تحت دعاوي عدة أهمها مكافحة الإرهاب.

ثالثا: الدور السياسي للجيش في موريتانيا منذ الاستقلال:

بدء إشكالية الدور السياسي للجيش في موريتانيا فجر يوم 10 يوليو/ تموز 1978م مع أول انقلاب عسكري في موريتانيا بقيادة «مصطفى ولد السالك» المشار إليه سلفاً، وهو التاريخ الذي لم يتوقف بعده تورط الجيش الموريتاني في السياسة حتى الآن، وذلك على الرغم من النشأة المدنية للدولة الموريتانية عام 1960 دونما دور معتبر لمجهود عسكري منظم أو مؤثر قد يمثل في حالات عدة مسوغاً في نظر البعض لتورط المؤسسات العسكرية في السياسة أعقاب استقلال بلدان عدة في إفريقيا.

وبقراءة ظروف انقلاب عام 1978 في ضوء تاريخ موريتانيا المدنية السابق عليه يتضح أن الحرب المعروفة باسم «حرب الصحراء» عام 1976م والتي خاضتها موريتانيا على أمل بسط سيطرتها على الصحراء الغربية وانتهت دون نتيجة معتبرة لأي من الطرفين، قد أسهمت بوضوح جلي في بلورة اعتقاد أو شعور لدى قادة الجيش بضرورة ممارسة دور سياسي لاعتقادهم أو لشعورهم بتحمل تبعات وتكلفة

(1) نص الدستور الموريتاني، الباب الرابع، المادة (68).

قرار السـلطة السياسية – الممثلة في ولد داداه «المدني» حينها– بخوض حرب، وثاني تلك العوامل التي قد يُقرأ في إطارها الدور السـياسي للجيش، هو ما يتطلبه خوض الحرب من تعبئة مقدرات الدولة – أي دولة – خاصة الاقتصادية منها لخدمة القطاع العسـكري، مما قد يخلق نوعاً من الشـعور لدى قادة المؤسسـة العسكرية على التأثير في الحالـة السياسـية للدولة، وهو ما تجسـد في مقولة قائد الانقـلاب الأول للرئيس «المختار ولد داداه» حينها ما نصه: «سيدي الرئيس لقد نزع منكم الجيش ثقته»[1]..

ومن العوامل التي يمكن اعتبارها في أسباب التصاق الجيش بالسلطة والسياسة في موريتانيـا منـذ العـام 1978م عامـل عـدم وضـوح هيـاكل مؤسسـات الدولـة خاصـة المؤسسـة العسـكرية والأمنيـة كـما ذُكـر في موضع سـابق فهي تقـوم بمهام مختلفـة بين العسـكرية والأمنيـة والتنموية، وهو عـدم الوضوح الـذي يمكن فهمه في ضـوء تماهي الخط الفاصل بين القبيلة الموريتانيـة وعاداتها وبين الدولة الموريتانية كمؤسسـة مسـتحدثة، ومؤشرات ذلك عـدة منها الخلفيـة الاجتماعية والعسـكرية لقـادة الانقلابات في موريتانيا، بدءًا من الانقلاب الأول والذي قام به ضباط عُرف عنهـم أن منهـم «معلمـين» نُقلوا إلى المؤسسـة العسـكرية المسـتحدثة حينها– لعدم وجـود خبرات عسـكرية متراكمة في تجربة الاسـتقلال لموريتانيـا– متأثرين في ذلك بأفكارهـم التقليدية وانتماءاتهم الجهوية، وهو ما اسـتمر في الانقلابات التالية له فيما يمكـن وصفه من قبل الباحـث بظاهرة بـ«قبلية الانقلابات» في موريتانيا، حيث إن معظـم الانقلابات كانت لضباط بينهم صلات قبلية أو جهوية كما ذكرت الدراسـة في موضع البنية الاجتماعية للانقلابات الموريتانية سابقاً.

ويُضاف إلى أسـباب التصاق الجيش بالسـلطة والسياسـة في موريتانيا منذ العام 1978م اعتبـارات فكريـة – بـصرف النظـر عن ثقلهـا ضـمن العوامـل الأخرى– فبعض تلك الانقلابات رفعت شـعارات قومية عروبيـة كما وصف بعض الباحثين

(1) محمد سالم ولد محمد، "الجيش الموريتاني: أصابع على الزناد وقدم بالسياسة"، تقرير منشور على مركز الجزيرة للدراسات، شبكة الجزيرة، بتاريخ 5 نوفمبر 2013، عبر الرابط التالي: (3/ 2/ 2015)
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/7629517d-4d4b-459e-b027-95d456524348

أفكار قادة انقلاب 1978 حيث نسبت بعض وثائق حزب البعث العربي في موريتانيا صلتها بهذا الانقلاب، وبعضها رفع أفكارًا وشعارات زنجية كمحاولة انقلاب 1987 الفاشلة، وبعضها نُسب له شعارات إسلامية كبعض قادة محاولة انقلاب 2003 الفاشلة، ليكشف عن مدى اختراق الأفكار السياسية للجيش وتأثيرها على سلوكه السياسي بصرف النظر عن حجم هذا التأثير.

كما يمكن إجمال أسباب أخرى لتفسير هذا الالتصاق المستمر بين الجيش والسياسة منها «قبلية السياسة والجيش» في موريتانيا، وشواهد ذلك عدة ومستمرة منذ الانقلاب الأول حيث وصفه البعض بأنه جاء – ضمن أسباب أخرى- نتيجة غضب الضباط المنتمين لشرق موريتانيا ومنهم قائد الانقلاب لما وُصف بالتهميش من قبل أقلية منتمية إلى جنوب موريتانيا ومنها الرئيس «المختار ولد داداه»، وقد استمر ذلك في الانقلابات التالية بدرجة أو بأخرى.

وقد توالت الانقلابات والمحاولات الانقلابية منذ هذا التاريخ لتعبر عن عسكرة السياسة والدولة الموريتانية عبر ستة انقلابات ناجحة، وخمس محاولات انقلابية فاشلة في غضون نيف وثلاثين عاماً منذ الانقلاب الأول في تاريخ موريتانيا الحديث في أبريل 1978 بقيادة «المقدم المصطفى ولد محمد السالك»، حيث تلاه انقلاب في السادس من أبريل عام 1979م بقيادة «المقدم أحمد ولد بوسيف» والذي توفي في حادث طائرة أثناء توجهه إلى السنغال، وحل محله «المقدم محمد محمود ولد لولي»، وانقلاب في الرابع من يناير 1980 بقيادة «المقدم محمد خونا ولد هيدالة»، ومحاولة انقلابية فاشلة في 16 مارس 1981 بقيادة تنظيم «التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية»، انقلاب 12 ديسمبر 1984 بقيادة «العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع»، محاولة انقلابية فاشلة عام 1987م نُسبت لضباط زنوج، محاولة انقلاب سنة 1989م نُسبت لضباط بعثيين، محاولة انقلابية فاشلة في شهر نوفمبر عام 2000 نُسبت لضباط منتمين للتيار القومي الناصري، محاولة انقلابية في يونيو 2003 بقيادة «الرائد صالح ولد حننا» أحد المتهمين في المشاركة في محاولة انقلاب عام 2000، ثم انقلاب في الثالث من أغسطس عام 2005م بقيادة «العقيد

أعلي ولد فال»، ثم انقلاب السادس من أغسطس 2008 بقيادة الجنرال محمد ولد عبد العزيز والمستمر في الحكم عبر انتخابات تاليه للانقلاب حتى تاريخه، بيد أن التحول الأبرز في عسكرة السياسة الموريتانية جاء مع انقلاب 2005م كما سيرد ذكره تفصيلا[1].

رابعاً: دور الجيش في مرحلة التحول الديمقراطي/ وضع الجيش في الدستور الجديد (انقلابات أغسطس بين التحول الديمقراطي والسلطوية):

جاء انقلاب الجيش في موريتانيا عام 2005 مثيراً لمشاعر المواطن العربي حينها، ومحفزاً لأذهان الباحثين والمراقبين والمعنيين بموضوعات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي والعلاقات المدنية العسكرية في وقت اتسمت الحالة السياسية في الوطن العربي بالجمود - لأسباب عدة لا يتسع المقام لها- فلم تكن هنالك آلية للتغيير السياسي في البلدان العربية في ذلك الوقت غير الوفاة، فمع إعلان وفاة الملك فهد في عام 2005 ذهب الرئيس الموريتاني حينها - والذي تولى السلطة بانقلاب عام -1984 للملكة العربية السعودية لتقديم واجب العزاء، فإذ بقادة المؤسسة العسكرية والأمنية ينقلبون عليه في يوم 3 آب/ أغسطس 2005.

حدث انقلاب 3 أغسطس 2005 باستيلاء مجموعة من الضباط المنتمين للمؤسسة الأمنية والعسكرية على السلطة بقيادة العقيد «أعلي ولد محمد فال» المدير العام لجهاز الأمن الوطني منذ عام 1985م، و«محمد ولد عبد العزيز» قائد كتيبة الأمن الرئاسي منذ عام -1996 وابن عم أعلي ولد محمد فال- بالإضافة لقادة من المؤسسة العسكرية، والإعلان عن تشكيل «المجلس العسكري للعدالة

---

(1) السيد على أبو فرحة، تحولات الخريطة السياسية في موريتانيا: أبعادها، أطرافها، مآلاتها، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، 2010)، ص 55، 117.

والديمقراطية» كحاكم للبلاد، ورئاسة «ولد فال» له، ليضم في عضوية ما مجموعة «17 عقيداً، ونقيباً بحرياً واحداً»[1].

واستمراراً لما يسميه الباحث بـ «قبلية الانقلابات» في موريتانيا فقد كان «مجلس الانقلاب» يضم بالإضافة إلى «ولد فال» وابن عمه «ولد عبد العزيز»، فقد ضم أيضاً العقيد «محمد ولد محمد ازناكي» والذي ينتمي لولاية «اينشيري» التي ينتمي إليها العقيد «ولد عبد العزيز»، كما أن العقيد «عبد الرحمن ولد بو بكر» ابن عم الوزير الأول في الحكومة الانتقالية التي عينها المجلس العسكري عقب هذا الانقلاب، واثنين من قادة الانقلاب منتمين لذات الجهة وهما العقيد «محمد ولد مكت»، والعقيد «نكري فيليكس» (منتمين لولاية لبراكنة)، كما ضم مجلس الانقلاب العقيد «محمد ولد الشيخ محمد أحمد الغزواني» والمنتمي لولاية «العصابة»، والعقيد «سيدي محمد ولد الشيخ ولد العالم» والعقيد طيار «أحمد ولد اعمين»، والعقيد «محمد ولد عبدي»، والعقيد «محمد الأمين ولد الشيخ سيدي محمد»، والعقيد «أحمد ولد بكرن» (منتمي لولاية اترارزة)، والعقيد «صوكو الحسن»، والعقيد طبيب «غلام ولد محمد» (المنتمي لولاية الحوض الشرقي)، والعقيد «عالي ولد لحويشي»، والعقيد «الطالب ولد الشيخ»، والعقيد طبيب «كان حمدين»، والنقيب بحري «اسلك ولد الشيخ الولي» (ينتمي لولاية تكانت)[2].

ومع إعلان قادة انقلاب 2005 فترة انتقالية تستمر 24 شهراً، وتشكيل حكومة انتقالية لحين إجراء انتخابات مدنية لن يترشح فيها قادة الانقلاب، وتسليم السلطة لرئيس مدني منتخب بعد 19 شهرًا من الانقلاب ذهب بعض الباحثين والمراقبين للقول بتمايز التجربة الانقلابية الجديدة في موريتانيا عن الخبرة الانتقلابية السابقة والسائدة في مختلف البلدان النامية والمتمثلة في استمرار استيلاء الانقلابيين على

(1) Christopher Boucek, «Mauritania»s Coup: Domestic Complexities and international Dilemmas»,issued by Middle East Program, Carnegie Endowment for international peace, August 2008, p 1,2.

(2) محمد الأمين ولد سيدي باب، "انقلاب 3 آب/ أغسطس 2005م في موريتانيا أو التغيير من الداخل"، المستقبل العربي، العدد 320، السنة 28، (بيروت: تشرين الأول/ أكتوبر 2005)، ص 70.

السلطة والبعد عن المسار الديمقراطي المزعوم، بيد أن تلك التجربة الانقلابية الجديدة في محاولة بدء ديمقراطية بخطي عسكرية لم تستمر طويلاً إذ تلاشت مع أول اختبار لها واصطدام قادة المؤسسة العسكرية والبرلمان مع الرئيس المنتخب، حيث أصدر الرئيس المنتخب حينها «ولد شيخ عبدالله» قراراً في فجر يوم 6 آب/ أغسطس 2008 بإقالة قادة المؤسسة العسكرية والأمنية المتمثلة في قادة أركان الجيوش الأربعة وهم (قائد الحرس الرئاسي - قائد الجيش - قائد الدرك - قائد الحرس الوطني)، بالإضافة إلى مدير الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية، وهو القرار الذي لم تجرؤ وكالة الأنباء الرسمية ولا التليفزيون الوطني على إذاعته لما يتضمنه من خبر إقالة قادة الجيش[1].

فكان رد فعل قادة المؤسسة العسكرية - ومعظمهم من منقلبي عام -2005 أن اعتقلوا الرئيس «ولد شيخ عبدالله»، ووضعه تحت الإقامة الجبرية بمجمع قصر المؤتمرات وسط العاصمة، وتشكيل مجلس عسكري لإدارة البلاد تحت اسم «المجلس الأعلى للدولة» برئاسة الجنرال «ولد عبد العزيز»، كان أول قرارات المجلس الانقلابي هو إلغاء قرارا الإقالة الصادر بحق قادته، وإصدار أوامر باعتقال الوزير الأول ووزير الداخلية[2].

لتنشئ بعده - أي انقلاب -2008 أزمة سياسية بموريتانيا بين الجيش والمعارضة السياسية ممثلة فيما يُسمى «الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية»، و«تكتل القوى الديمقراطية» برئاسة المعارض «أحمد ولد داداه» في موريتانيا، فشلت في حلها جهود دولية وعربية وإفريقية ومحلية في حلها، لتنتهي الأزمة باتفاق داكار، والذي مهد

(1) Daniwl Zisenwine, «Mauritania»s Military Coup: Domistic Implications and Regional Challenges» issued by Telaviv Notes, The Moshe Dayan Center, 19 August 2008, VIA Link: http://www.dayan.org/sites/default/files/DZ%20-Mauritania.pdf (30/4/2015)

(2) محمد المختار ولد السعد، محمد عبد الحي، "تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق- الوقائع- آفاق المستقبل"، دراسات استراتيجية، العدد 149، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009)، ص 60

الطريق لإجراء انتخابات رئاسية ترشح فيها قائد انقلاب 2008، والذي فاز بها، وتوالى ترشحه بعدها حتى تاريخه[1].

بيد أن وضع الجيش في الدستور الموريتاني الجديد كان محل نظر معتبر حيث تم تقنين وضع المجلس الأعلى للدولة صاحب انقلاب 2008 تحت اسم «المجلس الأعلى للدفاع الوطني» أو «المجلس الأعلى للدفاع والأمن» كمجلس مستحدث من الناحية القانونية والدستورية، دونما مساس بتشكيله كأحد الهيئات الأمنية التابعة للسلطة التنفيذية للحكومة الانتقالية وذلك في عام 2009 [2]، برئاسة «الفريق محمد ولد الشيخ محمد أحمد الغزواني» والذي ينتمي لولاية «العصابة»- حيث تم ترقيته لرتبه الفريق بعد الانتخابات الرئاسية التالية لاتفاق داكار- وقد ضم في عضويته حينها معظم قادة الانقلاب وهو الجنرال- بعد ترقيته هو وولد الغزواني إبان ولاية الرئيس المنتخب ولد شيخ عبدالله - (فيليكس نيكري)، والعقداء (أحمد ولد بكرن- محمد ولد الشيخ ولد الهادي- غلام ولد محمود- محمد ولد مكت- محمد ولد محمد ازناكي- إديا آدما عمار- حنن ولد سيدي- أحمدو بمب ولد باي)[3].

وبمراجعة بنود اتفاق «داكار» الذي أنهى أزمة انقلاب 2008 ومهد لانتخابات رئاسية فاز فيها قائد الانقلاب، وكذا نص على خارطة طريق سياسية كان من بين بنودها تضمين المجلس الأعلى للدولة في دستور الدولة، نص من بين بنوده على أن «تقوم حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بضمان استمرارية الدولة وتسيير شئون البلد وكذلك تنفيذ الاتفاق، وخاصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم وحسن سير الانتخابات الرئاسية، علما بأن عمل الحكومة الانتقالية وقراراتها تخضع لضرورة السير العادي للمؤسسات واستقرار الإدارات العمومية واستمرارية العلاقات

(1) محمد المختار ولد السعد، محمد عبد الحي، المرجع السابق، ص 101

(2) Neldjingaye Kameldy, «An analysis of the military coup Mauritania and its implications for democratic governance, report issued by Africa Governance Monitoring & Advocacy Project, Open society institute, October 2008, p 3.
Via Link: http://www.afrimap.org/english/images/paper/Kameldy-elections-EN.pdf (30/4/2015)

(3) السيد على أبو فرحة، مرجع سابق، ص 99.

الدولـة للبلـد وأن مؤسسـات وهيـاكل الدفـاع والأمن تضطلـع بمهامهـا في إطار الدستور قوانين الجمهورية»[1].

ويتماشـى هذا النص من اتفاق داكار بشـأن مجلس الدفـاع والأمن مع نص المادة (34) مـن الدسـتور الموريتـاني أن «رئيـس الجمهوريـة هـو القائد الأعـلى للقوات المسلحة ويترأس المجالس واللجان العليا للدفاع الوطني»، وعليه يتضح مدى كون الدسـتور فضفاضاً فيما يخص هياكل وأجهزة الدفاع والأمن سواء من حيث عددها ووظائفها وأسماؤها وعضويتها.

وعليـه فـإن التصاق الجيش بالسياسـة الموريتانية منذ العام 1978 مسـتمر حتى تاريخه لاعتبارات ترفع شـعارات التحول الديمقراطي – ضمن شـعارات أخرى- بيـد أن خـبرتي انقـلاب 2005، و2008 واسـتراحة الديمقراطية بينهـما يمكن أن يُشـيرا بوضوح إلى أن التحـول الديمقراطي ليس ضمن أجنـدة الجيش في موريتانيا لاعتبارات مصلحية وقبلية سبق وأن أشارت لها الدراسة.

فقد أعقب انقلاب 2005 وتداعياته الديمقراطية المؤقتة تساؤلات بين الباحثين تمايزت في فريقين أولهما رأى جدوى استدعاء إحدى أشهر الآليات غير الديمقراطية – وهي آلية الانقلاب العسكري- كأداة لخلق وبناء ديمقراطية في بلد نامٍ كموريتانيا، و ذهـب فريق آخر من الباحثين إلى القول بأن الانقلابات العسـكرية ومنها انقلاب 2005 لا تقدم جديداً ديمقراطياً للدولة، أو تسـهم في إحداث حراك سـياسي مدني بقـدر مـا تقدم اسـتراتيجية جديدة/ قديمـة للنظم العسـكرية النامية ومنهـا العربية والإفريقيـة، وخاصـة موريتانيا لإعـادة إنتاج النظـام الحاكم ذاته بهياكله السياسـية والاقتصادية والاجتماعية بعد محاولة خلط الأوراق على الساحة السياسية، ومن ثم إعادة توزيعها بعد إحراق البالية منها كوسيلة وحيدة لتمديد وجودها.

(1) "نصوص اتفاق داكار"، جريدة الشرق الأوسط السعودية، الجمعة 18 جمادي الثاني 1430 هـ، 12 يونيو 2009، العدد رقم 11154.

ومـع اعتقـاد باحثين في جـدوى رأي الفريـق الأول واحتماليتـه، إلا أن انقلاب 2008 وتداعياتـه السياسـية دعمـت - في نظـر الباحـث- رأي الفريـق الثاني، وهو ما سـيتناوله البحث أسـبابه بمزيد من التحليل في الحالـة الموريتانية لاحقاً للوقوف على طبيعة نمط العلاقات المدنية العسكرية وقضاياها وملفاتها الجدلية في موريتانيا، خاصـة في ضـوء تنامـي مـا يُسـمى «الحـرب عـلى الإرهـاب» في منطقـة السـاحل والصحراء، ووضع ملف «الديمقراطية» المتأزم في خضم هذا الزخم.

خامساً: طبيعـة نمـط العلاقـات المدنيـة العسكريـة فـي ظـل قضايا الرقابة البرلمانيـة على ميزانية الجيش وتحـديات ما يُسمى «الحرب على الإرهاب»:

يُشـار باقتضاب إلى العلاقات المدنية العسـكرية - ضمن تعريفات مختلفة- بأنها «منظومة التفاعلات المؤسسية بين المؤسسات السياسية المدنية والمؤسسات العسكرية بالنظام السـياسي» لتمتد دراسـة هذا الموضوع لمسـاحات العلاقات الرسـمية بينهما وفقاً للقانون والدسـتور، وكذا مسـاحات العلاقات الفعلية وفقـاً لعلاقات النفوذ داخل دولة ما[١].

بيد أن العلاقات المدنية العسـكرية في موريتانيا تتسـم بالقبلية من حيث شكلها، وممارساتها منذ نشأة المؤسسة العسكرية في موريتانيا.

وقـد التصقـت بها سـمة لاحقة بـدءًا من عـام 1978 وهي سـمة «التسـيس»، فأضحـت المؤسسـة العسـكرية الموريتانيـة تتسـم بسـمتي «القبلية»، و«التسـيس»، وهمـا سـمتان كفيلتـان بخلـق تناقض بـين موقـف الجيش مـن ناحية ومؤسسـات الدولـة والمجتمـع من ناحية أخرى عنـد إدارة عملية الإصلاح السـياسي والتحول الديمقراطي في موريتانيا.

---

(١) محمـد عبـدالله يونس، "اندمـاج متصاعد: أثـر العلاقـات المدنية العسـكرية على السياسـة الدفاعية الإسرائيلية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، عبر الرابط التالي:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2616.aspx (13/2/2015)

وقد شهدت العلاقات المدنية العسكرية في موريتانيا عدة أحداث وقرارات يمكن أن تُوصف بالمحطات الرئيسة في تلك العلاقات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي قد تكشف عن النمط الراهن لهذه العلاقات، ويمكن أن تسهم في توقع مستقبلها في موريتانيا في العقد المنظور، ويمكن إجمال تلك المحطات في الآتي:

1. استمرارية الظاهرة الانقلابية في موريتانيا كمدخل للتغيير الوحيد:

تستمر آلية الانقلاب العسكري كآلية وحيدة لإحداث تغيير ما داخل موريتانيا، حتى أضحت متواترة بشكل واضح مع كل رئيس جديد للدولة في موريتانيا، وذلك كأصل عام للمسار السياسي في موريتانيا.

حيث إن آلية الانقلابات تضفي عليها صبغة ديمقراطية لاحقاً عبر الانتخابات اللاحقة لكل انقلاب، أي إن كل رئيس موريتاني جاء عبر انقلاب يظل مستمراً في الحكم بعد التجديد له عبر انتخابات عامة تكون عادة محل جدل بدرجة أو بأخرى.

في حين أن هناك استثناءً وحيدًا في مسار آلية الانقلابات في موريتانيا، حيث أنتجت الانتخابات العامة كآلية لتغيير منصب رئيس الدولة مرة واحدة فقط، وذلك بنقل السلطة من قائدي انقلاب 2005 إلى رئيس مدني، وذلك بصرف النظر عن كون ذلك الرئيس من المحسوبين على النظام السابق من عدمه.

وهو الاستثناء الانتخابي الذي لم تستطع الدولة الموريتانية وفي مقدمة مؤسساتها الجيش التكيف طويلاً معه، حيث انقلبت عليه بعد 17 شهراً من الانتخابات، مدعومة في ذلك بأعضاء برلمانيين.

ولعل ما يدعم هذا الافتراض ما تلا انقلاب 2008 من أزمة سياسية حُلت من خلال ما يُعرف بـ "اتفاق داكار" لم تنته إلى جديد في المسار السياسي الموريتاني المستمر، حيث يستمر قائد الانقلاب عبر عقد انتخابات عامة لا تسفر دائما عن رحيله، وتتوالى بعد ذلك الانتخابات التجديدية في انتظار حدوث انقلاب عسكري جديد.

2. عسكرة الانتخابات العامة "تصويت العسكريين":

كان أهم ما يُميز الانتخابات العامة بعد انقلاب 2008 هو ما أثير عن تصويت العسكريين في الانتخابات العامة الموريتانية، حيث صادقت الحكومة الموريتانية في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 12 يوليو 2013 على مشروع مرسوم تنظيم اقتراع القوات المسلحة وقوات الأمن في الانتخابات العامة[1]، وهو الملف الذي تم التوافق عليه بين الحكومة وبعض أحزاب المعارضة في الحوار بينهما عام 2012، على أن يقوموا بالتصويت قبل يوم من الاقتراع العام أي يوم الصمت الانتخابي حتى يتفرغوا للحفاظ على الأمن العام وحماية مراكز الاقتراع وفقاً لما هو مخول لهم قانونا، وقد قاطعت أحزاب معارضة في إطار ما يُسمي «المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة» والذي يضم 17 حزباً سياسياً بالإضافة لشخصيات مستقلة ونقابيات انتخابات الرئاسة التي شهدت تصويت العسكريين والأمنيين في يونيو 2014 لاعتبارات عدة أهمها ما وصفوه بالشكوك حول جدية الانتخابات وتنافسيتها[2].

ويكشف هذا الملف عن ملاحظات عدة منها محاولة وضع الجيش كطرف رسمي في العملية الانتخابية ليكون في حقيقة الأمر المتحكم الرئيس في نتيجة الانتخابات لاعتبارات عدة منها قدراته على التعبئة والحشد، والاعتقاد في وحدة رأيه السياسي بدرجة معتبرة سواء عبر الأوامر أو الاختيار الفردي لأفراده، ومن تلك الملاحظات أيضاً احتمالية اتساع رقعة المعارضة المدنية للنظام الحاكم في الوقت الراهن، جعلته يدفع بالجيش كسند مباشر ورسمي خاصة بعد تقنين وضع المجلس العسكري بعد انقلاب 2008 في الدستور والقانون، وثالث تلك الملاحظات ما يكشف عنه هذا

(1) «المعارضة الموريتانية تهاجم قانوناً يسمح بتصويت العسكريين»، جريدة الخليج الإماراتية، بتاريخ 13/ 7/ 2013، عبر الرابط التالي:
http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/618b4ac8-9499-4d06-b68c-1b60ddc6cf6c (13/2/2015)

(2) الجيش والأمن يصوتان برئاسيات موريتانيا بيوم الصمت الانتخابي، شبكة الجزيرة الإخبارية، 20 يونيو 2014، عبر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/6/20 (13/2/2015)

الموقف من الإشارة إلى اعتقاد الرئيس الحالي «ولد عبد العزيز» من سيطرته الراهنة على الجيش الموريتاني وهو ما جعله مطمئنا في الاستعانة بأصواته في الانتخابات العامة.

بيد أن الملاحظة الأهم في هذا الصدد هي أن الجيش قد لا يحتاج مرة أخرى للجوء إلى آلية الانقلاب العسكري كوسيلة لتغير رئيس الدولة حال اصطدامه به أو تحلل قبضة الرئيس عليه كالعادة، وإنما يحتاج إلى أن يذهب إلى صناديق الاقتراع لإسقاطه، وهو ما سيكشف عنه التغيير السياسي القادم ما إذا كان سيفضل الجيش آليته المعهودة في التغيير وهي الانقلاب أم سيلجأ لحقه الجديد وهو اللجوء إلى التصويت المضاد في الانتخابات العامة، وهو ما قد يُمكن أن يطلق عليه الباحث تعبير «الانقلاب عبر التصويت والانتخاب».

3. قبلية البرلمان الموريتاني:

يسيطر الرئيس الحالي ولد عبد العزيز وحزبه "الاتحاد من أجل الجمهورية" على الانتخابات العامة على مستوى رئاسة الدولة، أو البرلمان منذ عُقدت أول انتخابات بعد انقلاب 2008 – وهي الانتخابات الرئاسية- في يوليو 2009، والتي عُقدت إبان تولي حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة المنبثقة عن "اتفاق داكار"، حيث فاز "ولد عبد العزيز" بها نسبته 53 ٪ من الجولة الأولى[1]، ليُعاد انتخابه في 2014 بنسبة 81 ٪ في 22 يونيو 2014 [2].

أما على مستوى البرلمان فيتحكم حزبه في أغلبية المقاعد بالجمعية الوطنية حيث حصل في انتخابات 2013 على 74 مقعداً، وحصل المتحالفين معه على 34 مقعداً،

(1) Cedric Jourde, «Countries at the Crossroads 2011:Mauritania», report issued by Freedom House, 2011, Via Link: (30/4/2015)
http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/dmag/dv/dmag20120125_02_/dmag20120125_02_en.pdf

(2) ولد عبد العزيز يفوز بولاية ثانية بنسبة ٪81، شبكة الجزيرة الإخبارية، عبر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/6/22/ (13/2/2015)

وذلـك في مقابـل 37 مقعـداً للمعارضة مـن أصـل 147 مقعداً هي إجمـالي مقاعد الجمعية الوطنية الموريتانية[1].

وبيـد أن اللافت في هذا المقام هو اسـتمرار قبلية المشـهد الانتخـابي والبرلماني في موريتانيا، فمع ترشـح أبناء العمومة في الانتخابات الرئاسـية عقب انقلاب 2008 (ولـد فـال، وولد عبد العزيز)، تسـتمر سـمة قبلية المشـهد في الترشـح لانتخابات الجمعيـة الوطنية في انتخابات 2013، فقد أعلنت تقارير إعلامية تشـير إلى ترشـح صهـر رئيـس الجمهورية «الشـيخ النعمة ولـد النور» -والذي يشـغل منصب مدير عـام شركة عبـارات روصو ومدير المشـتريات في ميناء نواكشـوط- في الانتخابات النيابية على مقعد في اللائحة الوطنية للحزب الحاكم، كما ترشخ صهر الجنرال «ولد الغزواني» السـيد «حميده ولد أحمد طالب» في مقاطعة «الطينطان» لذات الانتخابات وقد أخفق فيها، كما ترشـح لها أيضاً ابن خالة الرئيس ولد عبد العزيز «سـيدي باب ولد اللهاه» في مقاطعة «وادان» وقد فاز بها، وكذا «محمد محمود ولد الغزواني» الأخ الأكبر للجنرال «ولد الغزواني» كنائب عن «لبومديد» وهو المقعد الذي يشـغله منذ اسـتحداث التعددية السياسـية عـام 1991 في موريتانيا، وقد فـاز بها ليصبح عضو لجنة العدل والداخلية والدفاع بالجمعية الوطنية أيضاً[2].

كما أعلن الحزب الحاكم إبان الانتخابات النيابية ترشيح «محمد محمود ولد حننه» عـلى مقعـد نائب مقاطعة «باسـكنو» بولاية الحوض الشرقي، وهو الترشـيح الذي جاء بعد أسـبوعين تقريباً من تعيين اللواء «حننه ولد سـيدي» قائد مساعد الجيوش الموريتانية، وقد فاز بها، وأضحى عضوًا بلجنة «العدل والداخلية والدفاع» بالجمعية

---

(1) الحـزب الحاكم في موريتانيا يحصل على الأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية، وكالة أنباء فرانس 24، بتاريخ 22/ 12/ 2013، عبر الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar/20131222 (13/2/2015)

(2) عزيز وغزواني يرشحن صهريهما للنيابيات، موقع السراج الإخباري الموريتانية، عبر الرابط التالي:
http://essirage.net/archive/index.php/news-and-reports/14044-2013-10-23-09-59-20.html (13/2/2015)

الوطنية، وعليه يتضح أن الأنساب الأقرب للجنرالات ينخرطون في لجنة «العدل والداخلية والدفاع» كعامل نفوذ وتأثير إذ اقتضت الحاجة لذلك[1].

كما أعلن الحزب الحاكم ترشيح «اماتي بنت بيده» أخت العقيد «حمادي ولد الشيخ ولد بيد» أحد رجالات ولد عبد العزيز، والتي قد شغلت منصب وزيرة الثقافة وأُقيلت، ثم عينت مستشارة بوزارة الشئون الاجتماعية، وقد أخفقت في الانتخابات النيابية، وعليه تكشف المشاهد السابقة مساحات القبلية في المشهد الانتخابي والبرلماني الموريتاني[2].، وهي السمة التي قد توفر غطاءً برلمانيا للسلوك السياسي لقادة المؤسسة العسكرية مستقبلاً كذلك الغطاء الذي توفر لانقلاب 2008 بعد تأييد قطاع من أعضاء الجمعية الوطنية له، لتستمر سمة قبلية البرلمان الموريتاني بالتوازي مع سمة عسكرة الانتخابات في موريتانيا مستمرة في مشهد سياسي وحيد منذ الانقلاب الأول[3].

4. جدية الرقابة على ميزانية الجيش:

يمارس البرلمان سلطته الرقابية من خلال آليات معددة قانوناً أهمها آلية "الرقابة لتنفيذ التشريعات المالية" وبموجبها "يراقب البرلمان تنفيذ ميزانية الدولة والميزانيات المرفقات، ويتم تقديم بيان بالنفقات إلى البرلمان في نهاية كل فصل حول الفصل الماضي، ويتم عرض الحسابات الختامية للعام الحالي خلال الجلسة المخصصة لمناقشة الميزانية للعام المقبل والتي يتم المصادقة عليها بقانون. ويمكن لمراجعي الحسابات

(1) أسماء أعضاء لجنة العدل والداخلية والدفاع بالجمعية والوطنية الموريتانية، عبر الرابط التالي:
http://www.assembleenationale.mr/index.php?option=com_content&view=article&id=414&Itemid=179&lang=ar (13/2/2015)

(2) مساع لخلق لوبيات للجيش في البرلمان الموريتاني المقبل، موقع الحرة الإخباري الموريتاني، بتاريخ 1/ 11/ 2013، عبر الرابط التالي:
http://www.elhora.info/index.php?option=com_content&view=article&id=14081:2013-11-01-18-13-44&catid=66:mauritanie&Itemid=754 (13/2/2015)

(3) رئيس برلمان موريتانيا يرفض العسكر ويتمسك بالشرعية، شبكة الجزيرة الإخبارية، 11/ 8/ 2008، عبر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/8/11 (13/2/2015)

مساعدة البرلمان والحكومة في مراقبة تنفيذ القوانين المالية."، وآلية "الاستجواب" وبموجبها "يمكن لمجلس الشيوخ تقديم أسئلة مكتوبة، وشفوية، وأسئلة شفوية مع مناقشة بواقع جلسة واحدة في الأسبوع تنعقد (الخميس) وفيها تعطى الأولوية للأسئلة من أعضاء البرلمان ولردود من جانب الحكومة."[1].

في حين أن ميزانية الجيش فعلياً هي إحدى المهام الرئيسة المكلف بها أحد أفرع الإدارة العسكرية للجيش الموريتاني وهي مديرية الديوان حيث تُكلف بإعداد ميزانية الجيش الوطني، ومتابعتها وضمان تنفيذها، ومعالجة مختلف النزاعات.

وعليه فإنه عملياً في ضوء سيطرة العسكريين من خلال الحزب الحاكم على الرئاسة والبرلمان، وكذا عضوية أقرباء قادة الجيش في لجان البرلمان الحيوية وعلى رأسها لجنة «العدل والداخلية والدفاع» يصعب في ضوء الاعتبارات القانونية والفعلية واعتبارات غياب الشفافية والمعلوماتية القول بجدية مراقبة البرلمان لميزانية الجيش الموريتاني بدقة معتبرة.

ودعماً للافتراض السابق بشان جدية مراقبة الميزانية ما سجلته وسائل الإعلام في شهر مارس عام 2013 من توقيف شاب ينتمي للوسط العائلي للرئيس الموريتاني بتهمة الاستيلاء على «500 مليون أوقية» تقريباً أي ما قيمته مليون يورو من ميزانية الجيش، في حين تهرب «محاسب الجيش الموريتاني» من مسئوليته عن تلك الواقعة[2].

5. الحرب على الإرهاب «مبررات العسكرة الدائمة»:

مع تصاعد ما يُسمي "الحرب على الإرهاب" في منطقة الصحراء الإفريقية، يمكن تعديد الملفات الإقليمية التي تمثل تهديداً لموريتانيا ينتج عنه احتمالية تورط

(1) مجلس الشيوخ في جمهورية موريتانيا الإسلامية، الموقع الألكتروني لرابطة مجالس الشيوخ والشوري والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، عبر الرابط التالي:
http://www.assecaa.org/Arabic/A_membercouncils/A_Mauraitania.htm (13/2/2015)

(2) توقيف موريتاني استولى على مليون يوريو من ميزانية الجيش، شبكة العربية الإخبارية، بتاريخ 10 مارس 2013، عبر الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/ar/2013/03/10/ (13/2/2015)

عسكري مباشر للجيش الموريتاني، وهو المؤشر - التورط العسكري- الذي قد ينتج عنه "رد فعل سياسي للجيش" في موريتانيا.

وبعض هذه الملفات متداخلة بصورة أو بأخرى خاصة في ضوء ما تُوصف به الدولة في إفريقيا عامة بالضعف في مقابل التنظيمات الاجتماعية التحتية أو العابرة لها كالقبائل والعشائر[1].

فكما كان ملف الصحراء الغربية هو المدخل التاريخي للجيش الموريتاني في السياسة، فإن ملف ما يُسمى «الحرب على الإرهاب» هو الملف الأكثر اعتباراً لمثل هذه التدخلات في المستقبل.

فعلى سبيل المثال أعلنت الحكومة الموريتانية في عام 2013 عن وعدها بتقديم 1,800 فرداً من قواتها المسلحة للمشاركة في العملية العسكرية للقوات الإقليمية في مالي، واسمها اختصاراً:
(MINUSMA) the Multidimensional Integrated Stabilisation-Mission in Mali وهي الخطوة التي وُصفت من قبل بعض المراقبين باحتمالية عدم الترحيب بها من قبل الجيش الموريتاني ذاته لاعتقاد تكلفتها المرهقة، وطول أمدها المتوقع.

وثاني تلك الملفات هو "شبكات الجريمة المنظمة" في منطقة الصحراء الكبرى وهو الملف العابر للدول، كشبكات تهريب السلاح والقنب والسجائر، والخطف للحصول على فدية، وهو الملف الذي أضحى يتزايد أهمية في الوقت الراهن في ضوء تداخلاته مع ملف التنظيمات المسلحة والعنيفة العابرة للدول في تلك المنطقة[2].

---

(1) Cedric Jourde, Sifting through the layers of Insecurity in the sahel:the Case of Mauritania, report issued by The Africa for strategic studies NO.15, September2011, National Defense University, Washington, DC, , p 3,
www.africacenter.org (13/4/2015)

(2) Sumedh Rao, Conflict analysis of Mauritania, (UK; GSDRC, International Development Department, College of Social Sciences University of Birmingham, January 2014), p 11, 12.
Via Link:
http://www.gsdrc.org/docs/open/GSDRC_ConflAnal_Mauritania.pdf (13/2/2015)

وثالث تلك الملفات ويرتبط بالملف الأول وهو احتمالية اتساع نطاق ما يُسمى «الحرب على الإرهاب» ليغطي الداخل الموريتاني خاصة في ضوء تصاعد وتيرة عمليات مسلحة ضد مواقع عسكرية موريتانية - الحاميات العسكرية في الولايات الموريتانية- منسوبة لما يُسمى تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» خاصة في الفترة من 2005 إلى 2010، وهو الاحتمال القائم والذي قد ينتج عنه مواجهات مستمرة ومكلفة للجيش الموريتاني على أرضه[1].

وهي الملفات التي قد تشهد مستقبلا احتمالات تورط عسكري موريتاني معتبر في أي من الأقاليم المجاورة لموريتانيا أو الداخل الموريتاني ذاته، مما قد يسفر عنه تكلفة معتبرة لتغطية تلك العمليات العسكرية من ناحية، أو طول أمدها من ناحية أخرى، أو عدم استقرار وتوتر داخل صفوف الجيش من ناحية ثالثة، وهو ما قد يدفع إلى تنامي دور قادة الجيش سياسياً واحتمالات ضعف سيطرة رئيس الدولة الموريتانية بصفة عامة والحالي بصفة خاصة على الجيش مما قد يرشح لتدخل عسكري جديد في السياسة الموريتانية.

- **التحول الديمقراطي وعسكرة المستقبل الموريتاني:**

في النهاية إن السمات الموصوف بها النظام السياسي الموريتاني في التحليل السابق وخبرته المتراكمة تعبر بدرجة معتبرة عن وضوح التصاق الجيش بالسياسة على الرغم من مدنية نشأة الدولة وعدم محورية دور الجيش في مرحلة الاستقلال بها، وعليه تكشف الخبرة الموريتانية في علاقة الجيش بالسياسة والتحول الديمقراطي عن عدة ملاحظات رئيسة يمكن أن تجمل تلك العلاقة بدرجة أو بأخرى وهي كالتالي:

---

(1) Mauritania Country Report 2014, published by the Bertelsmann Stifug»s Transformation Index, p 5Via Link:
http://www.bti-project.de/uploads/tx_itao_download/BTI_2014_Mauritania.pdf (13/2/2015)

1 - إن التصاق الجيش بالسياسة لا يتطلب بالضرورة إسهام الجيش في مرحلة الاستقلال في نشأة الدول النامية، حيث إنه ظل هناك اعتقاد لدى باحثين أن التصاق الجيش بالسياسة إنما ينشأ في الأساس من دور الجيش أو الجماعات المسلحة الوطنية -التي تعد نواة للجيش الوطني فيما بعد- في مرحلة الاستقلال.

2 - إن التصاق الجيش بالسياسة وبداية التفاته لها يرتبط بدرجة ما بموقف عسكري معتبر يتضمن نصرًا أو هزيمة ما يترتب عليه تبعات سياسية واسعة في دولة ما، وهو ما يخلق تبعات ذهنية وعملية على مؤسسة الجيش ذاتها، فعلى مستوى التبعات الذهنية يخلق مثل هذا الموقف العسكري اعتقادًا عميقًا وواسعًا في قيادات مؤسسة الجيش بقدرتهم على التأثير في مستقبل الدولة، كما يخلق اعتقادًا آخر بعمق تأثرهم بمجريات السياسة وقرارات النخبة الحاكمة المدنية في الدولة خاصة النامية منها، وهما الاعتقادان اللذان قد يخلقان رغبة ما لديهم في الالتصاق في السياسة، أما التبعات العملية فتتمثل في تراكم المقدرات الاقتصادية وخاصة المالية منها في حوزة مؤسسة الجيش إبان هذا الموقف العسكري، مما يخلق قدرات فعلية على التأثير على الدولة ويعظم قدرة المؤسسة على الفعل.

3 - إن النشاط الاقتصادي للجيش بصفة عامة ليس بسبب أصيل في نظر الباحث لخلق التصاق الجيش بالسياسة في البداية، وإنما تضحي أهميته في تدعيم زحف الجيش على مساحات التأثير والفعل في الدولة، وضرورة لاستمرار التصاقه بالسياسة، ناهيك عما يخلقه من مصالح معقدة له تتطلب محافظته عليها مستقبلاً، فيضحي النشاط الاقتصادي مبررًا رئيسًا لاستمرار هذا الالتصاق.

4 - إن الجيش في خبرة الدول النامية ومنها موريتانيا يتصف بسمات تسهل التصاق الجيش بالسياسة وأهم تلك السمات هي ضعف مؤسسيته بصفة عامة، وقوة

تلك المؤسسية بالمقارنة بباقي مكونات الدولة من ناحية، وضعف احترافيته من ناحية ثانية، وقبلية أي عمق تأثره بالاعتبارات القبلية والجهوية من ناحية ثالثة.

في النهايـة إن العلاقـة بـين الجيش والتحـول الديمقراطي معقدة حيث يسـبقها علاقته بالدولة واعتبارات نشـأتها ونشأته، والخبرة المتراكمة في هذه العلاقة، بيد أنه يمكـن الجزم أنه وفقاً للخبرة العمليـة خاصة في موريتانيا لم تكن العلاقة بين الجيش والتحـول الديمقراطـي في صالـح الأخير، وهو ما يتوقع اسـتمراره حال اسـتمرار الظروف المصاحبة لها.

الفصل السادس: جدلية الديمقراطية والهيمنة العسكرية تحدي الحرب ضد الإرهاب في كينيا

راوية توفيق(*)

لم يكـن موضوع العلاقات المدنية-العسـكرية في كينيا يحظى باهتمام الأكاديميين والمراقبين حتى وقت قريب. فبخلاف العديد من الدول الإفريقية، نجحت كينيا منذ استقلالها عن الاحتلال البريطاني في ديسمبر 1963 في تجنب الانقلابات العسكرية، كما لم ينخرط جيشـها في حـروب إقليمية كتلك التي انخرطـت فيها جيوش الدول المجـاورة (الحرب بين أوغنـدا وتنزانيا وبين إثيوبيا والصومال في أواخر سـبعينيات القـرن الماضي)، إلا أن مواجهة الجيش الكيني مع الجماعات المسـلحة في الصومال، ولجـوء هذه الجماعـات إلى تنفيذ عمليـات في الداخل الكيني قد أثـار النقاش حول إعادة تشكيل العلاقات المدنية-العسكرية في ظل حرب الدولة على الإرهاب.

وتثير الحالة الكينية العديد من الأسئلة التي يحاول هذا الفصل الإجابة عليها: فما هي أسـباب نجاح النظام الكيني في تجنب الانقلابات العسـكرية؟ وهل يعني ذلك تحقق السـيطرة المدنية على العسـكريين؟ وما هو نمط العلاقات المدنية- العسـكرية

(*) مدرس العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

الذي أسس دستور 2010؟ وما هي التحديات التي تفرضها حرب الدولة على الإرهاب على هذا النمط؟

وينقسم الفصل إلى أربعة محاور، يناقش المحور الأول وضع المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال من حيث بنيتها الاجتماعية، وعلاقتها بالمؤسسات السياسية، وتحالفاتها الخارجية، وكيف ساهمت هذه العوامل في تقليص فرص وصول العسكريين إلى السلطة. ويناقش المحور الثاني ما إذا كان تجنب كينيا للانقلابات العسكرية التي شهدتها العديد من الدول الإفريقية بعد الاستقلال يعني أنها تمثل نموذجاً ناجحاً في إدارة العلاقات المدنية-العسكرية، ويشير هذا المحور بصفة خاصة إلى المحاولة الانقلابية عام 1982 ودلالاتها. ويفصل المحور الثالث في نمط العلاقات المدنية-العسكرية في ظل التحول الديمقراطي منذ تسعينيات القرن الماضي، ويركز بشكل خاص على القواعد التي استحدثها دستور 2010 وقانون القوات المسلحة المكمل له فيما يتعلق بالرقابة السياسية على المؤسسة العسكرية وميزانيتها ودور الجيش في حفظ الأمن الداخلي. وأخيراً يناقش المحور الرابع تحديات تزايد الدور السياسي للعسكريين في ظل الحرب على الإرهاب.

أولاً: المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال: التحديات الداخلية والتحالفات الخارجية

كان تشكيل مؤسسة عسكرية متماسكة ومحترفة من أهم التحديات التي واجهت كينيا بعد الاستقلال. فقد مثلت العناصر العسكرية الكينية المشاركة في القوات الإفريقية التي شكلها المستعمر البريطاني منذ أوائل القرن العشرين من مستعمراته في شرق إفريقيا، والتي شاركت مع بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، نواة الجيش الكيني. وقد بلغ عدد الجنود الكينيين في هذه القوة حوالي 2700 جندي لم يتم تدريبهم في المدارس العسكرية البريطانية ليصبحوا جزءاً من جيش وطني لدولة مستقلة سوى في أواخر خمسينيات القرن الماضي. ومع بداية الستينيات لم يكن هناك

سوى بضع عشرات من الضباط الكينيين المحترفين، بينما استمر بعض الضباط البريطانيين في الجيش الكيني حتى تكتمل تشكيلاته.[1]

وقد بدأ قادة الاستقلال في الاهتمام بإعادة تشكيل الجيش الوطني قبيل الاستقلال. فقد تبنى "أوجينجا أودينجا" Oginga Odinga، العضو البارز في حزب الاتحاد الإفريقي الوطني الكيني (كانو) Kenya African National Union (KANU)، وأول نائب للرئيس في كينيا بعد الاستقلال، الدعوة إلى أفرقة الجيش الوطني، إلا أن هذه الدعوة كانت صعبة التطبيق من الناحية الواقعية. فعلى الرغم من تبدد أمل بريطانيا في البقاء على قواعدها العسكرية في كينيا بعد فوز حزب كانو في انتخابات الاستقلال في مايو 1963، إلا أن ذلك لم يكن يعني نهاية العلاقات العسكرية بين البلدين، أو نهاية التأثير البريطاني على الجيش الكيني. فقد بدا واضحاً مع حصول كينيا على استقلالها أن جيشها الناشئ لن يتمكن من تأمين الحدود مع الصومال وإثيوبيا بدون مساعدة بريطانية. ولذلك وقعت الحكومة الكينية اتفاقاً عسكرياً مع بريطانيا في يونيو 1964 التزمت به الأخيرة بسحب جميع قواتها من الأراضي الكينية بعد ستة أشهر يتم خلالها مساعدة الحكومة الكينية في بناء جيشها، وإلغاء الديون العسكرية المستحقة على الحكومة الكينية، في مقابل السماح للطائرات البريطانية باستخدام المجال الجوي الكيني، والاستمرار في استخدام بعض التسهيلات المخابراتية العسكرية حتى عام 1966. الأهم من ذلك أن بريطانيا التزمت وفقا لهذا الاتفاق بالسماح باستخدام القوات البريطانية الموجودة في كينيا لمساعدة الحكومة الكينية في "التعامل مع الاضطرابات الداخلية". وفيما يتجاوز البنود الصريحة لهذا الاتفاق، دربت القوات البريطانية الحرس الرئاسي الخاص للرئيس "جومو كينياتا"، أول رئيس للدولة بعد الاستقلال.[2] ولم تكن بريطانيا مصدر الدعم الوحيد للجيش الكيني قبيل وبعد الاستقلال. فقد تدرب

(1) Hornsby, C. 2012. Kenya: A History since Independence. London: IB Tauris, pp. 86-87

(2) Hornsby, p.99

عشرات الجنود في الصين، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وغيرها من دول الكتلة الشرقية، وإسرائيل تحت غطاء التدريب في مجالات أخرى.[1]

كذلك فقد بدا واضحاً منذ اليوم الأول من الاستقلال، بل وخلال إدارة الحكومة الائتلافية التي حكمت البلاد قبيل الاستقلال، أن الإقليم الشمالي الشرقي المتنازع عليه بين كينيا والصومال، والذي تقطنه أغلبية صومالية، سوف يمثل تحديا كبيراً أمام الدولة الكينية الناشئة بصفة عامة، وأمام جيشها الوليد بصفة خاصة. فقد استهان الرئيس "كينياتا" بمشكلة الإقليم داعياً سكانه من الصوماليين، في مقولة شهيرة، إلى الرحيل بجمالهم إلى الصومال. ولمواجهة الرفض الكيني والبريطاني لضم الإقليم للصومال عند الاستقلال، شكل مؤيدو حزب الشعب التقدمي للمقاطعة الشمالية Northern Province Peoples Progressive Party (NPPPP) جيشا لتحرير الإقليم. وفي الشهور التي سبقت الاستقلال الرسمي في ديسمبر 1963 تعرضت وحدات من الجيش والشرطة الكينية لهجمات من عناصر من أصل صومالي دفعت الحكومة بعد أسبوعين من الاستقلال إلى إعلان حالة الطوارئ في الإقليم. كما تم إنشاء منطقة عازلة على الحدود مع الصومال منع فيها إقامة أية تجمعات سكنية. ومع استمرار هذه العمليات حتى عام 1967، استمرت الحكومة الكينية في تضييق الخناق على مناطق عدة في الإقليم، وتم استهداف المدنيين للاشتباه في دعمهم للعناصر المسلحة المدعومة من الحكومة الصومالية. وتذهب بعض التقديرات إلى أن عدد القتلى خلال هذه المواجهات بلغ حوالي 4 آلاف قتيل من المدنيين والمسلحين، بالإضافة إلى آلاف النازحين.[2]

وقد غرست هذه المواجهات البذور الأولى للتوتر، بل والعداء، بين الكينيين من أصل صومالي، والدولة الكينية، والتي استمرت لعقود. فقد ظل الإقليم مهمشاً

(1) Hornsby, C. 2012. pp. 86-87; Munene, N. 2013. The colonial Legacy in Kenya-British Military Relations 1963-2005, MA Thesis, Kenyatta University, pp. 69-70

(2) Blanch, D. 2014, 'violence, decolonisation and cold war in Kenya's north-eastern province 1963-1978', Journal of Eastern African Studies 8 (4), p.644.

من الناحيـة الاقتصادية والتنمويـة، وظلت الحكومة الكينية تعامـل الصوماليين في الإقليم كرعايا مشـكوك في انتمائهم إلى الدولة، وليس كمواطنين، واعتبرت الإقليم "مسـتعمرة محكومـة من قبـل الجيش" على حـد وصف المؤرخ البريطاني "تشـارلز هورنسباي".[1]

وظلت بريطانيا داعمة للجيش الكيني في مواجهاته في الإقليم. وقد فسر المؤرخ البريطـاني "دانيال برانش" اعتماد "كينياتا" على الدعم البريطاني في هذه الحرب على أنه لا يعكس فقط عدم ثقته في قدرة الجيش الكيني أن يحسـم المعركة منفرداً، ولكن أيضـاً عـدم ثقتـه في ولاء قيادات الجيش له في ظـل الصراع السـياسي في الفترة التي تلت الاسـتقلال. فقد انقسمت النخبة السياسية إلى يمين ينتمي إليه "كينياتا" يدعم التحالـف مـع الغرب، ويؤيد تبني الاقتصاد الحر، ويسـار يتزعمـه نائبه "أودينجا" ينـادي بـدور أكبر للدولـة في الاقتصاد، ويسـعى إلى الانفصال الكامـل عن القوى الاسـتعمارية السـابقة، والتقـارب مع الكتلة الشرقيـة. وقد كان "كينياتـا" قلقاً على وجه الخصوص من القيادات العسكرية التي تلقت تدريبها في دول الكتلة الشرقية. كـما لجأ الرئيس إلى تشـكيل وحدة أمنية عامـة (General Service Unit (GSU، من جماعته الإثنيـة (جماعة "الكيكويو" أكبر الجماعات عدداً[2]) دربتها بريطانيا، فيما اعتبر محاولة لموازنة دور الجيش بتشـكيل قوة أخرى شـبه عسكرية تستطيع مواجهة أي انقلاب على الرئيس. وقد كانت هذه القوة هي الداعـم الأسـاسي للنظام وتخطى تمويلها وتمويل الشرطة الكينية، حجم الموارد المخصصة للجيش.[3]

(1) Hornsby, C.2012, p. 97.

(2) وفقاً للتعداد الرسمي لعام 2009 تشكل جماعة "الكيكويو" Kikuyu حوالي 18 ٪ من سكان كينيا البالـغ عددهـم حوالي 39 مليون نسـمة، تليها جماعـة "اللوهيا" Luhya وتشـكل حوالي 14 ٪، ثم جماعة "الكالينجين" Kalenjin التي تشـكل 13 ٪ وجماعة الليو Luo وتشـكل 10.5 ٪ من إجمالي السـكان. انظر:

Kenya National Bureau of statistics 2009, Population and Housing Census 2009: distribution by socio-economic characteristics, vol.2, p.397-398.

(3) Blanch 2014, p.645-646. N'Diaye 2002, p.625.

ومع نهاية عام 1967 تراجعت حدة المواجهات في الإقليم الشمالي الشرقي بعد الاتفاق بين الحكومتين الكينية والصومالية على مذكرة تفاهم أقامت بموجبها كينيا علاقات دبلوماسية مع الصومال، وسحبت الحكومة الصومالية الجديدة تدريجيا دعمها للمقاتلين في الإقليم. وخلال العامين التاليين حاولت الحكومة الكينية، بناء على نصيحة الحكومة البريطانية، تهدئة الأوضاع في الإقليم، فمنحت عفوًا عن المقاتلين، وعلقت حالة الطوارئ وفتحت الحدود جزئيا مع الصومال.[1] ولكن ظلت إشكالية التعامل مع الكينيين من أصل صومالي، والعلاقات مع الصومال إحدى المعضلات التي تواجه الدولة والتي نتجت عن التعامل مع الحدود التي خلفها العهد الاستعماري، وعن فشل الدولة في تحقيق التكامل القومي.

وبالإضافة إلى هذا التحدي الذي واجه الجيش الكيني من خارجه، كانت هناك تحديات نابعة من الجيش بحكم قدراته وتكوينه. فقد بدأ بعض الجنود في الجيش الكيني في أواخر يناير 1964 تمرداً نتيجة سوء الأوضاع، وانخفاض المرتبات، واستمرار استحواذ الضباط البريطانيين على مناصب مهمة في الجيش، متأثرين بحركات مشابهة في أوغندا وتنزانيا. وقد تعامل "كينياتا" بحزم مع هذه المحاولة المحدودة خوفاً من تحولها إلى انقلاب كامل. فقد أحال عدداً من الجنود إلى المحاكمة العسكرية، التي أصدرت حكومات بالسجن المشدد في حق بعضهم، واستعان بالقوة البريطانية التي كانت لا تزال متمركزة بالقرب من العاصمة نيروبي لردع هذه المحاولة.[2]

ويعد هذا التمرد وتعامل "كينياتا" معه محطة مهمة لفهم علاقة الرئيس بالمؤسسة العسكرية وكيف استطاع أن يتعامل معها ويضمن ولاءها طوال فترة حكمه التي استمرت حتى وفاته عام 1978. فرغم حزمه في التعامل مع التمرد، إلا أن "كينياتا" قد شكل لجنة للنظر في مرتبات الجنود، وقرر رفع المرتبات لتحسين

(1) Blanch 2014, p. 645.

(2) Hornsby, C. 2012, p.98; Munene 2013, p.70.

أوضاعهم. وقد استحوذت مرتبات ومكافآت ضباط الجيش في فترة حكمه على ثلثي ميزانية المؤسسة. هذا بالإضافة إلى المزايا التي تمتع بها كبار ضباط الجيش، حيث سمح لهم بتملك أراض زراعية بأسعار زهيدة، وبالقيام ببعض الأنشطة التجارية، وتولى آخرون إدارة الشركات المملوكة للدولة. وبذلك أصبح العسكريون جزءاً من شبكات المصالح الداعمة للرئيس ولنظامه.[1] ومن ناحية أخرى أسرع "كينياتا" بتطبيق إجراءات لأفرقة المؤسسة العسكرية، ووجه أجهزة المخابرات للتغلغل داخل الجيش لاكتشاف أي بوادر للتذمر. وفي الوقت نفسه دعم الرئيس علاقته بالراعي البريطاني الذي اعتمد عليه في التدريب، وتوفير المعدات العسكرية، وفي حماية نظامه بصفة عامة.[2]

بالإضافة إلى ذلك عمد "كينياتا" إلى تكوين الجيش من جماعات إثنية بعضها غير متحالف مع بعض، مما صعب اتحادهم للانقلاب عليه. فقد حاول "كينياتا" ترقية بعض الضباط من جماعته الإثنية من "الكيكويو" تدريجياً إلى المناصب العليا في الجيش، ولكن دون الإخلال بأنصبة كل جماعة إثنية. فقد شكلت جماعة "الكالينجين" حوالي 22٪ من الجيش، بينما شكلت "الكامبا" (وهي أقلية لا تتجاوز 10٪ من السكان) 21٪ منه. وبهذا التشكيل ضمن "كينياتا" ولاء هذه الجماعات، خاصة "الكامبا"، وموازنتها للسيطرة السياسية لجماعته الإثنية "الكيكويو"، وإن ظلت جماعة "الليو" هي الأقل تمثيلاً في المؤسسة العسكرية.[3] كما كان هذا التشكيل يعني أن أية محاولة انقلابية ناجحة تحتاج إلى دعم من جماعات إثنية مختلفة، وهو الأمر الذي كان صعب التحقق.[4]

---

(1) N'Diaye 2002, p.626.

(2) Munene 2013, p.70.

(3) Hornsby, C. 2012, p.98.

(4) N'Diaye 2002, 625-626.

ورغم تسليم قيادة الجيش للكينيين في عام 1969، ظل العسكريون البريطانيون على قمة القوات الجوية والبحرية حتى عام 1973. وقد نجح "كينياتا" في منتصف عام 1967 في الحصول على تعهد بريطاني في النظر للتدخل لصد أي هجوم صومالي على كينيا، وذلك رداً على صفقات التسلح السوفيتي التي عقدتها الحكومة الصومالية آنذاك. كما نجح في عقد صفقات تسلح مع بريطانيا طور بها قدرات ومعدات القوات الجوية. وفي المقابل ظلت كينيا قاعدة مخابراتية مهمة خلال السبعينيات.[1]

ومع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات زادت التحديات الإقليمية التي واجهت النظام الكيني. فقد سقطت أنظمة متتالية عن طريق انقلابات عسكرية في المنطقة، بداية بانقلاب "سياد بري" في الصومال عام 1969، ثم الإطاحة بالرئيس "ميلتون أوبوتي" في أوغندة على يد "عيدي أمين" عام 1971، ثم بالإمبراطور "هيلاسيلاسي" على يد "منجستو هيلاماريام" في إثيوبيا عام 1974. وكان مثل التغير في إثيوبيا بصفة خاصة تحدياً للنظام الكيني نظراً للتحالف التاريخي بين البلدين في مواجهة الصومال، ولصعود نظام عسكري جديد في إثيوبيا مختلف في توجهاته الأيديولوجية عن النظام الكيني.[2] وقد دفعت هذه التغيرات الحكومة الكينية إلى زيادة إنفاقها العسكري. فبين عامي 1975 و1982 ضاعفت كينيا من حجم قواتها المسلحة ليصل حجمها إلى 13 ألف مقاتل وزادت نسبة الإنفاق العسكري من 5-6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف الستينيات إلى 15 ٪ منه عام 1978.[3]

ومع تزايد عوامل عدم الاستقرار الإقليمي نتيجة للعلاقات المتوترة بين تنزانيا وأوغندا عقب الانقلاب العسكري الذي جاء بعيدي أمين إلى السلطة، والمواجهات المسلحة بين الصومال وإثيوبيا في إقليم الأوجادين، حاولت كينيا بناء تحالفات مع

(1) Hornsby, C. 2012, pp.180-181.

(2) Blanch 2014, p.650-651.

(3) Hornsby, C. 2012, p.322.

قوى دولية وإقليمية جديدة. ففي أغسطس عام 1976 وقعت الحكومة الكينية اتفاقاً عسكريا مع الولايات المتحدة أعطى الحق للأخيرة في التواجد العسكري في كينيا واستخدام ميناء مومباسا من قبل القوات الجوية الأمريكية، في مقابل توفير التدريب والمقاتلات الأمريكية الحديثة للقوات المسلحة الكينية. ومع ذلك استمرت العلاقات العسكرية مع بريطانيا حيث استمرت كينيا في استضافة التدريبات العسكرية البريطانية السنوية، وظلت فرقة عسكرية صغيرة متمركزة في قاعدة "نانيوكي" Nanyuki.[1]

وقد استمرت هذه العلاقات مع وصول الرئيس "دانيال آراب موي" إلى السلطة عام 1978، فاستمرت الامتيازات التي منحتها الحكومة الكينية للولايات المتحدة في ميناء ومطار مومباسا. وفي المقابل حصلت كينيا على مساعدات عسكرية تقدر بحوالي 250 مليون دولار في الفترة من منتصف السبعينيات وحتى أوائل التسعينيات. ورغم أن معظم صفقات الأسلحة الكينية كانت مع الولايات المتحدة، إلا أن الحكومة الكينية قد عقدت صفقات مع حكومات أخرى، ومنها الحكومة الفرنسية. ومع غياب الرقابة البرلمانية على هذه الصفقات، أصبحت محلاً للتربح من قبل بعض القيادات[2]. وكان هذا التربح أحد وسائل شراء ولاء القيادات العسكرية ومنع انقلابها على الرئيس المدني سواء في عهد الرئيس "كينياتا" أو في عهد "موي".[3]

وفي الوقت ذاته فقد ساعدت الاستثمارات الأجنبية (الأوروبية والآسيوية) في البلاد في مجالات الزراعة والسياحة، والتحالفات القوية بين النخب السياسية والاقتصادية، وطبيعة السياسة الزبائنية على ضمان استمرار واستقرار النظام السياسي في كينيا بحيث لم يكن هناك أية قوة فاعلة ترغب في إحداث تحول راديكالي في مراكز

(1) Hornsby, C. 2012, p.322; N'Diaye, B. 2002. How not to institutionalise civilian control: Kenya's coup prevention strategies 1964-1997. Armed Forces and Society, 28 (4), p. 623.

(2) Hornsby, C. 2012, p.411.

(3) N'Diaye, 2002, p.623.

القـوة.[1] وتعد هذه التحالفات الداخلية والخارجيـة عاملاً مهماً لفهم عدم حدوث انقلابات عسكرية تغير من طبيعة السياسة والسياسات في كينيا منذ الاستقلال.

وعلى المسـتوى الإقليمي، ورغـم أن كينيا كانت من الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسـية مـع إسرائيـل في أعقـاب حـرب أكتوبر/ تشريـن عـام 1973، إلا أن العلاقات العسـكرية والمخابراتية اسـتمرت بـين البلدين. وقد قدمـت كينيا الدعم لإسرائيـل في عمليـة تحريـر الرهائن الإسرائيليـين في الطائرة التـي اختطفتها الجبهة الشـعبية لتحرير فلسـطين وحطت بها في أوغندا في يونيو عام 1976 حيث شاركت عنـاصر مخابراتيـة إسرائيلية في كينيا في التخطيـط لعملية التحرير، وسـاعد في ذلك قيادات سياسـية وأمنية كبرى تلقى بعضها تدريباً عسـكرياً سابقاً في إسرائيل، وعلى رأسـها وزيـر الزراعة السـابق "بـروس ماكينـزي" Bruce McKenzie، والنائب العـام "تشـارلز نجونجـو" Charles Njonjo ورئيـس وحـدة الأمـن العام "بن جيتـي" Ben Gethi. وكانـت تلـك هي الحادثـة الثانية في نفس العـام التي تتورط فيهـا كينيا في صراعات إقليمية تعد إسرائيل طرفاً فيها، حيث كانت الجبهة الشـعبية قـد خططت بدعم أوغندي لهجوم على إحدى طائـرات شركة العال الإسرائيلية في مطـار نيروبي، ولكن التنسـيق بين الجهات الأمنية والمخابراتيـة الإسرائيلية والكينية نجـح في إجهاض الهجـوم. وكانت هذه العلاقات الكينيـة الإسرائيلية تلقى ترحيباً من الجانب الأمريكي الذي أعلن اسـتعداده لدعم كينيا ضد أية مناوشـات من قبل "عيدي أمين" بعد الحادثتين.[2]

إذن فقد سـاعدت السياسـات التي اتبعها الرئيسان "كينياتا" و"موي" في شراء ولاء كبار قيادات المؤسسـة العسـكرية، سـواء بالامتيازات الاقتصادية التي منحت لتلـك القيـادات، أو التغاضي عن الصفقات الفاسـدة التي تـورط فيها بعضهم، أو توزيع المناصب بشـكل يسـتقطب بعض الجماعات، ويمنع تحالف الجماعات الإثنية

(1) Hornsby, C. 2012., pp.5-6

(2) Hornsby, C. 2012, pp.318-319.

المختلفة ضد الرئيس. كما ساعدت تحالفات النظام الإقليمية والدولية، والتي استندت إلى تفاهمات عسكرية واستثمارات دولية، في تحقيق الاستقرار وفي دعم دور النظام في مواجهة الاضطرابات مما قلص من فرص نجاح أية محاولة انقلابية.

ثانيا: كينيا مثال ناجح لإدارة العلاقات المدنية-العسكرية؟

رغم نجاح "كينياتا" في الحد من احتمال استيلاء العسكريين على السلطة، إلا أن ذلك قد لا يعني بالضرورة أن كينيا أبرزت مثالاً ناجحا لاحترافية المؤسسة العسكرية وقبولها بالسيطرة المدنية على العسكريين. فالاستراتيجيات التي اعتمد عليها "كينياتا" لم تعمد إلى بناء مؤسسة عسكرية محترفة مستقلة وبعيدة عن السياسة، بقدر ما اعتمدت على تشكيل كيانات موازية لموازنة قوة الجيش، وهندسة التركيب الإثني للجيش بشكل يمنع تحالف قياداته ضد الرئيس المدني، ومنح بعض الامتيازات لضباط الجيش، ونسج علاقات إقليمية ودولية داعمة لنظامه في مواجهة مصادر عدم الاستقرار في الخارج والداخل.

وقد مثلت المحاولة الانقلابية التي شهدتها كينيا عام 1982، بعد حوالي أربع سنوات من وصول الرئيس "موي" إلى السلطة أول تحد حقيقي من قبل العسكريين للسلطة المدنية. ففي الأول من أغسطس تمرد عدد من الضباط المنتمين إلى جماعة "الليو" الإثنية في سلاح الجو الكيني، واستولوا على بعض القواعد العسكرية، كما سيطروا على مطار "جومو كينياتا" الدولي، والإذاعة وبعض المنشآت الحيوية. وفي بيانهم الأول، أعلن المتمردون، الذين أيدهم بعض طلاب الجامعات، أن انتشار الفساد، والطابع الإثني للسياسة، والمحسوبية قد أفسدت الحياة السياسية وأضرت بالاقتصاد الوطني مما دفعهم للانقلاب على السلطة الحاكمة. ولم تكن معظم وحدات الجيش، التي كانت مشتركة في التدريبات العسكرية في شمال البلاد

في ذلـك التوقيت، مؤيدة لهذا الانقلاب.[1] وقد استمرت المصادمات بين وحدات المتمردين، المحدودة عـدداً والضعيفـة عتاداً، ووحـدات من الجيش المـوالي لنظام الرئيـس "مـوي" لبضع سـاعات، تـم بعدها إعلان فشـل الانقـلاب. وقد خلفت هـذه المواجهـات، وحالـة الفوضى التي اقترنت بهـا، مئات القتـلى، وظل الجيش في شـوارع العاصمة الكينية لمدة أسابيع لتعقب المشـاركين في التمرد، وحماية المنشآت، والمساعدة في عودة الممتلكات المنهوبة.[2]

ولا يقل أهمية عن هذا التحرك الذي كان مصيره الفشل توارد أنباء عن تحركات مماثلة في نفس الفترة تقريباً لبعض الرموز السياسية والضباط من جماعة "الكيكويو" للإطاحـة بالرئيس "مـوي" الذي ينتمي إلى جماعة "الكالينجين". كما تبين لاحقاً أن قيادات الجيش من جماعة "الكيكويو" قد علمت بالتدبير لهذا الانقلاب منذ أسابيع ولكنها لم تتحرك لمنعه. وقد تم محاكمة وسجن قائد القوات الجوية "بيتر كاريوكي" Peter Kariuki (وهـو مـن الكيكويو) لمدة أربع سـنوات لهذا السـبب. ومن أبرز القيادات السياسـية التي تم اتهامها بالمشـاركة في التخطيط لهذا الانقلاب "أوجينجا أودينجـا" وابنـه "رايـلا أودينجـا". وقـد اعـترف بعض منفـذي الانقـلاب بصلة السياسـيين الكبيرين بالانقلاب، بينما اعترف "رايلا أودينجا" بمشـاركته في أنشطة مناهضـة للحكومة، ولكنه أنكر صلته بالانقلاب. وقـد تم وضع "أودينجا" الأب تحت الإقامة الجبرية، بينما سجن الابن لمدة خمسة أعوام.[3]

ويمكن تفسير هذه المحاولة الانقلابية بالرجوع إلى الصراع السياسي في بداية عهد الرئيس "موي"، بل وقبله، وبالإشـارة إلى أسـلوب إدارة المؤسسـة العسكرية. فقد أرجع البعض المحاولة إلى عوامل داخل الجيش منها الرواتب والفساد في تعاقدات المؤسسة، وتهميش جماعة "الليو" التي لم يكن بمقدور أعضائها تولي مناصب قيادية

(1) Kebschull, H. 1994. "Operation "just missed": lessons from failed coup attempts". Armed Forces and Society. 20 (4), 572.

(2) N'Diaye 2002, 632; Hornsby, C. 2012, pp.376-8

(3) Hornsby, C.2012, p377.

في الجيش. كما اعتبر البعض أن الانقلاب له علاقة بتوجهات النظام المتحالفة مع الولايات المتحدة، وأن توجه النظام منذ أواخر الستينيات من سيطرة حزب واحد على السلطة، وتبني التوجه الرأسمالي في الاقتصاد، قلص المساحة السياسية المتاحة أمام أية توجهات أيديولوجية مختلفة، ولم يجعل هناك مجالاً للمعارضة والتغيير سوى من خلال الانقلابات العسكرية.[1]

وقد كانت هذه المحاولة الانقلابية الفاشلة من المحطات المهمة في تاريخ كينيا السياسي. فقد جنبت البلاد الانزلاق إلى حكم عسكري، إلا أنها وضعتها على طريق نظام تسلطي تسيطر عليه جماعة "الكالينجين". فعلى أثر الانقلاب تم إغلاق جامعتي نيروبي وكينياتا لمدة عام، واعتقال عشرات الطلبة المشتبه في تأييدهم للانقلاب. كما تم توقيف عدد من رموز المعارضة والصحفيين بتهم التحريض ضد الحكومة. كما كان لهذه المحاولة الانقلابية، وما توارد من أخبار عن وجود محاولات أخرى، أثر في سعي "موي" لتضييق الخناق على الأجنحة المعارضة له داخل الحكومة، وخاصة من جماعة "الكيكويو". وفي المؤسسة العسكرية، حل "موي" القوات الجوية بالكامل على أثر الانقلاب وكلف جنرال موال من أصل صومالي، وهو الجنرال "محمود محمد"، بإعادة بنائها.[2] كما أطاح موي بعدد من قيادات الجيش من الصف الأول والثاني من جماعة "الكيكويو"، وبدأ في تصعيد الضباط من جماعته الإثنية إلى المناصب العليا في الجيش والشرطة. ولكن هذا التغير جاء تدريجياً. فحتى نهاية الثمانينيات ظلت أغلبية المناصب القيادية لجماعتي "الكامبا" و"الكيكويو". ومع منتصف التسعينيات لم يعد هناك أية مناصب عليا يحتلها "الكيكويو". كما عين "موي" أهل الثقة من جماعته الإثنية في المناصب الحساسة، مثل المخابرات العسكرية، كما سيطروا على بعض القطاعات مثل الخدمات اللوجيستية. وبهذه الإجراءات، بالإضافة إلى استمرار المزايا التي تميز بها العسكريون ومنها التعيين في

---

(1) Hornsby, C. 2012, p.378.

(2) Kebschull 1994, pp. 576-577; N'Diaye 2002, p.632.

وظائف مميزة في الشركات المملوكة الدولة بعد التقاعد، حافظ "موي" على ولاء المؤسسة العسكرية.[1]

ولكن هذه السياسات كانت تعني إقحام المؤسسة العسكرية في أتون الصراعات السياسية والاجتماعية، وتسييس الجيش بالاعتماد في تشكيله ونظام الترقي فيه على اعتبارات إثنية، وليس على اعتبارات الكفاءة والاحترافية. وبدا الجيش كقوة حامية للنظام. ففي أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة شارك ضباط من الجيش في حملات دعائية داعمة للحزب الحاكم. وبذلك، فرغم عدم نجاح انقلاب عام 1982، إلا أنه كان كاشفاً عن تأثر الجيش بالصراع السياسي والتنافس الإثني، وساعدت السياسات التي اتبعها "موي" بعد الانقلاب على تجذير هذا الصراع والتنافس.

ثالثا: المؤسسة العسكرية في ظل التحول الديمقراطي

في بداية التسعينيات، تحولت كينيا إلى نظام التعدد الحزبي بضغوط من الدول والمؤسسات المانحة، وقوى المعارضة في الداخل.[2] ولكن هذا التحول لم يغير من طبيعة السياسة الكينية، والتي ظلت معتمدة على العلاقات الزبائنية (نظام القائد/ الأتباع) التي تربط الرئيس بمراكز القوة، ومنها المؤسسة العسكرية. وخلال العقد الأول من التحول كانت ملامح الاستمرارية أبرز من ملامح التغير؛ فقد تمكن حزب كانو من السيطرة على السلطة حتى عام 2002 ولم تتمكن المعارضة المفككة من تحديه، وأعيد انتخاب "موي" في انتخابات عامي 1992 و1997، ولم يتم سوى إدخال تعديل دستوري محدود للسماح بالتحول إلى نظام التعدد الحزبي، وظل العامل الإثني هو العامل المميز للسياسة الكينية؛[3] ولم يتم تدشين مؤسسات

(1) Hornsby, C. 2012, p. 410; N'Diaye 2002, pp. 627-628.

(2) Bellamy, W. 2004, "Democratisation in Kenya: some observations", Whitehall Papers, 62 (1), pp. 59-69.

(3) لمزيد من التفاصيل حول هذا البعد انظر:
Molo, K. (2002), Political ethnicity in the democratisation process in Kenya, African Studies, 61 (2), pp. 209-221.

وقواعـد جديـدة تضمن التنافسـية، وحمايـة الحريات الأساسـية، وحكـم القانون، وتعزيز دور المجتمع المدني.

لم يترجـم الانتقـال الديمقراطي إذن إلى تحـول في قواعد اللعبة السياسـية، حتى بعد حدوث أول تداول للسلطة بفوز تحالف قوس قزح الوطني (نارك) National Alliance Rainbow Coalition (NARC) بزعامـة "مواي كيباكي" بانتخابات عـام 2002. فقـد تعثرت عملية كتابة دسـتور جديـد، والتي كانت قـد بدأت عام 2000 بتشـكيل لجنـة لهذا الغـرض، رغم وعـد "كيباكي" خلال حملتـه الانتخابية بدفع هذه العملية وكتابة دسـتور جديد خلال المائة يوم الأولى من حكمه، وتصدى نظامه بالقوة للحركات المعارضة المطالبة بدسـتور جديد، ولم تشهد الحريات العامة تحسـناً ملحوظـاً حيث اسـتمر التضييق على حريـة الصحافة. كما اسـتمرت مظاهر الفسـاد واسـتغلال المنصب العام، وتورط في بعض قضايا الفساد وزراء في حكومة "كيباكي".[1]

وفي نوفمـبر 2005 طرح "كيباكي" مسـودة للدسـتور عارضهـا المجتمع المدني الـذي تمكـن من تعبئة الناخبـين لرفضها لينتهي التصويت برفـض حوالي 58 ٪ من الناخبـين للمسـودة.[2] وقد شـكلت القوى السياسـية التي عارضت هذه المسـودة نـواة حـزب جديد، هـو الحركـة الديمقراطيـة البرتقاليـة Orange Democratic Movement (ODM) والتـي نافسـت في انتخابات 2007. ولذلـك لم يكن غريباً أن تطرح عملية مراجعة الدستور مرة أخرى في إطار التسوية السياسية التي أعقبت أزمـة انتخابـات 2007، والتـي أدت إلى مواجهـات إثنيـة خلفت عـشرات القتلى وآلاف النازحين.[3]

---

(1) Nasong'o, S. 2007, "Political Transition without transformation: the dialectic of liberalisation without democratisation in Kenya and Zambia", African studies Review, 50 (1), p.83, 107.

(2) Cottrell, J. and Ghai, Y. 2007, constitution making and democratisation in Kenya, Democratisation, 14 (1), pp. 1-25.

(3) Mbondenyi, M. 2010. 'introduction', in Mobondenyi et al (eds.), The constitution of Kenya: contemporary Readings, Nairobi: Law Africa, pp.6-7.

وفي نوفمبر 2009 تم الانتهاء من صياغة مسودة جديدة طرحت للاستفتاء في أغسطس 2010 لتحظى بموافقة 68 ٪ من الناخبين. وقد اعتبر الدستور الجديد خطوة مهمة على طريق تأسيس قواعد جديدة للعبة السياسية في كينيا. فقد تضمن وثيقة للحقوق لم تتضمن حقوقاً سياسية فقط، وإنما حقوقًا اقتصادية واجتماعية، وحقوقًا خاصة للمرأة والأقليات والجماعات المهمشة، وعمل على وضع قيود على سلطة الرئيس للحد من شخصنة السلطة.[1]

وفيما يتعلق بالعلاقات المدنية-العسكرية أسس دستور 2010 لبعض المبادئ المهمة للرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية، من أهمها:[2]

أولاً: النص في في المادة 238 على مسئولية الأجهزة الأمنية، بما فيها القوات المسلحة، عن حفظ الأمن القومي بما يتوافق مع نصوص الدستور، ومع احترام الديمقراطية، وحكم القانون، والحريات الأساسية، والتنوع الثقافي في كينيا، مع مراعاة أن يعكس تشكيل القوات المسلحة التنوع الإقليمي والإثني للمجتمع الكيني.

ثانياً: التأكيد في المادة 239 على أن المؤسسة العسكرية لابد ألا تنحاز إلى حزب، أو تعمل لتحقيق هدف سياسي معين أو تعرض أي من المبادئ الدستورية للخطر، والنص صراحة على خضوع المؤسسة العسكرية، وغيرها من المؤسسات الأمنية، للسلطة المدنية. وبناء عليه خول الدستور البرلمان سلطة إصدار تشريعات لتنظيم عمل المؤسسة العسكرية وتحديد وظائفها. كما جرمت المادة 239 تأسيس أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية تدعي الحفاظ على الأمن القومي، وهو الأمر الذي يحمل أهمية خاصة في الحالة الكينية نظراً لدور الميليشيات المسلحة القائمة على

(1) Kramon, E. and Posner, D. 2011, "Kenya's New constitution", Journal of Democracy, 22 (2), pp.89-103.

(2) Republic of Kenya, The National Council for Law Reporting, The Constitution of Kenya, 2010.

أسس إثنية، والتي كان لها دور مهم في الانتخابات السابقة، وخاصة في العنف الذي شهدته انتخابات 2007.[1]

ثالثاً: نصت المادة 241 على إمكانية تكليف الجيش بمهمة استعادة الاستقرار في حالات الاضطرابات، ولكنها اشترطت موافقة البرلمان.

رابعاً: كلف الدستور، وفقاً للمادة 240، مجلس الأمن الوطني والذي يتشكل من الرئيس، ونائب الرئيس، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، النائب العام، ورئيس أركان القوات المسلحة، ورئيس المخابرات، والمفتش العام للشرطة، بالإشراف على الأجهزة الأمنية، ومنها القوات المسلحة، وتقديم تقرير سنوي إلى البرلمان عن الوضع الأمني في البلاد.

وقد فصل قانون قوات الدفاع Kenya Defence Forces Act،[2] والذي أقره البرلمان الكيني عام 2012 في قواعد التعيين والترقي والمرتبات والإجراءات التأديبية، والميزانية، وكذا في الحالات التي يمكن فيها تكليف الجيش بالتعامل مع حالات الاضطرابات الداخلية أو المشاركة في عمليات خارج الحدود، والحالات التي يمكن فيها تقييد الحريات العامة لأسباب أمنية، واختصاص المحاكم العسكرية.

ففيما يتعلق بتكليف الجيش بالتعامل مع الاضطرابات نص القانون على أن طلب الحكومة لهذا التكليف لابد أن يتضمن الأسباب، والأماكن، والأعداد التي سيتم تكليفها، والتكلفة. وفيما يتعلق بقواعد التعيين، نص القانون على تعيين الرئيس لقيادات الجيش استناداً إلى الخبرة والتدريب والكفاءة. كما نص على تعيين رئيس الأركان، ونائبه، رؤساء الوحدات لفترة واحدة مدتها أربع سنوات.

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذا الدور:
United Nations High Commissioner for Human Rights 2008, Report from OHCHR Fact-finding mission to Kenya, Geneve: UNHCHR; Noyes, A. 2013, "securing reform? Power sharing and civil-security relations in Kenya and Zimbabwe", African Studies Quarterly, 13 (4), pp. 27-52.

(2) Ministry of Defence, Kenya Defence Forces Act no 25 of 2012.

وفيما يتعلق بتقييد الحريات نص القانون على عدم تناقض أي عمل يتم اتخاذه بموجب القانون مع حرية العقيدة، أو الفكر، أو التعبير إذا كان هذا العمل يتم للحفاظ على الأمن أو النظام العام. وقد حاول القانون تقييد ذلك بالنص على أن حالات تقييد الحريات في الدستور لدواع أمنية عموماً لابد أن تكون استثنائية، وأن يتم تطبيقها دون تمييز. كما نص القانون على عدم خضوع الأمور المتعلقة باستراتيجية وقدرات وتكليف القوات المسلحة لحق الوصول إلى المعلومات المنصوص عليه في الدستور.

وشدد القانون على عدم قيام أي من أعضاء المؤسسة العسكرية بأي نشاط سياسي حيث نص على أن أي عضو من القوات المسلحة يشترك في نشاط لكيان سياسي، أو يعبر عن آرائه السياسية علنا، أو يشارك في تظاهرة لهدف سياسي يحاكم عسكريا ويخضع لعقوبة قد تصل إلى السجن لمدة عامين. ولم يمنع القانون أفراد القوات المسلحة من التصويت في الانتخابات أو الاستفتاءات. كما جرم القانون استغلال المنصب العسكري للاعتداء على حقوق الآخرين، ونص على محاكمة أي شخص متهم بتلك الجريمة أمام محاكم عسكرية، وتوقيع عقوبة قد تصل إلى السجن لمدة سبع سنوات.

وفيما يتعلق بأمور الميزانية، نص القانون على أن القوات المسلحة تعتمد في تمويلها على المخصصات التي يوافق عليها البرلمان، أو المساعدات الأخرى التي تتلقاها المؤسسة، والتي يجب الكشف عنها، وفقاً لقانون الأموال العامة. ويتم التصويت على ميزانية الجيش في البرلمان بشكل منفصل. وقد ألزم القانون وزارة الدفاع بإعداد ميزانية مفصلة عن الموارد والنفقات سنوياً وتقديمها إلى البرلمان وإلى المراقب العام Auditor General حيث تخضع كالوزارات الأخرى للرقابة وفقاً للمادتين 225 و228 من الدستور.

وأخيراً، فيما يتعلق بالمحاكم العسكرية، نص القانون على سلطة وزير العدل في وضع قواعد لتنظيم عملها وإجراءاتها. كما نص على جواز استئناف أحكام المحاكم العسكرية أمام المحكمة العليا.

إذن، فقد أسس دستور 2010 وقانون قوات الدفاع لقواعد مهمة في الرقابة على المؤسسة العسكرية، وإخضاعها لسلطة البرلمان، سواء من حيث إعطاء البرلمان سلطة وضع قواعد التعيين والترقي بالمؤسسة، أو الرقابة على ميزانيتها. كما حاولا فصل العسكريين عن أي نشاط سياسي يمكن أن يجعلهم طرفاً يؤيد حزباً أو قوة سياسية على حساب الأخرى، أو حتى حكماً بين هذه القوى، وسعيا إلى تقييد تدخل الجيش للتعامل مع حالات الإضرابات الداخلية. كذلك حاول الدستور نزع الصبغة الإثنية عن المؤسسة بالتأكيد على ضرورة تمثيلها للجماعات المختلفة بشكل متوازن، والاعتماد في تعيين قياداتها على الكفاءة والخبرة والاحترافية. ولكن هذه القواعد تتعرض لاختبار حقيقي في ظل مواجهة الدولة مع الجماعات المسلحة التي تنفذ عمليات على أراضيها، وهو ما يعرض له المحور التالي.

رابعًا: الحرب على الإرهاب وتزايد دور المؤسسة العسكرية في السياسة الكينية:

يعود تاريخ العمليات الإرهابية في كينيا إلى نهاية تسعينيات القرن الماضي حيث تعرضت سفارة الولايات المتحدة في نيروبي، بالإضافة إلى سفارتها في دار السلام، لهجوم إرهابي عام 1998. وقد أدى سقوط الدولة في الصومال عام 1991 إلى تحولها إلى مركز للجماعات المسلحة التي شاركت في التخطيط والتنفيذ لهذه العمليات. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك وواشنطن أصبحت كينيا شريكاً أساسياً في حرب الولايات المتحدة على الإرهاب. فبعد عام واحد من الهجمات تضاعف التمويل الأمريكي الموجه لما يسمى بأنشطة مكافحة الإرهاب في كينيا حوالي 15 مثل. وفي عام 2003 أطلقت الإدارة الأمريكية مبادرة

مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا، ووجهت بمقتضاها 100 مليون دولار من المساعدات لدول المنطقة، حظيت كينيا بنصيب الأسد منها.[1] وبحلول عام 2004 وصل عدد قوات الأمن الكيني الذين تم تدريبهم من قبل وحدة دعم مكافحة الإرهاب (Anti-Terrorist Assistance (ATA التابعة للخارجية الأمريكية إلى 594 شخصًا. كما تلقى الجيش الكيني تدريباً من عدة دول منها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل في مجالات التعامل مع الأزمات والكوارث الطبيعية.[2]

ورغم هذا الدعم، واجهت كينيا تحديات متزايدة. ففي عام 2002 تعرضت عدة مصالح إسرائيلية في كينيا لهجمات مسلحة، حيث تم الهجوم على أحد طائرات شركة العال، كما تم تفجير أحد الفنادق المملوكة لإسرائيليين في مدينة مومباسا الساحلية. ومع تدخل القوات الكينية في الصومال في أكتوبر 2011 دخلت كينيا في مرحلة جديدة من المواجهة مع الجماعات المسلحة. فقد تدخلت كينيا في جنوب الصومال لملاحقة عناصر من تنظيم الشباب المسلح، ودعم الحكومة الصومالية، وذلك بعد عدة حوادث اختطاف لسائحين في منطقة الحدود الصومالية-الكينية. وبعد بضعة أشهر تم وضع القوات الكينية في إطار قوات الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم - African Union Mission in Somalia (AMISOM. وبعد عام من تدخلها استطاعت القوات الكينية أن تحقق تقدماً وتحرر مدينة "كسمايو" من سيطرة تنظيم الشباب. وقد خفضت كينيا قواتها المشاركة في العمليات في الصومال تدريجياً.[3]

وقد جعل التحالف مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، والتدخل في الصومال، جعل كينيا هدفاً لعدة هجمات في السنوات القليلة الماضية، كان من أبرزها الهجوم على السوق التجاري "ويستجيت" في سبتمبر 2013، والذي أودى

(1) Aronson, S. 2013, "Kenya and the Global War on Terror", African Journal of Criminology and Justice Studies, 7 (1&2), pp.26-28.

(2) Mogire, E. and Agade, K. 2011, "Counter-terrorism in Kenya", Journal of Contemporary African Studies, 29 (4), p. 476.

(3) The African Union (n.d). African Union Mission in Somalia, http://amisom-au.org/kenya-kdf/

بحياة أكثر من ستين شخصاً، بعضهم من الأجانب، بعد احتجازهم كرهائن لمدة ثلاثة أيام. وقد أسهمت السياسات الكينية القائمة في تهميش الأقلية المسلمة في الإقليم الشمال الشرقي، والمظالم التاريخية التي تعرض لها الإقليم، في تصاعد المشاعر العدائية ضد سياسات الحكومة الكينية وضد تحالفاتها الدولية. فقد توسعت السلطات الأمنية في استهداف المسلمين والتحفظ على مشتبه بهم لفترات طويلة دون محاكمة واستخدام وسائل غير قانونية لانتزاع الاعترافات، كل ذلك باستخدام غطاء "محاربة الإرهاب".[1] ورغم أن الجيش قد التزم بالحيادية، ولم ينجر إلى الاشتراك في المواجهات التي اندلعت في أعقاب أزمة انتخابات عام 2007،[2] إلا أن بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة التي زارت كينيا عام 2009 للتحقيق في أحداث العنف التي شهدتها البلاد في أعقاب الانتخابات أشارت إلى لجوء الشرطة ووحدة الأمن العام شبه العسكرية إلى التعذيب والإعدامات غير القانونية في التعامل مع بعض الميليشيات بعد الأزمة[3]. كذلك لجأت الحكومة إلى تسليم المتهمين في بعض الأحداث إلى دول أخرى، مثل تسليم بعض المتهمين الكينيين في تفجيرات السفارة الأمريكية إلى الولايات المتحدة، وبعض المتهمين في تفجيرات كامبالا عام 2010 لأوغندا، وهو الإجراء الذي اعتبره بعض القضاة الكينيين غير قانوني.

وتأتي تلك الإجراءات على الرغم من أن الأحداث الإرهابية السابقة تشير إلى أن معظم المتورطين ليسوا مواطنين كينيين، وإنما مواطني دول مجاورة استغلوا الحالة الأمنية في الصومال وضعف قدرات الدولة الكينية لتنفيذ عملياتهم،[4] كما يشير آخرون إلى أن معظم المسلمين في كينيا انتماؤهم للقبيلة أو العشيرة، أهم من انتماءاتهم

(1) Human Rights watch 2013, High Stakes: Political violence and the 2013 elections, Washington D.C: HRW.

(2) International Centre for Transition Justice 2010, Security Sector Reform and Transitional Justice in Kenya, New York: ICTJ, p.4.

(3) Africa Research Bulletin, February 1-28, 2009, 17869.

(4) Aronson, S. 2013, 32.

للتنظيمات الإسلامية. وقد أدت هذه السياسات إلى تأجيج مشاعر الغضب لدى الأقلية المسلمة، وخروج مظاهرات منددة بالقمع الأمني.(1)

وفي هذا الإطار، تمت الاستعانة بالجيش في بعض الأحيان للتصدي للأحداث الإرهابية، وهو الأمر الذي أثار جدلاً حول الإشكاليات المرتبطة بهذا الدور. فقد استعان الرئيس "أوهورو كينياتا"، الذي تم انتخابه في مارس 2013، بالجيش في أزمة المركز التجاري "ويستجيت". ولكن القوات المشاركة لم تواجه فقط تحديات في إنجاز مهمة تحرير الرهائن، ولكنها أيضاً استغلت الحادثة للاستيلاء على بعض الممتلكات في المركز التجاري استغلالاً لحالة الفوضى.(2)

وفي أعقاب حادثة "ويستجيت" تبنى الرئيس "كينياتا" سياسات وإجراءات لتعزيز دور المؤسسة العسكرية في حفظ الأمن الداخلي، والحد من الرقابة المدنية عليها، وهو ما أثار نقاشاً واسعاً حول مدى تأثير هذه السياسات على التجربة الديمقراطية في البلاد، ومدى توافقها مع مبادئ الدستور الجديد، ومن أهم هذه الإجراءات:

أولاً: عين "كينياتا" عدداً من العسكريين على رأس مؤسسات الأمن الداخلي. فقد تم تعيين اللواء المتقاعد "جوزيف نكايسيري" **Joseph Nkaissery** كوزير للأمن الداخلي، وتعيين اللواء "جوردون كيهالانجو" **Gordon Kihalangwa** على رأس إدارة الهجرة في محاولة للتعامل مع المهاجرين المتسللين، الذين تعتقد الحكومة الكينية أنهم يشتركون في عمليات إرهابية. كما تم تعيين لواء آخر على رأس جهاز المخابرات. وقد دعا ذلك بعض المراقبين إلى التعليق بأن كينيا تسير على النهج الأوغندي حيث استعان الرئيس "يوري موسيفيني"، ذو الخلفية العسكرية، بضباط الجيش لإدارة مؤسسات الأمن الداخلي.(3)

---

(1) Mogire and Agade 2011, 477.

(2) Aronson 2013, 32; Gondi, J. 2014, Is Kenya a military state in the making?, The Star, September 16.

(3) Analo, T. 2014, Uhuru Kenyatta militarises police, Uganda Style, The East African, December 06.

ثانيـا: اعتمد الرئيس كينياتا بشـكل متزايد على الجيش للتعامل مع الاضطرابات الداخلية، فلم يتم الاسـتعانة به في أزمة "ويسـتجيت" فقـط، وإنما تعامل أيضاً مع بعـض أعـمال العنف، كتلـك التي شـهدتها منطقـة "كابيـدو" Kapedo في نوفمبر 2014، والتـي تنازعـت عليهـا مقاطعتي "توركانـا" و"بارينجو" في شـمال غرب البلاد، والمواجهات الطائفية في مدينة "مبيكيتوني" Mpeketoni الساحلية في يونيو 2014 ، والتي أعقبت هجوماً لحركة الشـباب على قسـم شرطة وبعض الفنادق في المدينـة، وهجـمات مقاطعتـي "لامو" و"نهر تانا" في الشـهر التالي، والتـي اتهم فيها مجلـس مومباسـا الجمهـوري Mombasa Republican Council ، وهـو حركـة تهدف إلى استقلال مدينة مومباسا الساحلية.[1]

وتطرح الاسـتعانة بالجيش في مهام الأمن الداخلي عدة إشـكاليات. فالاحتكاك بالمواطنـين قد يثير بعض المشـكلات التي أثيرت من قبل بشـأن وحـدة الأمن العام GSU، والتي فقد المواطنون الثقة فيها نتيجة الإفراط في اسـتخدام القوة وممارسات الفسـاد.[2] كـما أن الاسـتعانة بقـوات الجيـش والشرطـة معـاً للتعامل مـع حالات الاضطرابات يحتم تقسـيم المهام بشـكل واضح حتى لا يحدث تنافس ومواجهة بين القوتـين. ففي حادثة "ويسـتجيت" حـدث تبادل لإطلاق النار بـين قوات وحدة الأمـن العـام وقـوات الجيش المشـاركة في العمليـة مما أدى إلى مقتل أحـد قيادات الوحدة، وقد احتاج الأمر إلى بعض الوقت لتشـكيل وحدة مشـتركة نتيجة خلاف القوتـين حول تقسـيم المهام على الأرض.[3] وأخيراً، فـإن التداخل بين مهام الجيش والمؤسسـة الأمنية يطرح إشـكالية تحديد الطرف المسـئول عن التقصـير في مواجهة التحديات الأمنية أو عن أية انتهاكات تحدث أثناء التعامل مع حالات الاضطرابات.

(1) Ng'ulia, T. 2015, Growing influence of the military a threat to our constitution, Daily Nation, January 09.

(2) Ng'ulia 2015; Gondi 2014.

(3) Daily Nation, Kenya: did army shoot GSU commander at Westgate, October 04, 2013.

ثالثا: أنشأ الرئيس لواءً جديدا داخل القوات المسلحة Metropolitan Command، للتعامل مع الحوادث الإرهابية، بما فيها الإرهاب الإليكتروني، وعمليات اختطاف الرهائن، وجمع المعلومات بشأن هذه الجرائم.[1] ويعني تكليف هذه اللواء بجمع المعلومات أن الجيش سوف يكون مسئولاً عن استجواب مشتبه فيهم للحصول على هذه المعلومات، ولا يوجد ما يضمن عدم إساءة استخدام السلطة أو خضوع هذا الكيان الجديد للرقابة. كما يذهب البعض إلى أبعد من ذلك للتحذير من أن تكوين كيانات أمنية غير خاضعة للرقابة من مؤسسات مدنية سوف يجعل من هذه الكيانات قوة مستقلة تهدد كافة مراكز القوة الأخرى في المستقبل، ومنها الرئيس ذاته.[2]

رابعاً، لجأ الرئيس إلى طرح تعديلات قانونية تعزز من سلطات الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية، ولكنها، كما رأى البعض، تفرغ المواد الدستورية التي تقر الرقابة المدنية على هذه المؤسسات من مضمونها.[3] فقد أقرت التعديلات عقوبة الغرامة والحبس لمن يقوم بنشر معلومات تكدر السلم العام أو تسبب الذعر بين المواطنين، أو ينشر تحقيقات او أخباراً تؤثر على سير التحقيقات أو العمليات الأمنية في قضايا الإرهاب دون موافقة جهاز الشرطة. كذلك جرمت التعديلات نشر مواد "يمكن أن تفسر على أنها تشجع أو تحرض بشكل مباشر أو غير مباشر على ارتكاب أو التحضير لارتكاب عمل إرهابي". كذلك فقد أتاحت التعديلات مد فترة الحبس الاحتياطي للمشتبه فيهم عن الفترة التي حددها الدستور، وذلك بعد تقديم طلب للمحكمة بمد فترة الحبس. وللتنسيق بين الأجهزة المسئولة عن مكافحة الإرهاب، ومن ضمنها القوات المسلحة، تم إنشاء

(1) Ministry of Defence 2014, statement in response to the question by member of Parliament for Wajir West on the establishment of the Metropolitan Command of the Kenya Defence Forces, June 18.

(2) Ng'ulia 2015.

(3) Wainaina, N. 2014, Kenya: legislation of a militarised state, The Star, August 06.

المركـز الوطنـي لمحاربـة الإرهـاب National Counter-terrorism Centre. وقـد تضمن القانون أيضاً تعديلات على قانون اللجوء، فحدد عدد اللاجئين الذين يمكن قبولهم بمائة وخمسين ألف لاجئ.[1]

وقد اعترض نواب المعارضة في البرلمان على التعديلات، وعلى عدم إتاحة الوقت الكافي لدراستها. كما تظاهر ناشطون خارج البرلمان أثناء مناقشتها، ونددت منظمات حقوقيـة دولية، على رأسـها منظمة العفـو الدولية بالتعديلات التـي اعتبرتها مقيدة لحريـة التعبير ولحقـوق الموقوفين والمشـتبه فيهم في محاكمة عادلـة. ورغم ذلك مرر البرلـمان التعديـلات في ديسـمبر 2014. ولكن حزب المعارضـة الرئيسي التحالف مـن أجل الإصلاح والديمقراطيـة Coalition for reforms and Democracy (CORD) بزعامـة "رايـلا أودينجا" قاد حركة معارضة ضـد التعديلات، معتبرها بمثابـة انقـلاب ضـد الديمقراطية والدسـتور.[2] وقـد رفع الحزب دعـوى قضائية ضـد التعديـلات، وحكم القضاء الكينـي في يناير 2015 بتعليـق العمل بعدة مواد في القانون نظراً لانتهاكها لحقوق الإنسـان، ومنهـا المواد الخاصة بحبس الصحفيين في قضايا نشر أخبار متعلقة بالعمليات الإرهابية، وكذلك المواد المتعلقة بحق النيابة العامة في إخفاء بعض الأدلة، وتحديد عدد اللاجئين المسـموح باستقبالهم، وتعريف التحريض على الأعمال الإرهابية، وسلطات الشرطة في الرقابة.[3]

خامسـاً، فيما يتعلق بميزانية الجيش، فرغم أن نسـبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحـلي الإجمالي ظلت في حدود الـ 2 ٪، إلا أن حجم الإنفاق تزايد منذ عام 2012، ليصـل إلى 861 مليـون دولار أمريكي عام 2013 مقارنة بـ647 مليون دولار عام 2011. ويوضح الجدول رقم (1) تطور حجم الإنفاق العسـكري في كينيا منذ عام 1997.

---

(1) The Kenyan Parliament 2014, The Security Laws Amendment Bill, articles 15, 18, 58, 75.

(2) Africa Research Bulletin, December 1-31, 2014, 20397.

(3) Africa Research Bulletin, January 1-31, 2015, 20431.

جدول (1):

حجم الإنفاق العسكري في كينيا

ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (1997-2014)

العام	الإنفاق (بالمليون دولار الأمريكي)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
1997	176	1.3
1998	172	1.2
1999	152	1.2
2000	166	1.3
2001	195	1.5
2002	214	1.6
2003	246	1.7
2004	260	1.6
2005	317	1.7
2006	376	1.7
2007	495	1.8
2008	580	1.9
2009	578	1.9
2010	622	1.9
2011	647	1.9
2012	840	2.1
2013	861	2.0
2014	819	1.7

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute

(SIPRI) Military expenditure database 2015.

وتـأتي هذه المؤشرات في الوقت الذي تضعف فيه الرقابة البرلمانية على المؤسسـة العسـكرية رغـم وجود نصوص دسـتورية تعزز هـذه الرقابة.[1] كذلـك فإن الدور البـارز الذي لعبـه المجتمع المدني في التعبئة من أجل المطالبة بتعديلات دسـتورية ثم من أجل رفض الدسـتور المقترح عـام 2005، وتعزيز الحقـوق والحريات ومبادئ المسـاءلة والشـفافية في دسـتور 2010، قـد تراجـع في الفـترة التـي أعقبـت أقـرار الدستور.[2]

إذن، هناك مؤشرات واضحة للاعتماد المتزايد على المؤسسـة العسـكرية لمواجهة التهديـدات الإرهابيـة التي تتعرض لها الدولـة الكينية، بل وللتعامـل مع الحوادث الطائفيـة وغيرهـا مـن مصـادر الاضطرابـات الداخلية. كـما أن هناك مسـاعي من الحكومـة الحالية لتقنين هذا الاعتماد، وإنشـاء وحدات جديـدة داخل الجيش للقيام بهـذه المهـام الجديـدة. ولكن هذه المـؤشرات تهدد بإقحام المؤسسـة العسـكرية مرة أخـرى في الصراعـات السياسـية والاجتماعيـة، ويخلـق كيانـات جديـدة لا تخضع للرقابـة، وتتخـذ من محاربـة الإرهاب ذريعة لإسـاءة اسـتخدام السـلطة، وانتهاك الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور الجديد.

---

(1) Kabongah, G. 2014, Security Sector Reform in Kenya, The Association for Security Sector Reform Education and Training.

(2) Institute for Security Studies 2014, The missing voice of Kenya's civil society, ISS Today, Pretoria: ISS.

الخاتمة

تعد كينيا من الدول الإفريقية القليلة التي لم تشهد تدخلاً مباشراً للعسكريين للسيطرة على السلطة السياسية. ولكن ذلك لا يعني أن الجيش كان بعيداً عن التجاذبات السياسية، ومستقلا عن الانقسامات الإثنية التي حكمت السياسة الكينية بعد الاستقلال. فقد أصبحت المؤسسة العسكرية، نتيجة لاعتماد الرئيسين "كينياتا" و"موي" على العامل الإثني في تشكيلها، والتغاضي عن بعض ممارسات الفساد داخلها، ولجوئهم إلى منح الامتيازات للقادة العسكريين لضمان ولائهم، انعكاساً للسياسة الكينية القائمة على الاستقطاب الإثني، والعلاقات الزبائنية. وقد كانت المحاولة الانقلابية عام 1982 بكل أبعادها تجلياً واضحاً لذلك.

ومع وصول المعارضة إلى الحكم عام 2002 بعد حوالي أربعين عاماً من سيطرة حزب واحد، تجدد النقاش حول دستور جديد يضع قواعد مغايرة للسياسة الكينية تقوم على تعزيز الحقوق والحريات، والتنافس على أساس الأفكار والأيديولوجيات بدلاً من القبلية والإثنيات، والرقابة المدنية على مؤسسات الأمن، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية. وقد عكس دستور 2010 هذه التطلعات، وأسس للمرة الأولى لمبادئ واضحة تخضع المؤسسة العسكرية وميزانيتها لرقابة المؤسسات المنتخبة. ولكن تطبيق هذه المبادئ يبدو في تراجع واضح مع اتجاه الرئيس "أوهورو كينياتا" إلى الاعتماد على الجيش في مسائل الأمن الداخلي، ومحاولة تقنين القيود على الحريات بدعوى مكافحة الإرهاب، والأهم من ذلك، تمتع المؤسسات الأمنية، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، بحصانة تحمي إساءة استخدامها للسلطة كما رصدت تقارير بعض المنظمات الدولية.

ورغم محاولات قوى المعارضة التصدي لهذا التوجه، إلا أن التهديدات الأمنية التي تشهدها كينيا، واستمرار الاضطرابات الإقليمية، خاصة في الصومال، يفرض تحدياً في التعامل مع هذه التهديدات دون المساس بالحقوق التي كفلها دستور

2010. كما أن هذا التحدي يفرض دعم قدرات البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني على الرقابة على المؤسسات الأمنية بصفة عامة، والمؤسسة العسكرية بصفة خاصة، ودعم قدرات هذه المؤسسات على التصدي لنشاط الجماعات المسلحة في حدود القانون. ورغم أن الوصول إلى ذلك ليس سهلاً حتى في الدول التي تتمتع بدرجة عالية من المؤسسية والاحترافية العسكرية والأمنية، إلا أن تأسيس نظام يقوم على مخاطبة جذور الأزمات التي تصب في صالح تنامي دور الجماعات المسلحة على المدى الطويل، والكفاءة الأمنية في التعامل مع تهديداتها على المدى القصير، ومساءلة المؤسسات التي تقوم بهذه المهمة هو الضمانة الوحيدة لإدارة ناجحة للعلاقات المدنية-العسكرية.

مراجع الكتاب

المراجع العربية:

- السيد على أبو فرحة، تحولات الخريطة السياسية في موريتانيا: أبعادها، أطرافها، مآلاتها، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، 2010).
- أكاديمية ناصر العسكرية العليا، دراسة حالة جمهورية موريتانيا الإسلامية، (القاهرة، وزارة الدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، نوفمبر 2007).
- المختار ولد حامد، موسوعة حياة موريتانيا: التاريخ السياسي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2000).
- الناني ولد الحسين، صحراء الملثمين: دراسة لتاريخ موريتانيا وتفاعلها مع محيطها الإقليمي خلال العصر الوسيط، (بيروت: دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى، يونيو 2007).
- ايكي أوكونتا، " التمرد النيجيري الذي يحركه الفقر"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 8 مايو 2015، في: www.siyassa.org.eg
- بدر حسن شافعي، «دلالات نتائج انتخابات الرئاسة النيجيرية»، قراءات إفريقية، 29 ابريل 2015 في: www.qiraatafrican.com

- حماه الله ولد السالم، تاريخ بلاد شنكيطي: موريتانيا، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2010).
- حمدي عبدالرحمن، «نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية: إفريقيا نموذجاً»، في: واقع الأمة.. بين الثورات والمرحلة الانتقالية، تقرير ارتيادي (استراتيجي)، الإصدار العاشر (الرياض: منشورات مجلة البيان، 1433هـ/ 2013م).
- -------------، العسكريون والحكم في إفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996).
- سامية بيبرس، «مسيرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: مشاهد انتخابية وإشكاليات»، مجلة الديمقراطية، ابريل 2001، في:

www.ahramdigital.org.eg

- -----------، «نيجيريا: بين العنف والتحول الديمقراطي»، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 140، ابريل 2000 في:

www.ahramdigital.org.eg

- محمد مصطفى، «التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين؟»، الأهرام الرقمي، أكتوبر 1993. www.ahramdigital.org.eg
- محمد المختار ولد السعد، محمد عبد الحي، «تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق- الوقائع- آفاق المستقبل»، دراسات استراتيجية، العدد 149، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009).

- محمد الأمين ولد سيدي باب، «انقلاب 3 آب/ أغسطس 2005م في موريتانيا أو التغيير من الداخل»، المستقبل العربي، العدد 320، السنة 28، (بيروت: تشرين الأول/ أكتوبر 2005) .

- محمد عبدالله يونس، «اندماج متصاعد: أثر العلاقات المدنية العسكرية على السياسة الدفاعية الإسرائيلية»، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، عبر الرابط التالي:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2616.aspx

- محمد سالم ولد محمد، "الجيش الموريتاني: أصابع على الزناد وقدم بالسياسة"، تقرير منشور في موقع الجزيرة للدراسات، شبكة الجزيرة، بتاريخ 5 نوفمبر 2013).

- محمد سعيد بن أحمدو، موريتانيا: بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي- دراسة في إشكالية الهوية السياسية 1960 1993-، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2003).

- محمد بن ناصر العبودي، إطلالة على موريتانيا، (مكة المكرمة: دون دار نشر، الطبعة الأولى، 1997).

- محمد يوسف مقلد، موريتانيا الحديثة: غابرها- حاضرها- أو العرب البيض في إفريقيا السوداء: تاريخهم- أصلهم- عروبتهم- أحوالهم، (بيروت: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، يونيو 1960).

- محمد إسماعيل محمد، عبد الخالق عامر، قضية موريتانيا، (القاهرة: دار المعرفة، 1961)، ص24.

- محمد عاشور، قنبلة الإثنية ومستقبل أكبر قوة عسكرية إفريقية على الرابط التالي: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/85630-2001-01-24%2000-00-00.html

- هيفاء أحمد محمد، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر"، (جامعة بغداد، مجلة الدراسات الدولية، العدد السادس والأربعون، 2013).

المراجع الانجليزية

- Africa Research Bulletin, December 1-31, 2014, 20397.
- Africa Res*earch Bulletin,* February 1-28, 2009, 17869.
- Africa Research Bulletin, January 1-31, 2*015, 20431.*
- *Aiyede, E. Remi, "Parliament, Civil So*ciety and Military Reform in Nigeria", Paper presented at the 22nd congress of the In*ternational Poli*tical Science Association, Madrid, Spain, 08-12 July 2012.
- Alaga, Ecoma and Richard Akum, "Civil-Military Relations and De*mocratic Consolidation in Nigeria:* Issues and Challenges", In: Dennis Blair (ed.), Military Engagement: Influencing Armed Forces Worldwi*de to Support D*emocratic Transition: A Handbook Project, Vol. 2, Brookings Institution Press, June 2013.
- Analo, T. 2014, Uhuru Kenyatta militarises police, Uganda Style, The East African, December 06.
- Analo, T. Uhuru Kenyatta militarises police, Uganda Style, The East African, December 06. 2014.

- Aronson, S. 2013, Kenya and the Global War on Terror, African Journal of Criminology and Justice Studies, 7 (1&2), pp.26-28
- Aronson, S. "Kenya and the Global War on Terror", African Journal of Criminology and Justice Studies, 7 (1&2), 2013.
- Assensoh, A. B., and Yvette M. Alex-Assensoh. African Military History and Politics: Coups and Ideological Incursions, 1900-Present. New York: Palgrave, 2001.
- Batchelor, Peter, Paul Dun*ne and Guy Lamb. "The De*mand For Military Spending In South Africa"., Journal of Peace Research, vol. 39, *no. 3, 2002.*
- *Bellamy*, W. 2004, "Democratisation in Kenya: some observat*ions", Whitehall Papers, 62 (1), pp. 59-69*
- *Bell*amy, W. "Democratisation in Kenya: some observations", Whitehall Papers, 62 (1), 20*04.*
- *Ben Barka, Habiba & Mthuli Ncube, P*olitical Fragility in Africa: Are Military Coups D'Etat: a Never-Ending Phenomenon?,AfDB, Septe*mber 2012 Chief* Economist Complex.
- Blanch, D. 2014, 'violence, decolonisation and cold war in Kenya's north-eastern provin*ce 1963-1*978', Journal of Eastern African Studies 8 (4), pp.642-657.

- Blanch, D. 'violence, decolonisation and cold war in Kenya's north-eastern province 1963-1978', Journal of *Eastern African Studies* 8, 4, 2014.
- Boucek, Christopher. «Mauritania's Coup: Domestic Complexities and international Dilem*mas", issued* by Middle East Program, Carnegie Endowment for international peace, August 2008.
- B*ratton, Michael and van d*e Walle, Nicolas. Democratic Experiments in Africa. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.
- Bruneau, Tomas C. & Matie, Florin*a C., "Introduction", in*: Bruneau, Tomas C. & Matie Florina C.(Eds.), The Routledge Handbook of Civil-Military Relations, Routledge, Taylor & Francis Group, New York, 2013
- Burger, John. "South Africa In 2020 An Internal Securit*y Perspe*ctive"., In Len Le Roux, Ed., Security Challenges Shaping The Future South African Army, Pretoria: Institute For Security Studies, 2007.
- Butts, Kent Hughes and Metz, Steven. (January 1996) "Armies and Democracies in the New Africa: Lessons from Nigeria and South Africa", Strategic Studies Institute (SSI) at: www.strategicstudiesinstitute.army.mil
- Clark, John F. Resource Revenues and Political Development in sub-Saharan Africa: Congo Republic in Perspective. Africa Spectrum, Vol. 37, No. 1, 2002.

- Clark, John Frank, The Decline of the African Military Coup, Journal of Democracy, Volume 18, Number 3, July 2007.
- Cohen, Eliot. Supreme Command: Soldiers, Statesmen, and Leadership in Wartime, New York: Anchor Books, 2002.
- Colton, Timothy J., Commissars, Commanders, and Civilian Authority: the Structure of Soviet Military Politics, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979.
- Constitution of the Republic of South Africa, 1996, section 200.
- Cottrell, J. and Ghai, Y. 2007, constitution making and democratisation in Kenya, Democratisation, 14 (1), pp. 1-25.
- Cottrell, J. and Ghai, Y. constitution making and democratisation in Kenya, Democratisation, 14 (1), 2007.
- Croissant, Aurel. & Kuehn, David. «Civilian Control of the Military and Democracy: Conceptual and Theoretical Perspective.», in: Chambers, Paul. and Croissant, Aurel. (Eds.), Democracy Under Stress: Civil-Military Relations in South and Southeast Asia, Bangkok: Institute of Security and International Studies (ISIS), 2010.
- Daily Nation, Kenya: did army shoot GSU commander at Westgate, October 04, 2013.
- Diamond, L., Linz, J.J. and Lipset, S.M. (Eds), Democracy in Developing Countries. Boulder: Lynne Rienner, 1988.

- Diamond, L., Linz, J.J. and Lipset, S.M. (Eds), Politics in Developing Countries. Comparing Experiences with Democracy. Boulder: Lynne Rienner, 1990.
- Diamond, Larry, "Nigeria in Search of Democracy, African Review, Vol. 62, No. 4, spring 1984.
- Dummar, Maj Fredrick C., "The History of the Nigerian Army and the Implications for the Future of Nigeria", Thesis for Master of Military Art and Science, Faculty of the US Army Command and General Staff College, University of Nevada, 2002.
- Dunne, Paul and Dimitrious Vougas, "Military Spending and Economic Growth in South Africa: a Causal Analysis"., in Conflict resolution, vol.43, no.4, 1999.
- Ebo, Adedeji. «Towards a code of conduct for armed security forces in Africa: Opportunities and challenges.» policy paper, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), , Geneva, 2005.
- Fayemi, J. Kayode, "Military Hegemony and the Transition Program", A Journal of Opinion, Vol. 27, No.1, Transition in Nigeria? 1999.
- Feaver, Peter. Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations, Cambridge: MA: Harvard University Press, 2003.
- Feaver, Peter. «Crisis as Shirking: An Agency Theory Explanation of the Souring of American Civil-Military Relations.» Armed Forces and Society, 1998.

- Finer, S.E., "Military regimes", in V. Bogdanor (Ed.), The Blackwell Encyclopedia of Political Science, Oxford: Blackwell, 1991.
- Finer, Samuel. The man on the horseback, London: pall-mall, 1962.
- First, R., The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'état. London: Allen Lane, 1970.
- First, Ruth. The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup D'état. London: Allen Lane, 1970.
- Fokkens, Andries Marius, The Role And Application Of The Union Defence Force In The Suppression Of The Internal Unrest 1912-1945, Thesis Presented In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Military Science (Military History) At The Military Academy, Saldanha, Faculty Of Military Science, Stellenbosch University, 2006.
- Frazer, J. Conceptualizing Civil-Military Relations During Democratic Transition, Africa Today, 42(1-2), 1995.
- Gondi, J. 2014, Is Kenya a military state in the making?, The Star, September 16.
- Gondi, J. Is Kenya a military state in the making? The Star, September 16.2014.
- Grundy, Kenneth W. Soldiers without Politics: The Use of Blacks in the South African Armed Forces. Berkeley California University Press, 1983.

- Guyot, J.F. and Willner, R.A. (eds), Journal of Comparative Administration 2 (special issue), 1970; H.A. Zakaria and H. Crouch, (Eds.), Military-Civilian Relations in South-East Asia. Singapore: Oxford University Press, 1985.
- Haysom, S.; Jackson, A., 'You don't need to love us': Civil-Military Relations in Afghanistan, 2002–13, Stability: International Journal of Security & Development, 2013.
- Heeger, G.A.,. Politics in the post-military state: some reflections on the Pakistani experience, World Politics 29(2), 1977.
- Heinecken, Lindy. A Diverse Society, A Representative Military? The Complexity Of Managing Diversity In The South African Armed Forces. Scientia Militaria - South African Journal of Military Studies, [S.l.], v. 37, n. 1, Aug. 2011.. Available at: <http://scientiamilitaria.journals.ac.za/pub/article/view/58>. Date accessed: 05 May. 2015. P.37 doi:http://dx.doi.org/10.5787/37.
- Heinecken, Lindy .A Diverse Society, A Representative Military? The Complexity Of Managing Diversity In The South African Armed Forces. Scientia Militaria - South African Journal of Military Studies, [S.l.], v. 37, n. 1, Aug. 2011.. Available at: <http://scientiamilitaria.journals.ac.za/pub/article/view/58>. Date accessed: 05 May. 2015. Pp.39-41 doi:http://dx.doi.org/10.5787/37-1-58.

- Heinecken, Lindy. the challenges of transformation: the SANDF officers' attitudes towards integration, affirmative action, women in combat and language usage, Scientia Militaria - South African Journal of Military Studies, vol. 28, Nr. 2, 1998.
- Hornsby, C. 2012, Kenya: A history since independence. London: IB Tauris.
- Hornsby, C. Kenya: A history since independence. London: IB Tauris. 2012.
- Houngnikpo, Mathurin C. Africa's Militaries: A Missing Link in Democratic Transitions. 2012.
- Houngnikpo, Mathurin C. Guarding the Guardians Civil-Military Relations and Democratic Governance in Africa. Farnham, Surrey, England: Ashgate, 2010.
- Human Rights Watch, High Stakes: Political violence and the 2013 elections, Washington D.C: HRW. 2013.
- Human Rights watch 2013, High Stakes: Political violence and the 2013 elections, Washington D.C: HRW.
- Huntington, Samuel P. Reforming Civil-Military Relations, Journal of Democracy 6.4, 1995.
- Huntington, Samuel P. The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations. Cambridge, Mass: Belknap Press of Harvard University Press, 1981.

- Huntington, Samuel P. «Civilian Control of the Military: A Theoretical Statement.» In Political Behavior: Reader in Theory and Research, by Samuel J. Eldersveld; Morris Janowitz; H. Eulau., (Eds.), New York: Free Press, 1956.
- Huntington. S. Changing patterns of military politics, New York, Glencoe 1962.
- Idang, Gordon J., "The Politics of Nigerian Foreign Policy: The Ratification and Renunciation of the Anglo- Nigerian Defense Agreement", African Studies Review, Vol. 13, No. 2, Sep. 1970.
- Ikpe, Ukana B., "Patrimonialism and Military Regimes in Africa", African Journal of Political Science, Vol. 5, No. 1, June 2000.
- Institute for Security Studies, The missing voice of Kenya's civil society, ISS Today, Pretoria: ISS.2014.
- Institute for Security Studies 2014, The missing voice of Kenya's civil society, ISS Today, Pretoria: ISS.
- International Centre for Transition Justice, Security Sector Reform and Transitional Justice in Kenya, New York: ICTJ, 2010.
- International Centre for Transition Justice 2010, Security Sector Reform and Transitional Justice in Kenya, New York: ICTJ.
- Jackman, Robert W. "The Predictability of Coups d'état: A Model with African Data." American Political Science Review, Vol. 72, December 1978.

- Janowitz, Morris. The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis. Chicago: University of Chicago Press, 1964.
- Janowitz, Morris .The Professional Soldier: A Social and Political Portrait. Glencoe: Free Press, 1960.
- Janowitz, Morris. «The comparative analysis of Middle Eastern military institutions.» In On Military Intervention, by M. Janowitz and J. van Doorn (eds), 306. Rotterdam: Rotterdam University Press, 1971.
- Johnson, Thomas H., Slater, Robert O., and McGowan, Pat. "Explaining African Military Coups d'état, 1960-1982." American Political Science Review, Vol. 78, No. 3, 1984.
- Jordaan, Evert, South Africa Defence Since 1994: A Study Of Policy Making, Thesis Presented In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Military Science (Military Strategy) At The, Stellenbosch University, 2004.
- Jourde, Cedric. Sifting through the layers of Insecurity in the Sahel: the Case of Mauritania, report issued by The Africa for strategic studies NO.15, September2011, National Defense University, Washington, DC,
- Kabongah, G. 2014, Security Sector Reform in Kenya, The Association for Security Sector Reform Education and Training.
- Kabongah, G. Security Sector Reform in Kenya, the Association for Security Sector Reform Education and Training.2014.

- Kameldy, Neldjingaye."An analysis of the military coup Mauritania and its implications for democratic governance, report issued by Africa Governance Monitoring & Advocacy Project, Open society institute, October 2008.
- Kebschull, H. 1994, "Operation "just missed": lessons from failed coup attempts". Armed Forces and Society. 20 (4), pp.565-579.
- Kebschull, H. "Operation "just missed": lessons from failed coup attempts". Armed Forces and Society. 20 (4), 1994.
- Keil, Charles, "The Price of Nigerian Victory", Africa Today, Vol. 17, No.1 Jan-Feb 1970. Noah, Monday Efion. "The Nigerian Civil War and the Gullibles", Africa Today, Vol. 17, No.2, Mar.-Apr. 1970.
- Kenya National Bureau of statistics 2009, Population and Housing Census 2009: distribution by socio-economic characteristics, vol.2, 2009.
- Kramon, E. and Posner, D. 2011, "Kenya's New constitution", Journal of Democracy, 22 (2), pp.89-103.
- Kramon, E. and Posner, D. "Kenya's New constitution", Journal of Democracy, 22 (2), 2011.
- Le Roux, Len. "The Post-apartheid South African military: transforming with the nation"., in Martin Rupia, Evolution and Revolutions: A contemporary history of Militaries in Southern Africa, Pretoria: institute for security studies, 2005.

- Le Roux, Len. "The South African National Defence Force And Its Involvement In The Defence Review Process"., in Rocky Wiliam, Cavin Cawthra and Diana Ibrams, eds., ourselves to know civil military relations in southern Africa, Pretoria: institute for security studies, 2003.
- Lewis, P.M., "End a game in Nigeria? The Politics of a Failed Democratic Transition", African Review, No. 93, 1994.
- Lindberg, Staffan I. and Clark, John F. 'Does Democratization Reduce the Risk of Military Interventions in Politics in Africa?', Democratization, 15:1, 2008.
- Linz, J.J. and Stepan, A. (Eds), the Breakdown of Democratic Regimes. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.
- Louw, Gerhard M. "The South African Military In Transition: Part2– From Strategic Culture To Strategic Reality, Scientia Militaria - South African Journal Of Military Studies, 2014.
- Louw-Vaudran, Liesl, "Local versus global in the fight against Boko Haram", Institute for Security Studies, 19 January 2015 at: www. issafrica.org
- Luckham, A. R., "Institutional Transfer and Breakdown in a New Nation: The Nigerian Military, Administrative Science Quarterly, Vol. 16, No. 4, Dec. 1971.

- Luckham, A.R., "Introduction: the military, the developmental state and social forces in Asia and the Pacific: issues for comparative analysis", in V. Selochan (Ed.), The Military, the State, and Development in Asia and the Pacific, Boulder: Westview Press, 1991.
- Luckham, Robin. The Military, Militarisation and Demilitarisation in Africa: A Bibliographic Survey. 1992.
- Lutterbeck, Derek. «Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistence.» SSR Paper, 2011.
- Matei, Florina Cristiana . "A New Conceptualization of Civil-Military Relations", in: Bruneau, Tomas C. & Matie Florina C.(Eds.), Ibid, 2013.
- May, R. J., Stephanie Lawson, and Viberto Selochan. «Introduction: democracy and the military in comparative pespective.» In The Military and Democracy in Asia and the Pacific, by R.J. May & Viberto Selochan (Eds.), 1-8. Canberra: ANU E Press, 2004.
- Mbondenyi, M. 'Introduction', in Mobondenyi et al (eds.), the constitution of Kenya: contemporary Readings, Nairobi: Law Africa, 2010.
- McGowan, Patrick J. «African Military Coups D'état, 1956-2001: Trends and Distribution». The Journal of Modern African Studies. 41, no. 3, 2003.
- Mechnig, Christopher Markus. A Comparative Study of the Namibian and South African Transitions to Democracy and the Effects on

Reconciliation, Thesis Presented In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Philosophy (Political Management) at, Stellenbosch University, 2010.

- Mobondenyi et al (eds.), 2013, The constitution of Kenya: contemporary Readings, Nairobi: Law Africa
- Mobondenyi et al (eds.), The constitution of Kenya: contemporary Readings, Nairobi: Law Africa,2013.
- Mogire, E. and Agade, K. 2011, "Counter-terrorism in Kenya, Journal of Contemporary African Studies, 29 (4), p. 476
- Mogire, E. and Agade, K. "Counter-terrorism in Kenya", Journal of Contemporary African Studies, 29 (4), 2011.
- Molo, K. (2002), Political ethnicity in the democratisation process in Kenya, African Studies, 61 (2), pp. 209-221.
- Molo, K. Political ethnicity in the democratisation process in Kenya, African Studies, 61 (2), 2002.
- Munene, N. 2013. The colonial legacy in Kenya-British military relations 1963-2005, MA Thesis, Kenyatta University.
- Munene, N. The colonial Legacy in Kenya-British Military Relations 1963-2005, MA Thesis, Kenyatta University, 2013.
- Munene, N. The colonial legacy in Kenya-British military relations 1963-2005, MA Thesis, Kenyatta University. 2013.

- Nasong'o, S. 2007, "Political Transition without transformation: the dialectic of liberalisation without democratisation in Kenya and Zambia", African studies Review, 50 (1), p.83, 107
- Nasong'o, S. "Political Transition without transformation: the dialectic of liberalisation without democratisation in Kenya and Zambia", African studies Review, 50 (1), 2007.
- Nathan, Laurie ."The New Partnership" Stabilising Civil-Military Relations in Africa, Centre for Conflict Resolution, University of Cape Town, South Africa, 1996.
- Ngoma, Naison. "Civil Military relations in Africa: Navigating the uncharted waters." African Security Review, 2006.
- Ng'ulia, T. 2015, Growing influence of the military a threat to our constitution, Daily Nation, January 09
- Ng'ulia, T. Growing influence of the military a threat to our constitution, Daily Nation, January 09. 2015.
- Nordlinger, E.A., Soldiers in Politics: Military Coups and Governments. Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1977.
- Noyes, A. 2013, "securing reform? Power sharing and civil-security relations in Kenya and Zimbabwe", African Studies Quarterly, 13 (4), pp. 27-52
- Noyes, A. "securing reform? Power sharing and civil-security relations in Kenya and Zimbabwe", African Studies Quarterly, 13 (4), 2013

- Nwosu, Nereus I., "Thirsty-Six Years of Independence in Nigeria: The Political Balance Sheet", Italian Institute for Africa and the Orient", Vol. 55, No. 2, June 2000.
- N'Diaye, B. 2002, How not to institutionalise civilian control: Kenya's coup prevention strategies 1964-1997. Armed Forces and Society, 28 (4), pp.619-640.
- N'Diaye, B. How not to institutionalise civilian control: Kenya's coup prevention strategies 1964-1997. Armed Forces and Society, 28 (4), 2002.
- N'Diaye, B. How not to institutionalise civilian control: Kenya's coup prevention strategies 1964-1997. Armed Forces and Society, 28 (4), 2002.
- Ogah, Patrick, "Law and Security in Nigeria: The Role of the Military", in: Azinge, Epiphany & Bello, Fatima, Law and Security in Nigeria, Nigeria, Nigerian Institute of Advanced Legal Studies, 2011.
- Okpanachi, Eyene & Garba, Ali, "Federalism and Constitutional Change in Nigeria", Journal of Federal Governance, Vol. 7, No. 1, 2010.
- Olsen, E.A. and Jurika, S., The Armed Forces in Contemporary Asian Societies. Boulder: Westview Press, 1986.
- Olusoji, George et.al, "Military Interventions in the Nigerian Politics: 'A Timed Bomb' Waiting to Explode? The Avowal of a new Management

Elites", International Journal of Business, Humanities and Technology, Vol. 2, No.5, August 2012.

- Omede, A. J., "The Nigerian Military: Analyzing Fifty Years of Defense and Internal Military and Security Operations in Nigeria (1960-2010), Journal of Social Science, Vol. 33, No. 3, 2012.
- Onwumechili, Chuka. African Democratization and Military Coups. Westport, Conn: Praeger, 1998.
- OPEC, "Nigeria Facts and Figures", Annual Statistical Bulletin, Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), 2014, in: www.opec.org
- Osoba, S. O., "Corruption in Nigeria: Historical Perspectives", Review of African Political Economy, No. 69, 1995.
- Owens, Mackubin T., «What Military Officers need to Know about Civil-Military Relations.» Naval War College Review, 2012.
- Perlmutter, Amos. «The Praetorian State and the Praetorian Army.» Comparative Politics, April 1969.
- Rao, Sumedh. Conflict analysis of Mauritania, (UK; GSDRC, International Development Department, College of Social Sciences University of Birmingham, January 2014.
- Republic of Kenya, The National Council for Law Reporting, The Constitution of Kenya, 2010.

- Republic of South Africa, Department of Defence, Annual report FY2013L2014.
- Rupiya, Martin. "South Africa: Transition of the Armed Forces from Apartheid to multiparty Democracy". in Dennis C. Blair, ed., Military Engagement Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transitions, Washington: Brookings institution press, 2013.
- Sarigil, Zeki. «Civil military relations beyond dichotomy with a special reference to turkey.» Turkish Studies, June 2011.
- Sayigh, Yezid. «The Tunisian Army-A New Political Role?» Carnegie Endowment for International Peace. November 2011.
- Schiff, Rebecca L. «Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance.» Armed Forces and Society, Fall 1995.
- Seitz, S.T., 'The military in Black African politics', in Kennedy, C.H. and Louscher, D.J. (Eds), Civil Military Interaction in Asia and Africa. Leiden: E.J. Brill, 1991.
- Siollun, Max, "Soldiers of Fortune: Nigerian Politics from Buhari to Babangida 1983- 1993", Cassava Republic Press, 2013, at: http://www.fortunesoldiers.com/wp-content/uploads/2013/01/SOF_extract.pdf
- SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute, retrieved 10 Feb 2015, at: portal.sipri.org/, see also, Nigerian Military Budget in: militarybudget.org/nigeria/

- Smaldone, Joseph P. "National Security"., in Rita M. Byrnes, ed., South Africa: a country study., Federal Research Division: Library of Congress, 3rd edition, 1997.
- Sowers, Tomas S. «Beyond the Soldier and the State: Contemporary Operations and Variance in Principal-Agent Relationships.» Armed Forces and Society, Spring 2005.
- Stott, Noel. From the SADF to the SANDF safeguarding South Africa for a better life for all? Violence and transition series, vol.7, 2002.
- Sylvester, Justin. Parliamentary Oversight of Defence- South Africa in the Democratic Era: background paper, Pakistan institute of legislative Development and Transparency, August 2011.
- The African Union (n.d). African Union Mission in Somalia, http://amisom-au.org/kenya-kdf/
- The Economist, "The Nigerian economy- Well below par: Over-reliance on oil spells trouble for Nigeria", the Economist, 29 Nov. 2014, at: www.economist.com
- The Kenyan Parliament 2014, The Security Laws Amendment Bill, articles 15, 18, 58, 75.
- Trinkunas, Harold A. «Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces in Asia.» East-West Center Occasional Papers: Politics and Security Series, October 1999.

- Ukpabi, S. C., "The Changing Role of the Military in Nigeria (1900-1970)", Africa Spectrum, Vol. 11, No. 1, 1976.
- United Nations High Commissioner for Human Rights 2008, Report from OHCHR Fact-finding mission to Kenya, Geneva: UNHCHR; 2008.
- United Nations High Commissioner for Human Rights 2008, Report from OHCHR Fact-finding mission to Kenya, Geneve: UNHCHR.
- Vreÿ ,Francois . Paradigm Shifts, South African Defence Policy And The South African National Defence Force: From Here To Where?. Scientia Militaria - South African Journal of Military Studies, [S.l.], v. 32, n. 2, feb. 2012. ISSN 2224-0020. Available at: <http://scientiamilitaria.journals.ac.za/pub/article/view/130>. Date accessed: 05 May. 2015. doi:http://dx.doi.org/10.5787/32-2-130.
- Wainaina, N. 2014, Kenya: legislation of a militarised state, The Star, August 06.
- Wainaina, N. Kenya: legislation of a militarised state, The Star, August 06. 2014.
- Welch, Clude. "Cincinnatus in Africa: The Prospects for Military Withdrawal from Politics,» in Michael F. Lofchie, ed., the State of the Nations: Constraints on Development in Independent Africa (Berkeley and Los Angeles: University of California Press), 1971.

- Williams, R. Mark." South Africa's new defence force: progress and prospects, CSIS Africa Notes, Washington: the center for strategic and international studies, no. 170, March, 1995.
- Williams, Rocklyn, Towards the Creation of an African Civil military Relations Tradition. African Journal of Political science,3: 1, 1998,
- WPR, "Nigeria Population 2014", World Population Review, October 2014, in: worldpopulationreview.com.
- Zisenwine, Daniel. «Mauritania's Military Coup: Domistic Implications and Regional Challenges» issued by Tel Aviv Notes, The Moshe Dayan Center, 19 August 2008.

مُنتدى العلاقات العربية والدولية